IRANIANAFFAIRS
العدد 21 - شعبان 1444 هـ - مارس/ آذار 2023م

عدد خاص

شؤون إيرانية

44 عامًا من الإرهاب الإيراني

IranianAffairsMagazine - No.21 - Mar 2023

مصر 30 جنيه مصري- السعودية 20 ريالاً – الكويت 1,5 دينار – الإمارات 20 درهماً – مملكة البحرين 2 دينار – سلطنة عُمان 2 ريال – لبنان 5000 ليرة – الأردن 3 دينار – الجزائر 500 دينار – المغرب 50 درهمًا – تونس 10 دنانير – فلسطين 10 دولارات
Austria,France,Germany and Italy: EURO 10 – United Kingdom £5 – USA $10.

www.alkhalej.net

من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية

«إن مصر هي بوّابة الحرمين الشريفين، مقدسة أرضها قداسة أرضهما، وقضيتها هي أهم قضايا المسألة الشرقية. فإذا عزت انتصرت ديار الإسلام، وإذا أصابتها الجراح أحدثت الفساد في جسد الأمة الإسلامية، لأن العروق بين مصر وجسد الأمة شديدة والاتصال، إنها أهم مواقع الشرق وروح الممالك الإسلامية».

هكذا قال جمال الدين الأفغاني عن مصر، التي تربطها بأفغانستان علاقات وطيدة تعود إلى زمن الفراعنة، حيث احتوت مقبرة الفرعون توت عنخ آمون، الذي حكم مصر في القرن 14 قبل الميلاد، على العديد من المصوغات الذهبية المطعمة بأحجار اللازورد الكريمة، كان مصدرها محافظة «بادخشان» شمال شرق أفغانستان.

وعلى مر التاريخ، تمتعت أفغانستان بمكانة مهمة بالنسبة لمصر ومصالحها القومية؛ نظرا لأنها واحدة من دول آسيا الوسطى، التي تعاظم ارتباطها بمنطقة الشرق الأوسط؛ بعد انهيار الاتحاد السوفييتي في أواخر ديسمبر من عام 1991م، وما ترتب عليه من سقوط التنافس القطبي وتحول الولايات المتحدة إلى قطب أوحد يطرح مشروعاته للشرق الأوسط على الساحة، كيفا يشاء وأنى اقتضت مصالحه، لتشمل المنطقة كلها بما فيها أفغانستان بالمفهوم الواسع للجغرافيا السياسية.

وقد مرت العلاقات المصرية الأفغانية، على ما يقارب الستين عاما، بمرحلتين مهمتين، الأولى كانت فيها هذه العلاقة بين البلدين المسلمين تقليدية من جميع الجوانب، وامتدت لثلاثين عاما، من عام 1922م، وحتى عام 1952م، والثانية كانت مزدهرة في جميع المجالات، وامتدت لربع قرن تقريبا من عام 1952م وحتى عام 1979م،أي أن هذه العلاقة، محل الدراسة، لم تشهد تحولات كبرى؛ ولعل مرد ذلك إلى سببين: السبب الأول أن كلا البلدين لا يجمعهما جوار جغرافي مشترك يمكن أن ينجم عنه بروز خلافات بينهما على غرار ما حدث بينها وبين إيران وباكستان أو بينها وبين الاتحاد السوفييتي السابق؛ إذ تفصل بينهما مسافة تبلغ 3,579,70 كم، كما لم تكن مصالحهما المشتركة قد اتسعت أو تشابكت إلى الحد الذي قد يفضي إلى توتر أو صدام بينهما. والسبب الثاني أن العلاقات بينهما لم تكن قد تعرضت لمحك عملي على مستوى السياسة الخارجية المباشرة تجاه بعضهما البعض، ومن ثم فقد اكتفى البلدان بمجموعة من السياسات والتحركات الدبلوماسية التقليدية والمعتادة، التي قامت على مجموعة من القواسم المشتركة التي أفضت إلى حرصهما الدائم على تعزيز علاقات التعاون.

وهذه الدراسة عن العلاقات المصرية- الأفغانية، هي الأولى من نوعها في العالم العربي، وهي نتاج جهد بحثي وتاريخي كبير قام به الأستاذ الدكتور سعيد الصباغ، أستاذ الدراسات الإيرانية المعاصرة بكلية الآداب جامعة عين شمس، الذي يتفرد بين الباحثين العرب المعاصرين بدراساته الضافية والموثقة في الشأن الإيراني، وها هو يقدم لنا الدراسة التي بين أيدينا عن موضوع لم يُكتب فيه من قبل، ولا يحظى بكثير من الاهتمام، على الرغم من أن أفغانستان هي تقع في إحدى دوائر الأمن القومي المصري والعربي.

شؤون إيرانية

مجلة تصدر عن:
مركز الخليج للدراسات الإيرانية
لندن / القاهرة

www.alkhalej.net

العدد 21

السنة الثانية

شعبان 1444هـ - مارس/ آذار 2023م

رئيس المركز
شريف عبد الحميد
Sherif Abdelhamied
Center-in-Chief

مستشار المركز
د. عبد القادر نعناع

مستشار التحرير
د. شادي العفيفي

مجلس التحرير
محمود رأفت
مروان محمود
أحمد النعماني

المراسلات:
البريد الإلكتروني (التحرير):
alkhalejnet@gmail.com

الاشتراكات:
السنة الواحدة (اثنا عشر عدداً) تشمل تكلفة البريد
داخل مصر: 100 جنيه مصري –
اتحاد بريد عربي: 120 دولارًا أمريكيًا –
أوروبا وأفريقيا: 130 دولارًا أمريكيًا – أمريكا
وكندا: 170 دولارًا أمريكيًا –
باقي دول العالم: 200 دولار أمريكي.

الاشتراكات
باسم رئيس التحرير: sherif5566@gmail.com
+201002686541
(المركز): +201015039040
(المجلة): +201145773008

حتى لا نُلدغ من جحر إيران مرتين؟!

جاء الاتفاق الأخير بين السعودية وإيران لاستئناف العلاقات الدبلوماسية، برعاية صينية، في وقت مهم للغاية بالنسبة إلى نظام الملالي، الذي يعيش حاليًا أسوأ أيامه منذ استيلائه على السلطة عام 1979، خصوصًا في ظل الاحتجاجات الشعبية المستمرة منذ منتصف سبتمبر/أيلول من العام الماضي، وتوقف مفاوضات البرنامج النووي الإيراني، وظهور تداعيات دعم طهران لروسيا في حربها ضد أوكرانيا، وتفاقم تأثير العقوبات الأمريكية والأوروبية على الوضع الداخلي المتردي في البلاد.

هذا الاتفاق كان بمثابة «قبلة الحياة» لنظام على وشك الاحتضار، داخليًا وخارجيًا. فكان لجوء طهران إلى قبول المصالحة مع السعودية، هو مجرد إجراء تكتيكي، لتخفيف الضغط الناجم عن الاحتجاجات الشعبية المستمرة ضد النظام في الداخل، ومواجهة الضغط الأمريكي والغربي من الخارج.

ليس الاتفاق أبدًا بمثابة «شهادة وفاة» للمشروع الإيراني في المنطقة، وليس واردًا أن تسحب إيران أذرعها المسلحة من الدول العربية، ولم يلزمها الاتفاق بذلك، ومن الخطأ المبالغة في التفاؤل حيال ما ينجم عن هذا التفاهم بين القوتين الإقليميتين المتنافستين.

ونحن لسنا أبدًا ضد المصالحة السعودية- الإيرانية، بل إننا ضد الخداع الإيراني المستمر، وعلينا التذكير بكلام ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، حينما قال في حوار تلفزيوني: «لُدغنا من إيران مرة، المرة الثانية لن نُلدغ».

لذلك، لابد من التذكير بأن إيران التي عرفناها على مدار 44 عامًا، وعانينا من مخططاتها معاناة مريرة، لن تتغير بين عشية وضحاها، وأن على العرب جميعًا الحذر كل الحذر، مما هو آتٍ، حتى لا يُلدغوا من جُحر إيران مرتين!

«شؤون إيرانية»

الأخبار

8 «المركزي الإيراني»: تضخم قياسي الشهر الماضي هو الأضخم في نصف قرن.. و46 % في عام

9 مغني راب إيراني يواجه الإعدام بحاجة إلى علاج طبي «عاجل»

11 «العدل الدولية» ترفض طلبًا إيرانيًا للإفراج عن أصولها المجمدة

الافتتاحية

12 هل «تتغير» إيران حقًا؟!

الملف السياسي

16 كيف تمارس إيران «إرهاب الدولة»؟

25 التاريخ الأسود لـ«الحرس الثوري»

34 جناية الملالي و«حزب الله» على سوريا

43 خفايا مؤامرات «التجسس والتخريب» في الكويت

تقارير

52 العراق: مخططات إيرانية للسطو على المسجد الكبير وضمه للوقف الشيعي

اقتصاد

54 حكم الملالي.. 44 عامًا «تحت خط الفقر»

المرأة الإيرانية

57 اضطهاد النساء.. «سياسة دولة» في إيران

كاريكاتير

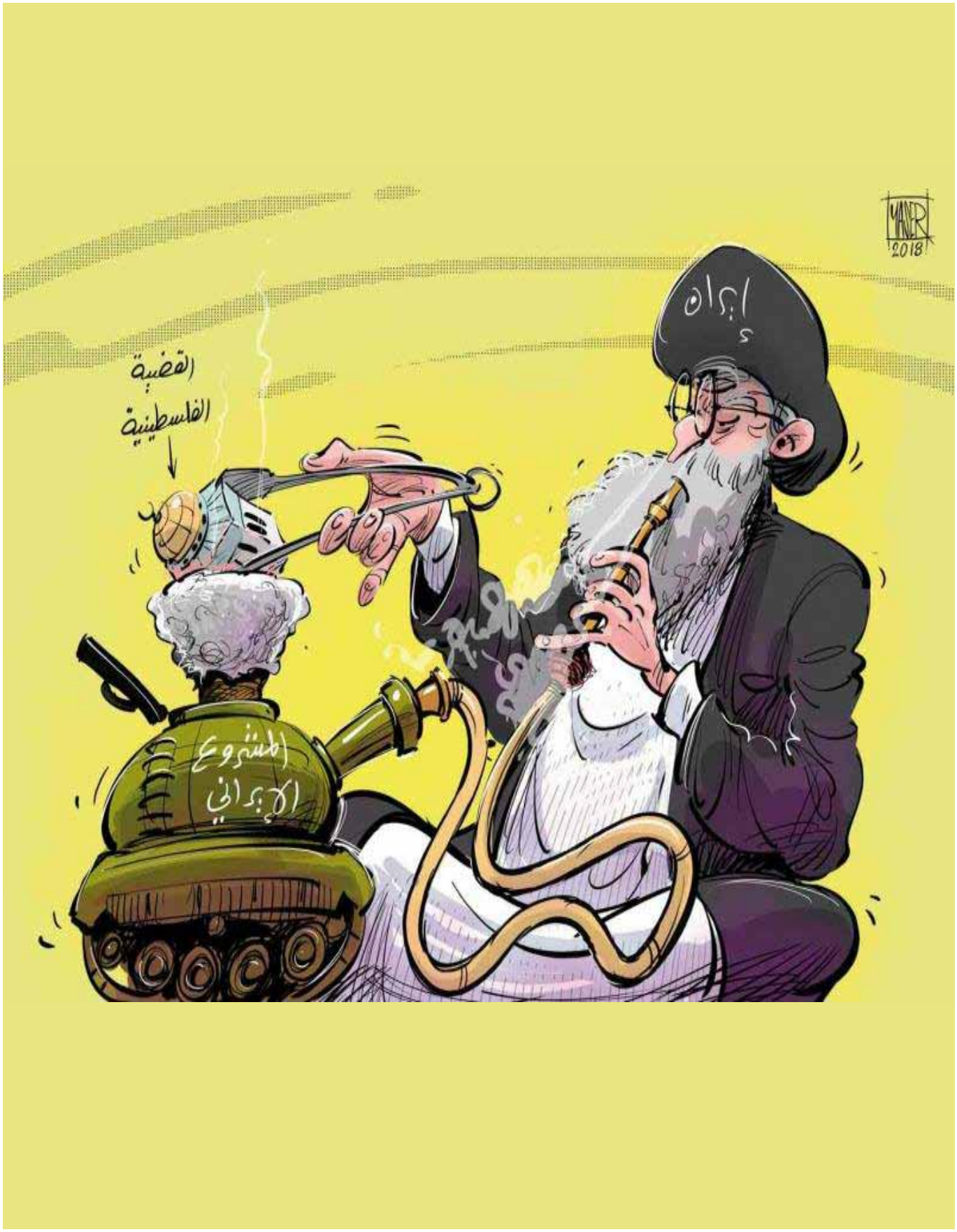

محتج إيراني معرض لخطر فقدان بصره بالكامل بسبب تأخر العلاج

■ قال حمزة تندرو، والد المحتج الإيراني زانيار الذي فقد عينه اليمنى برصاص الأمن في الاحتجاجات الشعبية، إن نجله معرض لخطر فقدان عينه اليسرى أيضًا بسبب تأخر العلاج، محذرًا من تدهور صحة ابنه في مخيم «مغلا» في تركيا، وتعرضهم لخطر الترحيل.

وفي مقابلة مع منظمة «هانا» لحقوق الإنسان، قال والد زانيار تندرو إن أسرته المكونة من 6 أشخاص يعيشون حاليًا في مخيم «مغلا» بالقرب من أزمير التركية، في ظروف مأساوية للغاية، ومعرضون لخطر الترحيل.

وأصيب زانيار، وهو شاب من أهالي بيرانشهر شمالي غربي إيران، برصاص الأمن الإيراني برأسه وعينيه، خلال الانتفاضة الشعبية للإيرانيين ضد النظام التي اندلعت عقب مقتل الشابة مهسا أميني، وقد تم اعتقاله في المياه الحدودية اليونانية ونقله إلى تركيا بعد محاولة أسرته الوصول إلى إيطاليا عن طريق المياه اليونانية.

وقال والد زانيار حسب موقع «إيران إنترناشيونال»، إن زانيار فقد بصره بالعين اليمنى بالكامل، كما يفقد 40% من بصره في العين اليسرى، وإنه معرض لخطر فقدان بصره كاملًا في حال تأخر التدخل الجراحي.

وأضاف الوالد أن «زانيار خضع للعلاج في مراكز علاجية في بيرانشهر وأروميه وتبريز وشيراز، لكن دون نتيجة".

وتابع أن زانيار لا يتمكن من التكلم بسبب وجود رصاصات في حلقه والقسم الأيسر من مخه، كما فقد توازنه الجسدي.

واضطرت الأسرة، بحسب أقوال الوالد، إلى الخروج من إيران في مارس/آذار الجاري بسبب إصدار أحكام بالاعتقال والضغوط الأمنية عليهم، وبهدف علاج ابنهم زانيار في إيطاليا.

كما كتب موقع «كردبا» لحقوق الإنسان، «سلمت الشرطة اليونانية زانيار تندرو، أحد المتظاهرين من مدينة بيرانشهر إيران، والذي فقد عينه اليمنى بسبب طلق ناري خلال الانتفاضة، سلمته إلى تركيا بعد أن قُبض عليه وهو في قارب مع طالبي اللجوء في المياه اليونانية. وتم نقل زانيار ووالده إلى مخيم مغلا".

وأوضح الوالد أن شرطة اليونان تعاملت بسوء مع طالبي اللجوء، وقامت بضرب العديد منهم، كما ألقت الوثائق الطبية وهاتف زانيار المحمول في المياه.

وحول الأوضاع الصعبة في مخيم «مغلا»، قال حمزة تندرو: «مضى يومان ونحن نطلب من مسؤولي المخيم تسليم ما تبقى من دواء زانيار أو السماح لهم بشراء دواء جديد، وضرورة خضوعه لعلاج طبي لكن دون جدوى، وزانيار بحالة متدهورة صحيًا".

وقال الوالد إنه يتم احتجازهم في غرفة صغيرة مع 40 من اللاجئين الآخرين، وزانيار لم يتمكن من النوم حتى.

كما ناشد والد المحتج الإيراني منظمات حقوق الإنسان بمد يد العون لهم والتحذير إزاء أوضاعهم المأساوية.■

خبراء أوكرانيون:

معظم أجزاء «طائرات إيران المسيرة» مصنوعة في دول غربية

■ وفقًا لتقرير خبراء أوكرانيين، فإن معظم أجزاء الطائرات المسيرة التي تنتجها مصانع إيرانية، تصنعها دول غربية، لم يكن من المفترض أن تصل هذه الأجزاء إلى إيران بسبب العقوبات الأممية المفروضة على طهران.

وحسب موقع «ياهو نيوز» قام خبراء أوكرانيون بفحص داخلي لهذه الطائرات المسيرة وأجزائها إثر إسقاط بعضها في أوكرانيا، بعد أن استخدمتها روسيا ضد البنية التحتية الأوكرانية والمدنيين.

وقال أحد أعضاء الاستخبارات الدفاعية الأوكرانية إنه يوجد عادة رأس يحمل ما بين 40-50 كغم داخل طائرتي «شاهد 131» و«شاهد 136» المسيرتين.

ووفقًا لما قاله، فإن الجزء الأكثر أهمية في هذه الطائرات المسيرة هو «السلك الهوائي» المستخدم للمقاومة في الحرب الإلكترونية.

وحسب التقرير، يمكن شراء هذه الأجزاء غالبًا من خلال تطبيق «AliExpress»، وهي خدمة بيع بالتجزئة مقرها الصين.

وشارك ضباط المخابرات الأوكرانية التفاصيل التي تم الحصول عليها من التحقيق

في هذه الطائرات مع شركائهم الغربيين لمنع إرسالها إلى إيران واستخدامها في الطائرات المسيرة.

من ناحية أخرى، فإن الفحص والتحقيق بمكونات هذه الطائرات إيرانية الإنتاج يسمح للجيش الأوكراني بالبحث عن طرق أفضل للتعامل معها خلال الحرب الدائرة مع روسيا.

في وقت سابق، بينما تنفي إيران عدم وجود أي دور لها في الحرب الروسية الأوكرانية، أعلنت بريطانيا أن روسيا زادت من استخدام الطائرات المسيرة الإيرانية الصنع في هجومها على أوكرانيا.

وفرضت الدول الغربية مرارًا عقوبات ضد طهران بسبب إرسال طائرات مسيرة إلى روسيا .

وسبق وأعلنت دول غربية، بما في ذلك كندا والولايات المتحدة، أنها تحقق في استخدام أجزاء مصنوعة بالدول الغربية في طائرات إيران المسيرة.■

54 دولة في مجلس حقوق الإنسان تدين «إعدام المتظاهرين في إيران»

■ استنكرت 54 دولة في العالم، في بيان، إصدار أحكام الإعدام بحق متظاهرين في إيران وتنفيذ هذه الأحكام. قرأت نائبة وزير خارجية كوستاريكا هذا البيان في الجلسة الصباحية لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في 28 فبراير/ شباط.

وأعربت هذه الدول في بيانها عن قلقها بشأن "طبيعة الجرائم المرتكبة" و"سرعة المحاكمات" و"انعدام الشفافية" و"عدم القدرة على الحصول على محامي الدفاع" و"التعذيب أو غيره من المعاملة اللاإنسانية".

طالب الموقعون على هذا البيان النظام الإيراني بالتعاون مع لجنة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة بشأن الاحتجاجات الأخيرة في إيران، مع احترام حياة ورغبات مواطنيها.■

«المركزي» الإيراني:

تضخم قياسي الشهر الماضي هو الأضخم في نصف قرن.. و46 % في عام

■ عقب وثيقة الاجتماع السري لكبار المسؤولين الإيرانيين بهدف منع نشر الإحصاءات الرسمية خشية الاستياء الشعبي، والتي نشرها موقع «إيران إنترناشيونال» مؤخرًا، قام البنك المركزي الإيراني بشطب بعض البنود الحساسة بشأن معدل التضخم في أحدث تقاريره الإحصائية.

وأعلن البنك المركزي، أن معدل التضخم في الـ12 شهرًا الأخيرة وصل إلى 46.5 في المائة، رافضًا الإشارة إلى تفاصيل مؤشر التضخم في شهر فبراير/شباط والذي ينتهي يوم 20 مارس/آذار الجاري.

وعلى عكس الروتين المعتاد، رفض تقرير البنك المركزي الإيراني إرفاق تغييرات مؤشر الأسعار لمجموعات مختلفة من السلع والخدمات.

كما لم ينشر التقرير معدل التضخم النقطي في آخر شهر من العام الإيراني الماضي.

ويأتي هذا التعتيم الذي يقوم به البنك المركزي على هذه الإحصائيات، بينما تأخر مركز الإحصاء الإيراني أيضًا في نشر نتائج معدل التضخم في آخر شهر بالسنة الإيرانية الماضية.

وفي تبريره للتأخير الحاصل في نشر الإحصاءات، أعلن مركز الإحصاء الإيراني أن عملية تغيير السنة الأساس من 2016 إلى 2021 تسببت في هذا التأخير.

وكتب مركز الإحصاء الإيراني: «نظرًا لتغيير تركيبة سلة المستهلك بمرور الوقت، فمن الضروري تغيير السنة الأساس في فترات زمنية محددة، بناء على توصيات دولية".

وأضاف المركز، «وعلى هذا الأساس، فإن عملية تغيير السنة الأساس، التي بدأت عام 2021 بمركز الإحصاء الإيراني، وصلت إلى مراحلها النهائية، وسيتم الإعلان لاحقًا عن آخر نتائج مؤشر الأسعار للمستهلك بناء على السنة الأساس الجديدة".

يشار إلى أن هذا الرقم يظهر أعلى معدل تضخم نقطي خلال نصف القرن الماضي في إيران، وثاني أعلى معدل تضخم في تاريخ الاقتصاد الإيراني بعد الحرب العالمية.

وبينما سجل مؤشر البؤس ارتفاعًا بما يصل إلى 156 في المائة في إيران منذ 2016 إلى 2021، أظهرت التقديرات أن هذا المؤشر وصل في نهاية العام الإيراني الماضي (ينتهي يوم 20 مارس/ آذار الجاري) إلى أكثر من 56 في المائة، وهو أعلى معدل له خلال الـ27 عاما الماضية.

ويأتي الارتفاع الحاد في مؤشر البؤس في غياب أي خطط حكومية للقضاء على الأوضاع المعيشية الصعبة في إيران.

وسبق أن لفت مرتضى حسيني، عضو لجنة الصناعات في البرلمان الإيراني، إلى توقعات بارتفاع التضخم بنسبة 40 في المائة في ميزانية العام المقبل. وقال: «بهذه الأوضاع الحالية، قد نشهد زيادة في التضخم تصل إلى 60 في المائة في بعض السلع".

كما أقر رئيس البرلمان الإيراني، محمد باقر قاليباف، بعجز النظام الإيراني في مجال الإدارة الاقتصادية والسيطرة على التضخم، وقال إن الحكومة لم تستطع مساعدة الناس في تغطية نفقاتهم وتكاليفهم بما يتناسب وارتفاع التضخم.

وأضاف قاليباف، في مقابلة تلفزيونية: «نقبل أننا لم نتمكن من دعم وتغطية نفقات المواطنين بما يتناسب مع التضخم، لا سيما الشريحة الضعيفة من المجتمع".■

مغني راب إيراني يواجه الإعدام بحاجة إلى علاج طبي «عاجل»

أشخاص يحملون صورتين لمغني الراب توماج صالحي والأطفال القتلى في الاحتجاجات الإيرانية خلال مسيرة لدعم النساء الإيرانيات في إسطنبول

■ حذرت منظمة غير حكومية أنّ مغنّي راب إيرانيًا، اعتُقل في أواخر أكتوبر/تشرين الأول بعدما أعرب عن دعمه للاحتجاجات المناهضة للحكومة في إيران، ويواجه عقوبة الإعدام، يحتاج إلى علاج طبّي «عاجل».

وأفاد مركز حقوق الإنسان في إيران، الذي يتخذ من نيويورك مقرًّا، نقلًا عن مصادر مقرّبة من توماج صالحي في إيران، أنّه «طلب علاجًا طبيًا عاجلًا لا يمكن توفيره داخل السجن»، حسبما أوردت وكالة الصحافة الفرنسية.

ويتّهم القضاء الإيراني مغنّي الراب، البالغ 33 عامًا، والذي أيّد بقوة الاحتجاجات المناهضة للنظام من خلال الأغاني التي تركّز على القضايا الاجتماعية، بـ«الفساد في الأرض»، ما يجعله عرضة لعقوبة الإعدام.

وهو محتجز في الحبس الانفرادي في دستجرد بمحافظة أصفهان (وسط)، ولا يمكنه الحصول على دفاع عادل. وقد مُنع من تعيين محام من اختياره، كما لا يحقّ له إعداد دفاعه الخاص، وفق المنظمة غير الحكومية.

وقال مدير مركز حقوق الإنسان في إيران، هادي قائمي: «إنه بحاجة ماسّة إلى ضغط دولي مكثّف ومنسّق لإطلاق سراحه، الأمر الذي يحتاج إليه كثير من المعتقلين والسجناء السياسيين الآخرين في إيران».

فور القبض عليه في أكتوبر/تشرين الأول، نشرت وكالة أنباء إرنا الرسمية مقطع فيديو يظهر فيه رجل موشوم على أنه توماج صالحي، وكان معصوب العينين، بينما ظهرت كدمات على وجهه، كما اعتذر عن دعمه للحركة المناهضة للنظام.

وتعرّض مغنّي الراب «لتعذيب شديد» في الأيام القليلة الأولى بعد اعتقاله. وأصيبت عينه اليسرى بجروح خطيرة جراء الضربات على الرأس، كما كُسر كاحله الأيمن، حسبما قال مصدر لمركز حقوق الإنسان في إيران، رافضًا الكشف عن هويته لأسباب أمنية.

وأضاف المصدر أنّ عائلته لم تحصل على إذن لنقله إلى المستشفى.

وشهدت إيران حركة احتجاج إثر وفاة الشابة مهسا أميني في 16 سبتمبر/أيلول. وأميني شابة كردية إيرانية احتُجزت من قبل شرطة الأخلاق، التي اتهمتها بانتهاك قواعد اللباس الصارمة في إيران.

وأُعدم حتى الآن 4 رجال لاتهامهم بارتكاب أفعالٍ مرتبطة بهذه الاحتجاجات.

وبحسب منظمة حقوق الإنسان في إيران، التي تتخذ من النرويج مقرًا لها، فقد قُتل 537 شخصًا على الأقل بأيدي قوات الأمن الإيرانية، خلال حملة قمع الحركة الاحتجاجية.■

مطالبة بتسديد غرامة 1.68 مليار دولار

محكمة أمريكية تأمر إيران بتعويض أسر ضحايا تفجير بيروت في 1983

رجال أمن ومحققون فيمن بقي من مقر كتيبة المظليين الفرنسيين في بيروت بعد تفجيره عام 1983

■ أمرت قاضية اتحادية في نيويورك البنك المركزي الإيراني ووسيطًا أوروبيًا، بدفع 1.68 مليار دولار لأسر جنود قُتلوا في هجوم بسيارة ملغومة استهدف ثكنات لمشاة البحرية الأمريكية في لبنان عام 1983.

قالت القاضية لوريتا بريسكا إن قانونًا اتحاديًا صدر عام 2019 جرّد البنك المركزي الإيراني من حصانته السيادية من الدعوى القضائية التي سعت إلى إنفاذ حكم ضد إيران، بسبب تقديمها دعمًا ماديًا للمهاجمين، حسبما أوردت وكالة «رويترز».

وأسفر تفجير في ثكنات مشاة البحرية عن مقتل 241 من أفراد القوات الأمريكية في 23 أكتوبر/تشرين الأول 1983.

وأصدرت محكمة اتحادية حكمًا قضائيًا لصالح الضحايا وعائلاتهم، يلزم إيران بدفع 2.65 مليار دولار عام 2007 بسبب الهجوم.

وبعد 6 سنوات، سعت الأسر للحصول على عائدات سندات يُزعم أنها مملوكة للبنك المركزي الإيراني وتتولى إدارتها شركة «كلير ستريم» للأعمال المصرفية، وهي وحدة مقرها لوكسمبورغ وتابعة لشركة «دويتشه بورصة إيه جي»، وذلك للوفاء جزئيًا بحكم المحكمة.

وقال البنك المركزي الإيراني إن الدعوى القضائية غير مسموح بها بموجب قانون الحصانة السيادية الأجنبية الذي يحمي الحكومات الأجنبية عمومًا من المساءلة في المحاكم الأميركية.

وقالت بريسكا إن قانون 2019 يخول للمحاكم الأمريكية السماح بمصادرة الأصول الموجودة خارج البلاد للوفاء بالأحكام ضد إيران في قضايا الإرهاب، «على الرغم من» أن القوانين الأخرى مثل قانون الحصانة السيادية الأجنبية تمنح حصانة.

وأمرت محكمة في لوكسمبورغ شركة «كلير ستريم» عام 2021 بعدم نقل الأموال حتى تعترف محكمة في ذلك البلد بالحكم الأمريكي، واستأنفت «كلير ستريم» القرار.

وفي يناير/كانون الثاني 2020، ألغت المحكمة العليا الأمريكية حكمًا صادرًا عن محكمة أدنى لصالح الأسر، وأمرت بإعادة النظر في القضية في ضوء القانون الجديد الذي تم اعتماده في الشهر السابق في إطار قانون تفويض الدفاع الوطني. وكان الحكم الصادر في أبريل/نيسان 2016، يشمل ثلاثة أحداث هي: تفجير منشأة بحرية أميركية في بيروت 1983، وتفجير أبراج الخبر في السعودية عام 1996، وهجوم انتحاري في مطعم بالقدس عام 2001.

وفي يناير/كانون الثاني 2017، صادرت محكمة أمريكية برجًا تجاريًا تملكه إيران لصالح ضحايا الجنود الأمريكيين في تفجير بيروت 1983، وذوي جنود أمريكيين في تفجيرات الخبر. وفي القضايا نفسها أوقفت بورصة ألمانيا في 2013، بطلب أمريكي، 1.9 مليار دولار من الأصول الإيرانية.

وأقامت إيران الدعوى أمام محكمة العدل الدولية، في عام 2018، وطلبت منها أن تأمر واشنطن برفع العقوبات التي تفرضها عليها؛ لأنها تمثل انتهاكًا لمعاهدة الصداقة المبرمة عام 1955 بين البلدين.

وقضت المحكمة في عام 2019 بأن معاهدة الصداقة يمكن أن تشكل سندًا قانونيًا لدعوة المحكمة للفصل في أي خلاف بين إيران والولايات المتحدة.■

وزير داخلية إيران يصف انتفاضة الشعب بـ«إزعاج العدو».. واستعدادات للقمع في 400 نقطة بالبلاد

■ وصف وزير الداخلية الإيراني، أحمد وحيدي، انتفاضة الشعب بأنها «فخ وإزعاج من العدو". كما أعلن قائد القوات الخاصة في الشرطة عن خطة لمضاعفة القوات من أجل قمع الاحتجاجات في «400 نقطة داخل إيران".

وردًا على سؤال، وصف وزير الداخلية، أحمد وحيدي، انتفاضة الشعب ضد النظام الإيراني بـ"المأزق والإزعاج» من قبل الأعداء. وقال: «إن العدو يحاول منعنا من التعامل مع القضايا الأساسية من خلال اختلاق هذه المشاكل الهامشية".

وأضاف وحيدي، «لا نستطيع أن نقول إن العام الماضي كان صعبًا، لكن في النهاية كانت هناك مشكلة وإزعاج خلقه الأعداء للبلاد".

وفي غضون ذلك، وصف قائد الوحدات الخاصة في الشرطة الإيرانية، حسن كرمي، انتفاضة الشعب بـ"الفتنة"؛ وأكد كرمي: «في العام الإيراني الجديد (1402)، علينا زيادة طاقتنا ضعف الوضع الحالي حتى نتمكن من تغطية 400 نقطة للتعامل مع الاضطرابات".

من ناحية أخرى، أعلن سعيد منتظر المهدي المتحدث باسم قيادة شرطة البلاد عن زيادة «دوريات وحدة الشرطة الخاصة» خلال نوروز، قائلًا إن الغرض من ذلك هو «منع السرقة والتعامل معها»، و"تسيير الدوريات خلال ساعات خاصة عندما تحدث الجرائم".

وكانت وكالات الأنباء الرسمية الإيرانية قد نشرت، في الأيام الماضية، فيديوهات تدريبات للشرطة تحت عنوان «عملية ظفر 1402". العملية التي أشار إليها كرمي. وقال: «في هذه العملية استخدمنا جزءًا من قوتنا ونتخذ إجراءات في شكل دوريات محسوسة وغير محسوسة ومجموعات استخباراتية للتعامل مع الجرائم".

وشدد على أن «دوريات عملية الظفر تنشط في عموم البلاد على مدار 24 ساعة حسب جغرافيا الجريمة ووقت حدوثها".

وفي نهاية حديثه قال كرمي: «بالنسبة للتوترات الجديدة، نحتاج إلى معدات وتدريبات جديدة، وهذه على جدول أعمالنا".

إلى ذلك، نظمت قيادة الشرطة في السنوات الماضية مناورات مختلفة استعدادًا لقمع الاحتجاجات لكنها اختارت لها أسماء مثل «مكافحة البلطجية والغوغاء".■

«العدل الدولية» ترفض طلبًا إيرانيًا للإفراج عن أصولها المجمدة

■ رفضت محكمة العدل الدولية، طلبًا تقدمت به إيران للإفراج عن أصول يملكها مصرفها المركزي بقيمة نحو ملياري دولار مجمدة لدى الولايات المتحدة، لكن المحكمة العالمية، قضت في حكمها المعقد بأن أمريكا أخطأت بتجميد أصول إيرانية.

واعتبرت الولايات المتحدة أن قرار محكمة العدل الدولية بردّ طلب إيران «انتصار كبير» لها. وأعلن ريتش فيسيك، المستشار القانوني بالوكالة لوزارة الخارجية الأمريكية، الذي كان موجودًا في جلسة صدور قرار المحكمة في لاهاي: «إنه انتصار كبير للولايات المتحدة ولضحايا الإرهاب الذي ترعاه الدولة الإيرانية».

وأفادت وكالة «أسوشييتد برس» بأن الجزء الأكبر من القضية ركز على البنك المركزي، وأصوله المجمدة البالغة 1.75 مليار دولار من السندات، بالإضافة إلى الفوائد المتراكمة، المودعة في حساب «سيتي بنك» في نيويورك.

ورأت المحكمة، وهي أعلى هيئة قضائية في الأمم المتحدة ومقرها في لاهاي، أنها لا تملك صلاحية النظر في قضية تجميد أصول للبنك المركزي الإيراني تتجاوز قيمتها 1.75 مليار دولار، لكنها اعتبرت أن واشنطن «انتهكت» حقوق مواطنين إيرانيين وشركات من هذا البلد، جمدت أصولهم، حسبما أوردت «وكالة الصحافة الفرنسية».

ويأتي الحكم المعقد في 67 صفحة، وسط توترات متصاعدة بين الولايات المتحدة وإيران بعد ضربات متبادلة بين مسلحين مدعومين من إيران وقوات أمريكية في سوريا الأسبوع الماضي.

وتوترت العلاقات بعد توقف جهود إعادة إحياء الاتفاق النووي المبرم عام 2015 بين إيران والقوى العالمية الكبرى، وعلى خلفية استخدام روسيا طائرات مسيّرة إيرانية ضد أوكرانيا.

ورفعت طهران القضية أمام محكمة العدل الدولية في البداية ضد واشنطن عام 2016 بدعوى انتهاك «معاهدة الصداقة» المبرمة في عام 1955، بالسماح للمحاكم الأمريكية بتجميد أصول شركات إيرانية، بما في ذلك 1.75 مليار دولار من البنك المركزي الإيراني.

بعد فترة وجيزة من انسحابها في عام 2018 من الاتفاق النووي الإيراني، أعلنت واشنطن أنها ستنهي رسميًا معاهدة عام 1955. وبعدما أوقفت واشنطن العمل بها، لا يمكن لإيران بالتالي الاستناد إليها، وفق الولايات المتحدة.

وكان من المقرر تقديم الأموال تعويضًا لضحايا الهجمات الإرهابية، خصوصًا الهجوم بسيارة ملغومة على ثكنة لمشاة البحرية الأمريكية في لبنان أكتوبر/تشرين الأول 1983، ما أدى إلى مقتل 241 من أفراد الجيش الأمريكي. وتقول الولايات المتحدة إنه يجب رفض الدعوى برمتها لأن أيادي إيران «ملطخة»، وأن مصادرة الأصول كانت نتيجة لرعاية طهران المزعومة للإرهاب.

وأحكام محكمة العدل الدولية ملزمة وغير قابلة للاستئناف، لكن هذه الهيئة ليست لديها وسيلة لتنفيذها. وبالتالي يمكن للدول أن تلجأ إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إذا لم تمتثل دولة أخرى لقرار ما.■

هل «تتغير» إيران حقًا؟!

شريف عبد الحميد

■ المشكلة الحاكمة لسياسات الملالي أن النظام قائم على مشروع عقائدي بدونه سينهار «هيكل المعبد»

■ أدى استئناف العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وإيران مؤخرًا، إلى طرح عدة تساؤلات مصيرية بشأن إمكانية تراجع النظام الإيراني عن مخططاته العدوانية تجاه المنطقة، وخصوصًا إزاء دول الخليج العربي التي عانت الأمرين بسبب سياسات طهران التوسعية خلال العقود الأربعة الأخيرة.

إلى ذلك، يطرح العديد من المراقبين السياسيين والمحللين «سؤال الساعة» على المستوى الإقليمي، بل والدولي: هل يعني الاتفاق السعودي- الإيراني، أن «تتغير» إيران؟ وهل بدأت طهران الانسحاب حقًا من «الحلم الإمبراطوري»، نحو حلم أكثر واقعية، في أن تكون دولة إقليمية رئيسية في هذه المنطقة؟

لقد كان الاتفاق السعودي- الإيراني نتاج ضغوط كبرى على إيران، خلال الفترة الماضية، حيث واجهت طهران ضغوطًا دولية متزايدة بسبب انخراطها في الحرب الروسية ضد أوكرانيا لصالح موسكو، بالإضافة إلى ملف حقوق الإنسان في ظل قمع السلطات الأمنية للاحتجاجات التي تشهدها البلاد منذ عدة أشهر متواصلة، فضلًا عن إخفاقها في التوصل لتسوية بشأن الاتفاق النووي مع الغرب، الأمر الذي دفعها إلى تحقيق إنجاز بحجم إعادة العلاقات مع السعودية، بهدف «تسويق» النظام الإيراني لنفسه داخليًا وخارجيًا.

اتساع دائرة الفوضى

من المعلوم للكافة أن إيران هي أكثر دولة على مر التاريخ، سعت إلى التدخل في شؤون المنطقة العربية، الأمر الذي قاد إلى قدر أكبر من التأزم في الحسابات الإقليمية، وأسهم في اتساع دائرة الفوضى والاضطرابات وعدم الاستقرار، جراء اعتماد طهران منذ عام 1979 سياسة «تصدير الثورة» إلى دول الجوار الجغرافي، وشروعها في تنفيذ استراتيجيتها التوسعية، الرامية إلى فرض الهيمنة الإيرانية على المنطقة بطرق شتى.

وقاد التدخل الإيراني المباشر في شؤون الدول العربية، ودعمها الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، المنطقة إلى كارثة كبرى، تمثلت في خلق الميليشيات المسلحة وأشباه الجيوش وفق أسس مذهبية، ناهيك عن زرع الخلايا الإرهابية النائمة في بعض الدول، للنيل من استقرارها عند الحاجة، وانتهاءً بتهديدها للسلم والأمن الإقليمي من خلال برنامجها النووي وتطوير قدراتها في مجال الصواريخ الباليستية، وكذلك الطائرات من دون طيار وتزويدها للميليشيات التابعة لها بالسلاح والعتاد العسكري.

وخلّفت إيران كارثة إنسانية كبرى في اليمن بعد اندلاع الحرب بين ميليشيات «الحوثي» الموالية لإيران والقوى الموالية للحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا في عام 2015، كما تسبّبت طهران في حالة مزمنة من انعدام الاستقرار في العراق، وأشعلت أزمات سياسية مستمرة في لبنان، وحالت دون التوصل إلى حل سياسي تفاوضي للنزاع في سوريا.

ولكن ثمة طروحات تدعو إلى «التفاؤل»، حيث يرى بعض المراقبين أن تؤدي الضغوط الداخلية والخارجية الهائلة على إيران لدفع الملالي إلى «تجرع السم» مجددًا، كما فعل موسوي الخميني لإيقاف الحرب الدامية مع العراق عام 1988، ومن ثم السعي إلى العيش في سلام مع جيرانها العرب.

في المقابل، يشكك بعض المحللين في صدقية نظام الملالي في طهران رغم ذلك، وهو الذي ينص دستوره على «تصدير الثورة»، وتقوم أيديولوجيته على التدخل في شؤون جيرانه والمنطقة العربية.

معنى ذلك، أن إيران لن تتخلى عن مشروعها الخارجي، فهو جزء من «سياسة النظام» التي بُني عليها، والدستور الإيراني خير شاهد على ذلك، لكن دول المنطقة لا تستطيع أن تقف متفرجة على هذا الجانب، ولهذا لا بد من الضغط لدفع إيران إلى الداخل والتنازل عن بعض مشاريع الهيمنة في الخارج، ومن ذلك الميليشيات الإيرانية في الخارج، بخاصة في اليمن وسوريا والعراق ولبنان.

وكل المؤشرات الراهنة، تؤكد أنه رغم استعادة العلاقات بين الرياض وطهران، فإن النظام الإيراني سيظل أكبر وأخطر تهديد لاستقرار المنطقة وأمن الخليج العربي، سواء بهذا الاتفاق أو بدونه. فليس من المنتظر أن يغيّر الملالي نهجهم العدواني التوسعي تجاه جيرانهم العرب، لمجرد أنهم أعادوا علاقاتهم الدبلوماسية مع السعودية، الأمر الذي لا يعدو كونه مهربًا لإيران من عزلتها الإقليمية الطويلة.

لقد سعت طهران إلى استعادة علاقتها الدبلوماسية مع الرياض، ليس لأن نظام الملالي بدأ «يجنح إلى السلم» ويعود إلى التعقل، بل لعدة أسباب جيوسياسية ذات أبعاد إقليمية ودولية، أهمها أن المخطط الإيراني التوسعي تجاه المنطقة العربية في الوقت الراهن بات يواجه جملة من التحديات، التي فرضتها التطورات الدولية والإقليمية والسياسات الإيرانية العدائية تجاه شعوب المنطقة، إذ تهدد هذه التحديات مستقبل إيران في الإقليم، بما قد ينهي سيطرتها على العواصم العربية الأربع، بيروت وبغداد ودمشق وصنعاء، أو على الأقل قد يُنهي سيطرتها على بعضها، لا سيما العراق الذي يمثل الامتداد الأهم والأخطر في الحسابات الإيرانية.

وهناك سبب مهم آخر لاستعادة العلاقات مع السعودية، وهو أن السيطرة الإيرانية على المستوى الإقليمي لم تحقق أي فائدة لشعوب المنطقة، بما فيهم المكون الشيعي منهم، بل على العكس أدّت السيطرة الإيرانية، من ناحية أولى، إلى تصدّع المجتمعات وإحداث نزاعات طائفية طويلة لا تنتهي، أنهكت جميع شرائح المجتمع وفئاته، ماديًا وبشريًا ومعنويًا، كما ساهمت في تدمير البنى السياسية والاقتصادية الوطنية.

تراجع قوة إيران، يفرض عليها أحد خيارين لا ثالث لهما، إما مراجعة سياساتها وممارساتها تجاه الإقليم بسرعة وبفاعلية كبيرة، أو استمرار سياسة الاعتماد على «قوتها الخشنة» غير المباشرة؛ أي الأذرع الإقليمية الموالية لها.

«انقلاب سياسي» في إيران

من المؤسف أنه إذا دققنا في سياسات إيران الداخلية والخارجية، سنجد أن مراجعة سياساتها وتعديلها أمر شبه مستحيل، إذ لم تؤد الاحتجاجات الشعبية الإيرانية المتعاقبة إلى حدوث أي تغيير في سياسات إيران الداخلية، بل على العكس دفعتها نحو مزيد من التشدّد، وإلى نهب ثروات الشعوب الإيرانية وإفقارها، وتشديد قبضة المرشد الأمنية والعسكرية الداخلية.

كذلك، تكشف الممارسات الإيرانية في سوريا عن السياق ذاته، إذ لم تعمل إيران على تلبية أيٍّ من مطالب الشعب السوري، بل على العكس تكشف الأحداث عن ضغط إيران باتجاه تشدّد النظام مع الثورة الشعبية مهما كان الثمن، وهو ما سار عليه النظام بدعم وتعاون إيراني كامل، مباشر وغير مباشر.

ويختلف المراقبون بشأن إمكانية تغيّر السياسة الإيرانية، لكن المؤكد أنه لا مقاربات للانخراط الدبلوماسي والسياسي لحل «المسألة الإيرانية» أثمرت، ولا اللجوء إلى أسلحة العقوبات وغيرها من أشكال الضغط نجحت في تغيير سلوك نظام الملالي. فبعد إبرام الاتفاق النووي مع الولايات المتحدة والقوى الكبرى عام 2015، زاد السلوك الإيراني التخريبي في الشرق الأوسط. وبعد الانسحاب منه عام 2018 واغتيال «عرّاب التدخلات الإقليمية» قاسم سليماني، زاد الانكفاء الإيراني إلى الداخل لتعزيز قبضته على الدولة، بمعنى أن إيران لا تفهم سوى لغة القوة!

والمشكلة الحاكمة لسياسات إيران، هي أن النظام قائم على مشروع عقائدي من دونه ينهار هيكل المعبد. وأي محاولة للتحول إلى دولة طبيعية يعني مواجهة الشعوب الإيرانية الغاضبة بخسائر 44 عامًا من الاستثمار في هذا المشروع التوسعي، ومحاسبة القائمين عليه حسابًا عسيرًا. إن أي تغيير في سياساتها، إزاء بلدان الخليج واليمن والمشرق العربي، سوريا ولبنان والعراق، هو بمثابة تغيير، أو «انقلاب سياسي» في إيران ذاتها.■

44 عامًا من الإرهاب الإيراني
البحرين
اليمن
لبنان
العراق
سوريا
تفجير الصح

دأب نظـام الملالـي منذ قيـام الثورة الإيرانية عـام 1997 على إظهار «وجهه القبيـح» لجيرانه العرب، الذين تربطهم بإيـران وشـائج الجوار والديـن والإرث الحضـاري المشـترك، وهـي العوامل التي كان من المفترض بها أن تؤدي إلى صداقـة عربية- إيرانية، قوامها التعاون لتحقيـق مصلحـة شـعوب المنطقة، والعمل معًا على إرسـاء أسس السلام والتنمية والتقدم.

غيـر أن ملالي طهـران، وعلى مـدار الـ 44 عامًـا الماضيـة، دفعـوا جيرانهـم العرب دفعًا إلـى اعتبارهم ألدّ الأعداء، والتوجـس منهم، بعد مـا ذاقته بعض دولنـا، ومنها العـراق وسـوريا ولبنان واليمن والسعودية والكويت والإمارات والبحريـن، مـن ويـلات ومصائب على أيـدي أصحـاب «العمائـم السـوداء»، الذيـن لم يردعهم رادع عن العبث بأمن ومقدرات المنطقة برمتها.

وإذا كان بعـض العـرب فـي حيرة من أهـداف إيـران، فـإن حـكام طهـران يدركـون تمامًـا أهدافهـم، ولديهـم خطـط اسـتراتيجية لتنفيذهـا، فإيران ربما تكون قوة إقليمية، مثل باكسـتان وتركيا ومصر والسـعودية، ولكنها تريد أن تصبح «قـوة عظمي» في المنطقة تديـر أمور دولها بما تراه هي مناسـبًا، وتفرض رؤيتها للأمن والاسـتقرار في منطقة الخليج والمشـرق العربي على كل دولهـا، وكأن إيـران بمثابة «وصيّ سياسي» عليها!

وفـي هـذا الملـف، نرصـد «حصـاد الهشيم»، حصاد 44 عامًا من التدخلات الإيرانيـة فـي المنطقـة، ونسـجل - بالوقائـع والتواريـخ- جرائـم إيران في حق دولنا، سـواء بالخلايا الإرهابية، أو «الوكلاء الإقليميين»، أو المد الشيعي الطائفي، وكيف أدى ذلك إلى سيطرة إيـران علـى أربعة مـن أهـم العواصم العربية، وهي بغداد وبيروت ودمشـق وصنعاء، فأفقرت العباد ودمرت البلاد.

أعد الملف

إسراء حبيب

أحمد النعماني

مروان محمود

سحر عزوز

تنفق عليه مليار دولار سنويًا

كيف تمارس إيران «إرهاب الدولة»؟

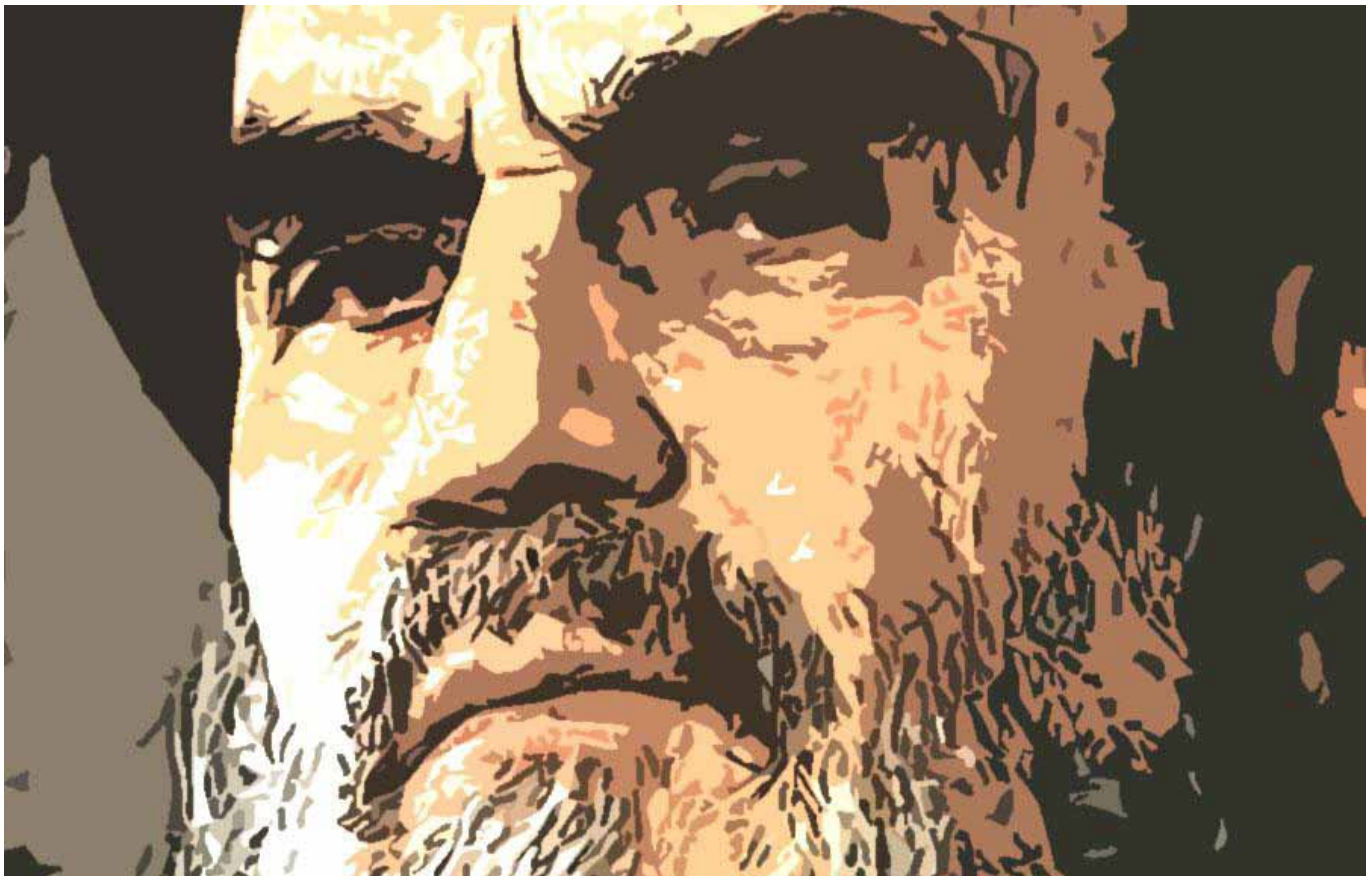

موسوي الخميني

إسراء حبيب

■ منذ وصول الملالي بزعامة موسوي الخميني إلى السلطة عام 1979، وخلال العقود الأربعة الماضية، تعددت الوقائع التي تؤكد تبني طهران لسياسة «إرهاب الدولة» على نطاق واسع، لتنفيذ مخططاتها التوسعية في المنطقة، ولو على حساب دماء الأبرياء.

ويؤكد المراقبون، أنه في «الحالة الإيرانية»، يبدو جليًا أن رعاية الإرهاب بالنسبة لدولة ما، لا يمكن أن يكون منفصلًا عن مسار وسياسات الدولة ذاتها في ممارسة الإرهاب بصورة رسمية، سواء بتجنيد الخلايا الإرهابية كما حدث في دول عربية مثل البحرين والكويت، أو بتنفيذ عمليات تصفية جسدية للمعارضين الإيرانيين في الخارج، وصولًا إلى «الإرهاب الداخلي» الموجه ضد الإيرانيين أنفسهم بدفع القوة العسكرية وأجهزة الاستخبارية مرارًا ضد التحركات الشعبية.

■ إيران تمثل تهديدًا إرهابيًا حقيقيًا لدول المنطقة.. إما مباشرة أو من خلال «وكلائها الإقليميين»

وتستند سياسة رعاية إيران للإرهاب، إلى علاقات طهران مع الجماعات التي تمارس الإرهاب حول العالم، ومن بينها عشرات التنظيمات المسلحة المنتشرة في المشرق العربي، إضافة إلى شمال أفريقيا وبعض الدول الإسلامية، وتضم القائمة، إضافة «الحشد الشعبي» و«عصائب أهل الحق» العراقيين، و«ميليشيا الحوثي» اليمنية، ولواء «زينبيون» الباكستاني، ولواء «فاطميون» الأفغاني.

وتتصل النقطة الثانية في رعاية إيران للإرهاب، بالمساعدات التي تقدمها طهران للجماعات الإرهابية، وهي مساعدات متعددة التخصصات، حيث تشمل مساعدات مالية، وتسليحية وتدريبية، إضافة إلى تزويدها بالمعلومات والخبرات العسكرية والأمنية، وغير ذلك من أوجه المساعدة اللوجستية والتقنية.

■ طهران تمارس «الإرهاب الداخلي» الموجه ضد الإيرانيين أنفسهم خلال قمع الاحتجاجات الشعبية

ميليشيات عصائب أهل الحق

«الراعي الرئيسي» للإرهاب

يشير السفير ناثان سيلز، منسق مكافحة الإرهاب في وزارة الخارجية الأمريكية، إلى أن إيران تُعد «الراعي الرئيسي» للإرهاب في العالم، وهذه نقطة النهاية. وقد اتسمت بهذا التمييز المريب لسنوات عديدة، ولم تُظهر أي مؤشرات على التخلي عن هذا اللقب.

وعلى عكس ذلك، وفق السفير، ينفق النظام في طهران حوالي مليار دولار سنويًا فقط لدعم الإرهاب. وهو يفعل ذلك رغم الاضطرابات الاقتصادية المستمرة التي تُفقر الكثير من الإيرانيين.

وهناك وقائع عديدة، تم خلالها ضبط عملاء إيرانيين كانوا يخططون لتنفيذ عمليات إرهابية حول العالم، ففي عام 2013، أُلقي القبض على ثلاثة عملاء إيرانيين في نيجيريا بتهمة التخطيط لشن هجمات ضد مواقع سياحية ومنظمات أمريكية وإسرائيلية. وفي العام الذي سبق، اعتُقل عميلين من «فيلق القدس» في كينيا بتهمة التخطيط لهجمات ضد مصالح غربية، ووجد بحوزتهما حوالي 33 رطلًا من المتفجرات.

وفي عام 2018، اعتُقل عميل إيراني بتهمة التخطيط لتنفيذ عمليات اغتيال في الدنمارك. وتعاونت السلطات الألمانية والبلجيكية والفرنسية معًا، لإحباط مخطط إرهابي كان يهدف لتفجير مسيرة سياسية قرب باريس. وألقت السلطات القبض على عدد من العملاء الإيرانيين، من بينهم جاسوس كان يعمل تحت غطاء دبلوماسي في النمسا.

وجاء في تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول الإرهاب في جميع أنحاء العالم، أن «إيران لا تزال دولة راعية للإرهاب، وزاد النشاط الإرهابي المرتبط بها في عام 2011» وأيضًا «استمرت إيران بتوفير الموارد المالية والمادية والدعم اللوجستي للجماعات الإرهابية والمسلحة في جميع أنحاء الشرق الأوسط وآسيا الوسطى».

وذكر التقرير، أن إيران واصلت توفير «الدعم الفتاك»، بما في ذلك تقديم الأسلحة والتدريب والتمويل والتوجيه، إلى الجماعات العراقية الشيعية المتشددة التي تستهدف القوات الأمريكية والعراقية، فضلًا عن المدنيين» على الرغم من إيران قد تعهدت بدعم الاستقرار في العراق، وأن قوات «فيلق القدس» وفرت التدريب لحركة «طالبان» في أفغانستان، على «تكتيكات الوحدات الصغيرة، والأسلحة الصغيرة والمتفجرات، وعلى أسلحة النيران الغير المباشرة، مثل مدافع الهاون والمدفعية والصواريخ».

علاوة على ذلك، ذكر التقرير أن إيران ساعدت دول أخرى، حيث قدمت الأسلحة والتدريب لنظام بشار الأسد في سوريا، والتي أطلقت حملة قمع وحشية على الثوار السوريين، وكذلك ساعدت في إعادة تسليح «حزب الله» اللبناني.

وأشار التقرير كذلك، إلى أن إيران غير مستعدة لتقديم كبار أعضاء تنظيم «القاعدة» المقيمين فيها إلى العدالة، ورفضت أيضًا تحديد أو حتى الإعلان العلني عن أسمائهم، فضلًا عن ذلك، سمحت إيران لأعضاء تنظيم «القاعدة» بتشغيل وتيسير خط أنابيب عبر الأراضي الإيرانية، مما مكن التنظيم من الحصول على الأموال، والانتقال الميسر للعمال والمشغلين من وإلى جنوب آسيا وأماكن أخرى حول العالم.

وفي عام 2106، وجهّت دولة عربية رسالة إلى الأمم المتحدة، اتهمت فيها إيران بأنها «دولة ترعى الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط

■ الخارجية الأمريكية: إيران واصلت توفير «الدعم الفتاك» للجماعات المتطرفة في الشرق الأوسط

لواء فاطميون الأفغاني

بأكمله»، وأنها «مستمرة منذ توقيع الاتفاق النووي، في نشر العدوان في المنطقة وفي دعم الجماعات الإرهابية».

الرسالة التي وقعها سفراء الأمم المتحدة في كل من البحرين، مصر، الأردن، الكويت، المغرب، عمان، قطر، السعودية، السودان، الإمارات، واليمن، دقت ناقوس الخطر، محذرة من «مساعي إيران من خلال شخصيات سياسية ودينية وإرهابية، لتصدير ثورتها إلى دول أخرى».

أذرع طهران الإرهابية

تؤكد كل الأدلة الدامغة التي تم التوصل إليها خلال الأعوام الماضية، وبشهادة الدول الغربية وأجهزتها الأمنية، وكذلك بشهادة الأمم المتحدة، أن إيران ترعى الإرهاب، هذا عدا عما تفعله في المنطقة من العراق إلى سوريا، ومن اليمن إلى لبنان. وما تفعله من «إرهاب دولة» بحق الشعوب الإيرانية نفسها.

ويقول الكاتب طارق الحميد: «الحقيقة أن ما يفعله نظام الملالي بإيران والمنطقة، والمسرح الدولي، وبقيادة المرشد الإيراني، ومن خلال أذرع طهران الإرهابية، لم يفعله نظام صدام حسين، أو أي نظام يمكن تذكره بالعصر الحديث، ورغم ذلك لا تحركات دولية جادة تجاه النظام الإيراني».

ويضيف الحميد: «لم نر حتى تغطية إعلامية ترتقي لحجم الجرائم الإيرانية، خصوصًا من قبل بعض الإعلام الأمريكي، الذي لا يمكن وصفه إلا بالمنافق. ولذا فإن استمرار جرائم النظام الإيراني سببه تساهل المجتمع الدولي مع نظام الملالي. وهذا أمر معيب، ومريب».

من جانبه، يقول الكاتب خالد بن حمد المالك، إن إيران تمثل تهديدًا لدول المنطقة، برًا وبحرًا وجوًا، إما مباشرة، أو من خلال وكلائها الإقليميين، ومنهم «الحوثيين» في اليمن، و«حزب الله» في لبنان، و«الحشد الشعبي» وغيره في العراق، وما زالت دول العالم تتعامل معها بسياسة مرنة تعتمد على إرضائها بتقديم الإغراءات التي لا تجد أي قبول من القيادة الإيرانية، بل إنها تشجعها على توسيع عدوانها، وتنويع أساليبها الإرهابية، دون أن تفكر بأي عقوبة، بل إن هناك من يقف إلى جانبها من الدول نكاية في دول الغرب، وتحديدًا الولايات المتحدة الأمريكية.

ويؤكد المراقبون، أن إيران «دولة مارقة»، ومن يقول غير هذا فهو يتعامى عن الحقيقة، ومن يعتقد أن هناك فرصة لإقناع النظام الإيراني لتكون طهران جزءًا من العالم السلمي المتحضر، فهو واهم، فمنذ مجيء موسوي الخميني إلى سدة الحكم، حتى هذه اللحظة، فإن السياسة الإيرانية التوسعية لم تتغير، ولن تتغير في المدى المنظور.■

■ المصادر:

1- الإرهاب إيراني، موقع الشرق الأوسط، 19 فبراير/شباط 2023.

2- أهداف طهران الدولية: تقييم رعاية إيران للإرهاب، موقع معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2018.

3- وجها إيران: دعم الإرهاب وإرهاب الدولة، موقع الشرق الأوسط، 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2019.

4- الإرهاب الإيراني من البر إلى البحر، موقع الجزيرة السعودية، 6 أغسطس/آب 2021.

تمتد عبر 4 عواصم عربية

أموال الملالي المسمومة.. وقود «شجرة الكراهية»

سحر عزوز

■ طهران تنفق 30 مليار دولار سنويًا على الأنظمة والميليشيات الموالية لها في الشرق الأوسط

■ منذ شرع نظام الملالي إثر ثورة 1979، في تنفيذ مبدأ «تصدير الثورة» إلى دول الجوار العربي، عصف المال الإيراني المسموم باستقرار عدد كبير من دول المنطقة، وبات وقودًا لنمو «شجرة الكراهية» التي زرعتها طهران في المنطقة، عبر تقديم الدعم المالي والعسكري للأنظمة والجماعات المسلحة التابعة لها في الشرق الأوسط، بهدف تدشين مشروع «إيران الكبرى».

وجدت إيران في تدخلها وانغماسها في شؤون دول العالم الإسلامي، سبيلًا للتحول إلى «إيران عظمى»، وتجسد وثيقة تُعرف باسم «إيران 2005» هذا الهدف، وهي تُعتبر أهم وثيقة قومية وطنية بعد الدستور الإيراني عام 1979؛ إذ تضع التصورات المستقبلية للدور الإيراني خلال عشرين عامًا، والتي تهدف إلى تحويل إيران إلى نواة مركزية ودولة قائدة في منطقة جنوب غرب آسيا، أي المنطقة العربية تحديدًا، التي تشمل شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام.

وجاء هذا الدعم الإيراني للجماعات المسلحة في كل من اليمن، والعراق، ولبنان، وسوريا، ضمن توجه إيراني عام، بأن الضرورات الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، تقتضي إجراء تحول في نمط العمل الاستراتيجي الإقليمي، وتوظيف المزيد من هذه الكيانات والتنظيمات، لسد الشواغر الاستراتيجية التي خلَّفها انهيار سيادة الدول على ترابها الوطني.

ميزانية «وكلاء إيران»

كشفت صحيفة «واشنطن تايمز» الأمريكية، النقاب عن إنفاق إيران لمليارات الدولارات سنويًا على الجماعات المسلحة في منطقة الشرق الأوسط، خاصة المسلحين في كل من سوريا والعراق ولبنان واليمن، أو من يُطلق عليهم «وكلاء إيران» المعلن عنهم.

وذكرت الصحيفة، أن الأموال التي أنفقتها طهران في دعم الجماعات المسلحة الموالية لها في المنطقة، قد تكون أكثر من المعلن عنه بكثير، وذلك بالاستناد على آراء خبراء وباحثين، أكدوا أن إيران غالبًا ما تخفي السجلات العامة الخاصة بإنفاقها الدفاعي والعسكري، حيث شدد التقرير على أن حجم المبالغ التي تُنفق على أنشطة الاستخبارات ودعم الجهات الأجنبية غير الحكومية، قد يتجاوز 30 مليار دولار سنويًا.

من جانبه، يقول المحلل الاقتصادي الإيراني فريدون خاوند، إن تقديم أي رقم بشأن حجم الدعم المالي الإيراني للجماعات الشيعية المسلحة، أمر صعب، وبالتالي فهو رقم غير دقيق، خاصة أن إيران لا تكشف عن مقدار ما تنفقه على دعم منظمات ما يسمى «محور المقاومة».

ويضيف فريدون: لكن وفقًا للتكهنات من بعض المحللين والخبراء، تدفع إيران سنويًا ما بين

الميليشيات الشيعية التي تمولها إيران

16 إلى 18 مليار دولار، وفي بعض الأحيان تصل التقديرات إلى أكثر من ذلك.

وفي مطلع العام الماضي، كشفت مؤسسة «الدفاع عن الديمقراطيات»، في تقرير لها، عن أن طهران تنفق أكثر من 20 مليار دولار سنويًا على تمويل الأنظمة والميليشيات الموالية لها في المنطقة، ويستحوذ النظام السوري على «نصيب الأسد» من هذا الإنفاق المالي الضخم.

وفيما لم تشر المؤسسة إلى حجم الإنفاق الإيراني على ميليشيات «الحوثي» الانقلابية في اليمن، والذي يقدر بمئات ملايين الدولارات كل عام، ذكر التقرير أن دعم طهران لميليشيات «الحشد الشعبي» العراقية كان يبلغ نحو 150 مليون دولار سنويًا، ثم ارتفع هذا الدعم خلال فترة المواجهات العسكرية مع تنظيم «داعش» إلى نحو مليار دولار، بينما يكلف دعم ميليشيات «حزب الله» في لبنان النظام الإيراني ما بين 700 إلى 800 مليون دولار سنويًا.

من جهة ثانية، أظهرت دراسة أعدها المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية البريطاني في فبراير/شباط 2020 تحت عنوان «شبكات التسلل الإيرانية في الشرق الأوسط»، أن إيران تولي أهمية عسكرية واستراتيجية لميليشياتها المنتشرة في المنطقة أكثر من اهتمامها ببرامج الصواريخ.

وأكدت الدراسة، أن إيران استغلت قدراتها المالية والعسكرية لحماية رأس النظام السوري، بشار الأسد، ولتنفيذ الاتفاقيات التي تضمن مصالحها في سوريا لعقود مقبلة، وتوسع نطاق الدعم الإيراني من الدعم الاستشاري إلى المالي والعسكري». وأضافت الدراسة، «في الوقت الذي يموت فيه الشعب الإيراني من الجوع والفقر، وهذا ما أكدته أخيرًا موجة الاحتجاجات في طهران والعديد من المدن الأخرى، تسعى الحكومة الإيرانية إلى مد يد العون إلى النظام السوري لضمان بقائه».

وقدرت الدراسة إجمالي إنفاق إيران على أنشطة ميليشياتها في سوريا والعراق واليمن بحوالي 16 مليار دولار سنويًا، بينما تنفق نحو 700 مليون دولار سنويًا على ميليشيات «حزب الله» في لبنان. ووفقًا لمسؤولين إيرانيين، فإن طهران أنفقت على مدار السنوات الماضية مبالغ هائلة في سوريا، تتجاوز 48 مليار دولار.

فيما أكد موقع «إيران وير» أن أحد أهم نفقات إيران في سوريا، هو تسليم النفط والمنتجات النفطية إلى قوات بشار الأسد، ويتم ذلك في إطار «حد ائتماني» فتحته إيران لسوريا، والذي يتراوح حسب وسائل الإعلام الإيرانية من 2-3 مليار دولار في العام، مع منح حد ائتماني إجمالي يصل إلى 6 مليارات دولار في العام، بما في ذلك الإمدادات الغذائية والطبية، التي حدّدها وزير الخارجية الإيراني السابق محمد جواد ظريف بنحو 2.5 مليار دولار سنويًا.

وأطلقت البنوك الحكومية الإيرانية خطوط ائتمان «مفتوحة» بلغ مجموعها 6.6 مليار دولار للنظام السوري، خلال الفترة ما بين 2013 و2017، كما كانت طهران تدفع أجورًا شهرية لنحو 50 ألف مقاتل من الميليشيات الشيعية التابعة لها في سوريا، ناهيك عن إمدادات السلاح اليومية للنظام وتكاليف المستشارين العسكريين المقيمين على جبهات القتال.

كما تموّل إيران بالمال والسلاح عددًا كبيرًا الميليشيات الشيعية، المحلية والأجنبية، التي كانت تقاتل إلى جانب النظام في سوريا منذ عام 2015 حتى وقت قريب، يقدر بأكثر من 70 ميليشيا متفاوتة الأعداد.

ظلال شجرة الكراهية

نشرت مجموعة «حقوقيون مستقلون» برئاسة، الناشط الحقوقي سلمان ناصر، تقريرًا عن المال الإيراني المسموم في منطقة الخليج العربي، تحت عنوان «ظلال شجرة الكراهية: التمويل الإيراني للإرهاب في البحرين»، رصدت فيه التمويل الإيراني لخلايا إرهابية في البحرين، دأبت على زعزعة الأمن والسلم الأهليين واستهداف رجال الأمن والمواطنين والمقيمين وتمجيد الأعمال الإرهابية وتأبين من قتلوا أنفسهم وهم يعدون متفجرات لاستهداف رجال الأمن البحريني.

وتصاعدت وتيرة الإرهاب الممول من قبل إيران في البحرين منذ اضطرابات عام 2011 في البلاد بشكل كبير، خصوصًا مع محاولات الملالي المستمرة استغلال «البعد الطائفي» لتنفيذ أغراضهم التوسعية في هذه المملكة الخليجية، والتي تراوحت ما بين استهداف أمن الوطن واستقراره باستخدام الأسلحة والمتفجرات، وصولًا إلى زعزعة النظام والإضرار بالمصالح الاقتصادية البحرينية.

وعن مصدر هذه الأموال الإيرانية، يقول الصحفي الإيراني نيا بهزاد، المختص في شؤون «الحرس الثوري»: «لم تعلن الجمهورية الإسلامية في أي وقت مضى عن مصدر الأموال التي يتم تقديمها إلى تلك الجماعات، ولا توجد أي أرقام رسمية أو دقيقة، ولكن ميزانية الحكومة لا تكفي لتقديم كل تلك الأموال، خاصة في وقت فرض العقوبات الأمريكية».

وأضاف بهزاد، أن المصدر الوحيد المتوقع لتمويل تلك الجماعات الشيعية المسلحة، هي الكيانات الاقتصادية الخاضعة لسيطرة «الحرس الثوري» والمرشد الأعلى مباشرة.■

■ المصادر:

1- تقرير يتهم إيران بإنفاق الملايين لتمويل مُسلّحين عبر العالم، موقع هسبريس، 15 سبتمبر/أيلول 2019.

2- بالأسماء... أبرز ميليشيات إيران في العراق وسوريا وحجم الإنفاق عليها، موقع حفريات، 13 يناير/كانون الثاني 2021.

3- الاقتصاد الإيراني يتسرب لمصلحة تمويل «الحروب بالوكالة»، موقع إندبندنت عربية، 30 يونيو/حزيران 2021.

من «التفريس» إلى تحويل مجاري الأنهار

الأحواز.. الجريمة الكبرى

الأحواز حق عربي تحت الاحتلال الإيراني

أحمد النعماني

■ يمارس نظام الملالي منذ عدة عقود جرائم كبرى ضد عرب الأحواز، هذا الإقليم العربي الصامد، بدءًا من «تفريس» المنطقة لمحو الهوية الحضارية للسكان البالغ عددهم نحو 12 مليون نسمة، وغلق المراكز الثقافية، وعدم تدريس اللغة العربية، حتى الإعدامات المستمرة لنشطاء الأحواز، الرافضين للاحتلال الإيراني المستمر منذ عام 1925 حتى الآن.

وعانى سكان الإقليم العرب، على مدار سنوات طويلة من الظلم والقهر والتعتيم، الويلات من قبل الحكم الفارسي الغاشم، الذي ينظر لأهل الإقليم باعتبارهم «أعداء»، رغم أن إيران كلها تعيش على الموارد الطبيعية الأحوازية، ومن دون هذا الإقليم تتبدد قوة طهران الاقتصادية.

لكن الجريمة الكبرى في حق الأحوازيين، هي محاولة طمس هويتهم واعتماد سياسة «التفريس»، حيث تم نقل مئات الآلاف من السكان الفرس إلى الإقليم، بهدف تغيير الطبيعة السكانية، مع حظر التدريس باللغة العربية، ومنع الملابس العربية وسجن كل من يرتدي الزي التقليدي، وبسبب ذلك هاجر عشرات الآلاف من مناطقهم إلى محافظات أخرى.

■ «وثيقة أبطحي» أوصت بتهجير ثلثيّ سكان الأحواز في غضون 10 سنوات ليصبح العرب أقلية

وثيقة سرية

في أبريل/نيسان عام 2005 تم تسريب وثيقة سرية من مكتب رئاسة الجمهورية، حملت توقيع محمد علي أبطحي، مستشار الرئيس الأسبق محمد خاتمي للشؤون القانونية والبرلمانية.

الوثيقة الموجهة آنذاك إلى الدكتور محمد علي نجفي رئيس منظمة التخطيط والميزانية، وإلى وزارتي الإستخبارات والزراعة، كانت تدعو إلى «تفريس الأحواز»، ونصت على ضرورة تهجير ثلثي سكان الأحواز في غضون 10

الفيضانات في منطقة الأحواز أدت إلى دخول المياه إلى منازل المواطنين

سنوات وتوزيعهم على مختلف المناطق الإيرانية بغية «تفريسهم»، وإحلال أعداد مماثلة أو أكبر محلهم في الإقليم لتفريس ما تبقى منهم.

أوصت هذه الوثيقة بعدة تدابير من شأنها «تفريس» الإقليم العربي، ومنها خفض عدد سكان الأحواز العرب ليصبحوا ثلث السكان في هذا الإقليم، وذلك بتهجير مليون ونصف المليون عربي أحوازي سنويًا لتصبح نسبة السكان في الأحواز بعد عشرة أعوام: عربي واحد مقابل ثلاثة من الفرس والقوميات الأخرى وخصوصًا منها القومية الأذرية، أي أن يصبح العرب أقلية، والعمل على تشجيع الفرس والقوميات الأخرى وخصوصًا الأذريين منهم على الهجرة إلى الأحواز وتقديم أقصى التسهيلات لهم.

كما أوصت الوثيقة باتخاذ عدد آخر من الإجراءات، منها مصادرة الأراضي الزراعية التي يملكها العرب الأحوازيين وتمليكها للفرس والقوميات الأخرى، فضلًا عن تسكين الشريحة المثقفة من الأحوازيين في المحافظات الإيرانية الأخرى، وخاصة تلك التي يغلب عليها الطابع الفارسي، وعدم السماح لهؤلاء العرب بالعودة إلى الأحواز مرة أخرى.

ومن ذلك أيضًا، ضمن الخطة المستهدفة،

■ إيران أنشأت 6 سدود على نهر «كارون» وتفرعاته المختلفة لتحويل مياهه إلى الأقاليم الفارسية

إزالة جميع المظاهر الدالة على الوجود العربي في الأحواز وتغيير كافة الأسماء العربية لما تبقَّى من قرى وشوارع ومحال ومناطق ما تزال تحمل الأسماء العربية.

وأدى تسريب هذه الوثيقة إلى اندلاع انتفاضة شعبية في 15 أبريل/نيسان 2005 عمَّت جميع المدن والقرى والمناطق في الأحواز، واستمرت لشهور وراح ضحيَّتها المئات بين قتيل وجريح، إضافة إلى آلاف المعتقلين الذين ما يزالون يقبعون في السجون حتى الآن، وأعدم نظام الملالي خلال هذه الانتفاضة أكثر من 270 عربيًا أحوازيًا، تتراوح أعمار معظمهم بين الثامنة عشرة والثلاثين.

وتداول عدد من نشطاء مواقع التواصل العرب داخل إيران، وثيقة مسربة من مكتب الرئيس السابق حسن روحاني، كشفت عن خطة طويلة المدى وضعها نظام الملالي لإجهاض الحراك العربي في الإقليم الأحوازي المناهض للدولة، بشتى الطرق، ومنها قمع الحركات السياسية، واستمرار مخططات التغيير الديموغرافي الهادفة إلى «تفريس الإقليم»، أي تغييره من حيث التركيبة السكانية لكي يسود فيه العنصر الفارسي، بالتزامن مع تهجير العرب من مناطق سكناهم، وجلب مزيد من الفرس وغير العرب من باقي المحافظات وتوطينهم في الأحواز.

وكشفت الوثيقة أنه تمت المصادقة على المشروع خلال اجتماع اللجنة العليا المشرفة على تنفيذ المشروع في المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، بتاريخ 27 أبريل/نيسان 2014، ترأسه عبد الرضا رحماني فضلي، وزير الداخلية الإيراني، في حكومة حسن روحاني.

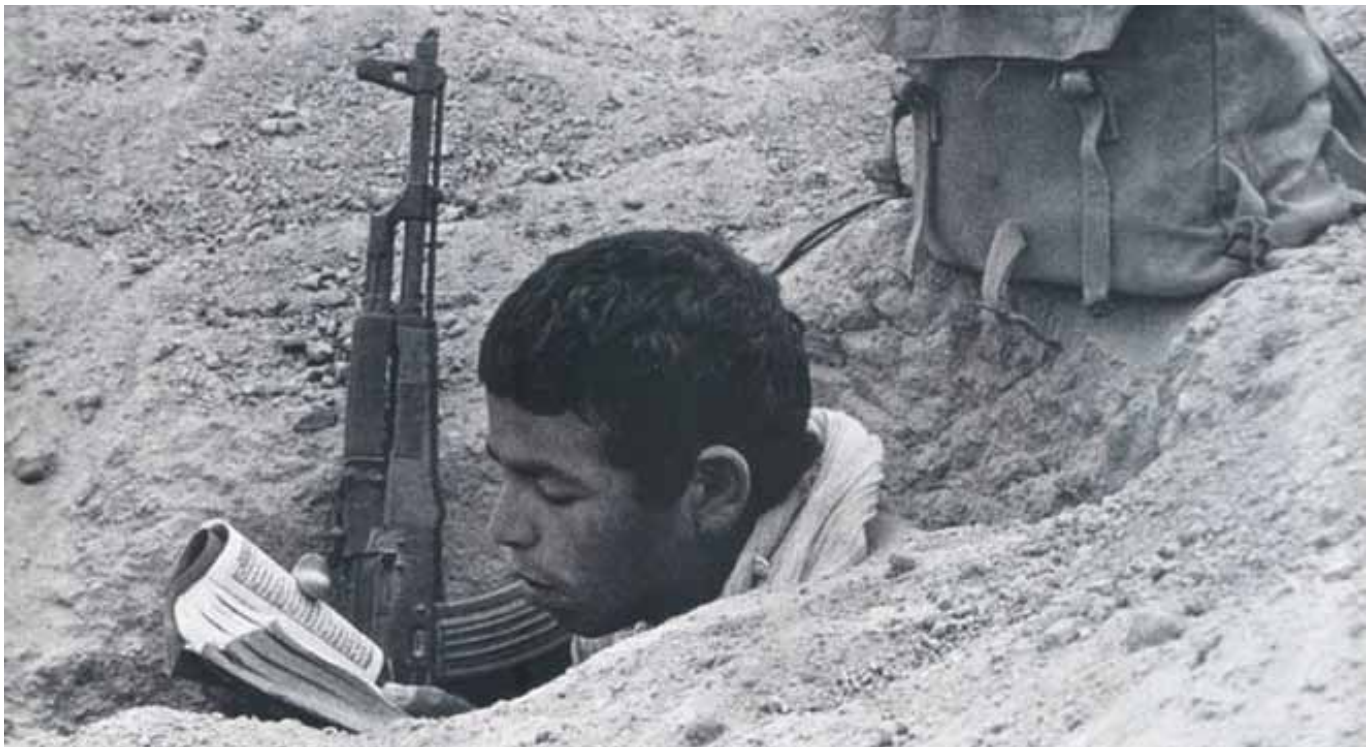

تفريس عرب الأحواز.. طمس قومي وثقافي ممنهج

وحمل المشروع الذي تضمنته الخطة اسم «المشروع الأمني الشامل لمحافظة خوزستان»، وهي خطة أمنية شاملة لتوطين الإقليم بغير العرب. وحدد المشروع، التحديات القائمة التي تواجهها السلطات الإيرانية في الإقليم في 5 مجالات «سياسية، وأمنية، وثقافية، واجتماعية، واقتصادية»، لكنه يقترح حلولًا تركز على احتواء مطالب الشعب العربي لـ«تذويب حراكهم السياسي ومطالبهم في بوتقة الأحزاب الإيرانية الموالية للنظام».

طمس الهوية العربية

من أجل طمس هوية الأحواز العربية، وإنهاء ارتباطها التاريخي بعروبتها، وربطها بالتاريخ الفارسي، عمدت سلطات نظام الملالي إلى تزوير التاريخ، والادعاء بحقها في إقليم الأحواز الذي غيّرت اسمه إلى خوزستان، كما قامت بتغيير أسماء المدن العربية إلى أسماء فارسية، فالمحمرة العاصمة التاريخية للأحواز سموها خورمشهر، والحوزة إلى الهويزة، كل ذلك ضمن سياسة «التفريس» المتبعة، ولم تنج الأسماء الشخصية من التفريس فكل الأسماء العربية تم تحويلها إلى أسماء فارسية ولم يعد من حق أي أسرة أن تسمي أولادها إلا بأسماء فارسية.

ولم تكتف الحكومات الإيرانية المتعاقبة منذ عام 1979 بذلك، بل سعت إلى تهجير القبائل العربية المقيمة في الأحواز إلى مناطق الشمال الإيراني، واستجلاب سكان هذه المناطق إلى الأحواز وإسكانهم فيها. كما مارست سياسة التجويع للشباب الأحوازي نتيجة انعدام فرص العمل ومن أجل إجباره على الهجرة نحو الداخل الإيراني، وبالتالي يتم إبعادهم عن وطنهم وأهلهم وانتمائهم ولصقهم بمناطق جديدة بعادات وأعراف أخرى، أو الهجرة خارج البلاد وفقدهم هويتهم العربية من خلال ارتباطهم بمعيشتهم وهمومهم الخاصة.

وخلال الفترة من 2006 - 2016، تم توظيف 4 آلاف موظف وعامل من القومية البختيارية في شركة «حفاري للنفط» بمدينة الأحواز، فيما لم يتم توظيف إلا سبعة أشخاص فقط من الأغلبية العربية في المدينة، الأمر الذي يصب في مصلحة التغيير الديموغرافي في الأحواز، ويدعم مساعي إحلال القوميات الأخرى محل السكان العرب.

تجفيف أنهار الأحواز

في جريمة أخرى، قطع نظام الملالي المياه عن الأحواز، ما أدى إلى تدمير المحاصيل الزراعية التي تشكل مصدر رزق الملايين من المزارعين، والتسريب المتعمد لملايين أطنان الملح الآتية من جبال الملح القريبة من أحد أكبر السدود على أكبر نهر في الأحواز، وهو نهر «كارون» وتفرعاته وروافده الذي بنت عليه إيران 6 سدود، لتحويل مياهه إلى الأقاليم الأخرى الفارسية، كما قامت السلطات بتحويل مئات آلاف الأفدنة من أجود الأراضي الزراعية الخصبة، إلى أرض بور وغير قابلة للزراعة والإنتاج، وبذلك قطعت أرزاق ملايين الأحوازيين.

وسعى النظام الإيراني من خلال مخططاته لنقل مياه الأنهر الأحوازية إلى أقاليم أخرى، لبناء أكثر من 69 سدًا على الأنهار الأحوازية، ما جلب الكثير من المشاكل الاقتصادية والبيئية للسكان الأصليين، كما تسبب في هجرة أبناء أكثر من 40 قرية من قرى الإقليم.■

■ المصادر:

1- الأحواز .. «تفريس العرب» طمس قومي وثقافي ممنهج، موقع الاقتصادية، 10 يناير/ كانون الثاني 2016.

2- بهذه الأساليب تسعى إيران إلى طمس الملامح العربية في إقليم الأحواز، موقع حفريات، 11 أكتوبر/تشرين الأول 2018.

3- دراسة: كيف غيّر الاحتلال الإيراني معالم الأحواز على مدى 95 عامًا؟، موقع حركة رواد النهضة لتحرير الأحواز، 9 مايو/أيار 2020.

4- تاريخ وتداعيات الهجرة الاستيطانية إلى عربستان، موقع إندبندنت عربية، 1 يونيو/ حزيران 2020.

ارتكب 360 عملية اغتيال عبر العالم

التاريخ الأسود لـ «الحرس الثوري»

الحرس الثوري الإيراني..

مروان محمود

■ ارتكبت ميليشيات «الحرس الثوري» منذ تأسيسها في الخامس من مايو/أيار 1979، بهدف «حماية الثورة الإسلامية من أعدائها»، سلسلة من الجرائم الإرهابية الممنهجة، بدءًا من القيام بعمليات اغتيال منظمة لعدد كبير من المعارضين السياسيين لنظام الملالي، في الداخل والخارج، وصولًا إلى قيام «الحرس» بقمع أي بادرة ثورة تُبديها الشعوب الإيرانية ضد هذا النظام، وإعمال آلة القتل في أبناء القوميات غير الفارسية، ومنهم الأحوازيون العرب، والبلوش والأكراد والأذريين، فضلًا عن المشاركة في أعمال قتل وتهجير نفذها النظام السوري، والتورط في شبكات تهريب دولية للمخدرات والأسلحة.

ووفق مصادر معارضة، ارتكب «الحرس» قرابة 360 عملية اغتيال في أكثر من 40 دولة منذ تأسيس النظام الديني المسيطر على الحكم قبل 4 عقود.

■ نجل منتظري: «الحرس» وضع متفجرات في حقائب الحجاج الإيرانيين دون علمهم خلال الحج عام 1986

تم تنفيذ عمليات الاغتيال والهجمات ضد المعارضين الإيرانيين بشكل أساسي من خلال «فيلق القدس»، الذراع الخارجي لـ«الحرس»، ومن خلال أطراف ثالثة وعملاء وجماعات بالوكالة مثل ميليشيا «حزب الله» اللبناني. وأبدت إيران وقتها ميلًا لاستخدام العصابات الإجرامية وعصابات المخدرات والمجرمين لتنفيذ عمليات الاختطاف والاغتيالات في الخارج، فضلًا عن استخدام الموظفين الدبلوماسيين.

أول عملية اغتيال

عقب ثورة 1979 مباشرة، نفذ نظام الملالي مجموعة من الاغتيالات لكوادر المعارضة الإيرانية، وكان اغتيال علي أكبر طباطبائي، الملحق الصحفي والمتحدث باسم السفارة الإيرانية في أمريكا خلال عهد الشاه، في يوليو/تموز عام 1980 أولى الجرائم من هذا النوع.

الحرس الثوري الإيراني يدير ميليشيا الحوثي

قُتل «طباطبائي» بالقرب من العاصمة الأمريكية واشنطن، حيث كان قاتله شخص أمريكي أسمر البشرة يدعى ديفيد جينكينز اعتنق الإسلام تحت تأثير الطلاب الإيرانيين في الولايات المتحدة، وغيّر اسمه إلى داود صلاح الدين.

وكان «جينكينز» يعمل حينها في مكتب رعاية المصالح الإيرانية لدى الولايات المتحدة، قبل أن يتنكر في زي ساعي بريد ويطلق النار على «طباطبائي» ليسقط قتيلًا.

وفي عام 1989 اغتال 3 أشخاص تابعين لـ «الحرس» عبد الرحمن قاسملو، زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني ومساعده عبد الله آذر، في فيينا، واغتيال شابور بختيار، آخر رئيس وزراء في إيران تحت حكم الشاه في باريس عام 1991، وأودى الهجوم بحياة رجل أمن فرنسي وسيدة فرنسية.

وفي برلين عام 1992 اغتال «الحرس» الأمين العام للحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، صادق شرفكندي، وثلاثة من مساعديه هم: فتاح عبدلي وهمايون اردلان ونوري دهكردي.

وتورط «الحرس» كذلك، في تفجيرات العاصمة الأرجنتينية بيونس آيرس عام 1994، التي أدت إلى مقتل أكثر من 85 شخصًا، وإصابة نحو 300 آخرين. وفي عام 2003 اعتقلت الشرطة البريطانية هادي بور السفير الإيراني السابق في الأرجنتين بتهمة التآمر لتنفيذ هذا الهجوم.

«متفجرات» في الحج

كشف الملا أحمد منتظري، ابن المرجع الشيعي الإيراني الراحل حسين علي منتظري، نائب الخميني، الذي تم وضعه لاحقًا قيد الإقامة الجبرية، عن واحدة من أبشع الجرائم الإرهابية التي يمكن تخيلها، وهو قيام «الحرس» بوضع «متفجرات» في حقائب الحجاج الإيرانيين عام 1986.

وضبط رجال الأمن السعوديون في موسم الحج لعام 1986 شحنة كبيرة من المواد المتفجرة في حقائب عدد من الحجاج الإيرانيين، وكُشف النقاب عن هذا المخطط، حين احتجت أسرة حسين علي منتظري، على تصريحات إعلامي إيراني بارز هو حسين دهباشي في أحد البرامج التلفزيونية، حول تورط سيد مهدي هاشمي صهر منتظري، في شحن المواد المتفجرة في حقائب الحجاج عام 1986، وأكدت الأسرة دور «الحرس» في تلك العملية الإرهابية الخسيسة.

صدر بيان أسرة منتظري في أكتوبر/تشرين الأول 2018 بعد مقابلة حسين دهباشي، مقدم برنامج «خشت خام»، مع الكاتب والسينمائي المعروف محمد نوريزاد حول شحن المواد المتفجرة في حقائب الحجاج عام 1986، حيث قال الأخير إن قضية شحن المواد المتفجرة تمت من قبل سيد مهدي هاشمي، لأنه كان هو المسؤول عن الحركات التحررية للحرس الثوري.

وأكد البيان أن كشف النقاب عن هذه القضية من قبل المسؤولين في الحرس الثوري يومئذ، لم يكن لجهلهم وعدم خبرتهم بالأمور، وإنما ألصقوا هذه التهمة متعمدين لشخص معين لا يستطيع أن يدافع عن نفسه، أي منتظري الذي كان موضوعًا تحت الإقامة الجبرية وقتها، ليبرئوا أنفسهم عن تحمل مسؤولية تلك العملية.

ووجه منتظري رسالة إلى الخميني المرشد الإيراني وقتئذ، واردة في مذكراته المنشورة، وفي الرسالة كتب منتظري للخميني قائلًا:

قاسم سليماني كان على علم بمحاولة اغتيال الجبير

«الحرس الثوري ارتكب خطأً غير مقبول في موسم الحج، واستغل حقائب 100 حاج إيراني بينهم رجال ونساء طاعنون في السن من دون علمهم، حيث أهدروا كرامة إيران والثورة الإيرانية في المملكة وفي موسم الحج، فاضطر السيد مهدي كروبي، بصفته مندوبًا للخميني بخصوص شؤون الحجاج، أن يطلب من الملك فهد (العاهل السعودي الراحل) السماح والعفو».

وفي 28 يوليو/تموز 1987، طالب موسوي الخميني، المرشد الأعلى وقتها، الحجاج الإيرانيين القيام بأعمال فوضى في مكة أيام الحج، وفي أعقاب صدور هذه التعليمات، أجاب عليها اللواء محسن رضائي، الذي كان يتولى قيادة قوات «الحرس» آنذاك، ببيان بعنوان «لبيك يا إمام»، وأعلن عن جاهزيته لتنفيذ مخطط إرهابي غير مسبوق.

وبهدف تنظيم وتنفيذ هذه الكارثة الدموية، أرسل النظام في وقت سابق عددًا من مسؤوليه وعملائه إلى مكة المكرمة، حيث عملوا على تنفيذ مخطط مرسوم لهم مسبقًا بخلق الفوضى والاشتباك المسلح وغير المسبوق خلال مناسك الحج في بيت الله الحرام، وأدى ذلك لاستشهاد مجموعات كثيرة من المواطنين والحجاج، حيث توفي 402 أشخاص وجُرح 649 شخصًا آخرين في هذه الأحداث المؤسفة، وكان 275 شخصًا من المتوفين و303 أشخاص من الجرحى من الحجاج الإيرانيين، إضافة إلى استشهاد وإصابة عدد من السعوديين وحجاج البلدان الأخرى.

وفي 7 أغسطس/آب 1987، كتبت صحيفة «نيويورك تايمز»، نقلًا عن أحد الحجاج: «إن عملاء الخميني كانوا يحملون سكاكين وعصي وحتى قنابل تحت لباسهم، وكانوا يضربون الناس العاديين لإجبارهم على المشاركة في مظاهراتهم».

جرائم عابرة للحدود

نفذ «الحرس» جرائم دامية في عدد من البلدان العربية والإسلامية، منذ عقد الثمانينيات من القرن الماضي حتى الآن، ففي عام 2003 تم إحباط مخطط إرهابي بدعم إيراني لتنفيذ أعمال تفجير في مملكة البحرين، والقبض على عناصر خلية إرهابية كانت تتلقى دعمًا مباشرًا من «الحرس» و«حزب الله» اللبناني، وتصاعدت هذه العمليات ما بين عامي 2011 و2016.

كما تورط النظام الإيراني من خلال أيدي «الحرس» الملطخة بالدماء في تفجيرات الرياض، التي وقعت عام 2003، ونجم عنها مقتل عدد من المواطنين السعوديين والمقيمين الأجانب.

وفي 2011، أحبطت السلطات الأمنية في الولايات المتحدة محاولة اغتيال السفير السعودي السابق، وثبت تورط «الحرس» في تلك المحاولة، وحددت الشكوى الجنائية التي كُشف النقاب عنها في المحكمة الاتحادية في نيويورك، اسم الشخصين الضالعين في المؤامرة، وهما منصور أربابسيار الذي تم القبض عليه وإصدار حكم بسجنه 25 عامًا، وغلام شكوري، وهو ضابط في «الحرس» كان موجودًا في إيران وقت صدور الحكم، ومطلوب لدى القضاء الأمريكي حتى هذه اللحظة.■

■ المصادر:

1- الساعد يستعرض 8 جرائم كبرى لـ الحرس الثوري، موقع المواطن، 24 مارس/آذار 2022.

2- جرائم النظام الإيراني في المنطقة والعالم، موقع العربية، 26 يوليو/تموز 2016.

3- في ذكرى مقتل سليماني ما دور الحرس الثوري الإيراني؟، موقع إندبندنت عربية، 5 يناير/كانون الثاني 2022.

4- جرائم إيران.. الحرس الثوري دبر اغتيالات في تركيا وألمانيا وفرنسا، موقع صوت بيروت، 30 أبريل/نيسان 2022.

خفايا مشروع الملالي التوسعي

كيف «احتلّت» إيران 4 عواصم عربية؟

إيران والعرب

إسراء حبيب

■ بعد بضعة أشهر من قيام ثورة عام 1979، قال مؤسس النظام الإيراني موسوي الخميني، من فوق المنبر في إحدى خطبه الشهيرة: «إن أول درس تعلمناه من الثورة الإسلامية هو أن علينا أن تكون نظرتنا أبعد من الشعب الإيراني لكي تصل إلى الأمة الإسلامية.. نأمل أن تكون الثورة هي الومضة التي تحدث انفجارًا عظيمًا في أوساط الشعوب التي تقبع تحت الظلم».

كانت هذه الخطبة إيذانًا ببدء تدخلات إيران في دول الجوار العربي، فامتلك نظام الملالي منذ تلك اللحظة حتى الآن، سجلًا حافلًا من الجرائم وأعمال العنف والإرهاب والتدخلات في الدول العربية. وهو سجل طويل وممتد منذ عدة عقود، يؤكد الطبيعة العدوانية الدموية لنظام «الولي الفقيه» تجاه جيرانه العرب، الذين تجمع إيران بهم وشائج تاريخية ودينية، كان من المفترض أن تردع الملالي عن تنفيذ مشروعهم

■ نظام الملالي يتحكم في مقدرات القرار السياسي والاقتصادي لـ بغداد وبيروت ودمشق وصنعاء

العدواني التوسعي ضد الإقليم العربي.

ويومًا بعد يوم، بلغ المشروع الاستعماري الإيراني خلال 44 عامًا من عمر الثورة الإيرانية مدى خطيرًا، لم تبلغه القوى الاستعمارية القديمة، بحيث بات هذا المشروع خطرًا داهمًا يهدد مقدرات الأمة العربية برمتها، بعد أن أصبح ملالي يتحكمون في قرارات بعض الدول العربية التي تُحكم من طهران مباشرة، وعاثوا في بلادنا فسادًا وإفسادًا، من العراق إلى لبنان، وصولًا إلى سوريا واليمن.

أول صدام مع إيران

شكّلت الحرب الإيرانية - العراقية (1980-1988)، أولى مظاهر صدام إيران مع دول المنطقة العربية. وكانت هذه الحرب وفق المحللين تعبيرًا سياسيًا عن شعار تصدير الثورة، وامتدادًا لنزاع حدودي تاريخي بين

المشروع الإيراني الاستعماري

طرفيها، على إقليم الأحواز الذي تسكنه أغلبية عربية، وعلى شط العرب، فضلاً عن احتلال إيران جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى. وانتهت الحرب بإعلان وقف إطلاق نار متبادل بين الجانبين عام 1988 بوساطة الأمم المتحدة، واعتُبر ذلك بمثابة فشل إيراني، وضربة قوية لشعار «تصدير الثورة» إلى الدول العربية.

لذلك، كانت المرحلة الممتدّة منذ انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية، مرحلة «بناء الأذرع» الإيرانية إقليميًا، على اعتبارها أدوات السيطرة الإيرانية الرئيسية، خصوصًا في لبنان، وفي الفضاء المعارض العراقي السياسي والمجتمعي.

وفي عام 1982 كانت المنطقة على موعد مع تأسيس «حزب الله» اللبناني، كجزء من مخطط إيراني استراتيجي واسع النطاق، لتجميع عدد من الجماعات الشيعية اللبنانية المسلحة تحت مظلة ميليشيات موحدة، على أن تكون مهمة هذه الميليشيات هي العمل «كوكيل لإيران» في المنطقة، بهدف تصدير الإرهاب وزرع الخلايا النائمة، وضرب الاستقرار السياسي والاجتماعي في الدول العربية، وصولًا إلى التدخل عسكريًا ضد الشعوب العربية المغلوبة على أمرها، كما حدث في سوريا لاحقًا.

وبذلك، عملت إيران على تعزيز أدوات تدخلها الإقليمي غير المباشرة، استنادًا إلى شعار «تصدير الثورة»، والجيوبوليتيك الشيعي، والعمل على فرض إيران مركزًا شيعيًا وإسلاميًا وسياسيًا، وتبني خطاب سياسي معلن معادٍ لأمريكا وللاحتلال الإسرائيلي.

وجذبت العوامل السابقة شرائح شعبية عربية واسعة، وقوى سياسية عديدة، خصوصًا في المرحلة التي أعقبت انهيار «الاتحاد السوفيتي» السابق؛ يسارية ويمينية، كما عزّزت من الانقسامات الطائفية في المنطقة العربية، وبلورت قوى طائفية سياسية وعسكرية، خصوصًا بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، حيث انفرد الشيعة الموالون لإيران بحكم البلاد، وقاموا بأعمال تنكيل وقتل واغتيالات واسعة النطاق ضد أبناء المكون العراقي السُني.

ومثّل العراق أول نموذج إقليمي للسيطرة والنفوذ الإيراني، رغم دورها السابق في لبنان، الذي كان محكومًا بجملة من التوازنات اللبنانية الداخلية، والإقليمية خصوصًا مع سوريا.

وقائع التمدد الإيراني

نجحت إيران في التمدّد إقليميًا بعد احتلال العراق، الأمر الذي مثّل نقطة تحوّل في علاقاتها تجاه الإقليم، بعد فشلها في التوسع عبر الحرب المباشرة؛ الحرب العراقية – الإيرانية، إذ نجحت بدايةً في التوغل، ومن ثم في السيطرة على العراق، عبر أذرعها الإقليمية؛ قوتها الخشنة غير المباشرة، وهو الأسلوب الذي اعتمدت عليه في أعقاب الموجات الثورية العربية، منذ نهاية العام 2010، إذ امتدّت أذرعها النشطة إلى دول عربية عديدة، أبرزها سوريا واليمن، فاستحوذت إيران بذلك على القرار السياسي في 4 عواصم عربية، هي – على التوالي- بيروت وبغداد ودمشق وصنعاء.

وعكست التصريحات الإيرانية ذلك، كما في تصريح علي يونسي؛ مستشار الرئيس الإيراني حسن روحاني، في عام 2015 والذي قال فيه «إن العراق ليس جزءًا من نفوذنا الثقافي فحسب، بل من هويتنا.. وهو عاصمتنا اليوم.. وهذا أمرٌ لا يمكن الرجوع عنه، لأن العلاقات الجغرافية والثقافية القائمة غير قابلة للإلغاء، ولذلك إما أن نتوافق أو نتقاتل». وكذلك في تصريح حيدر مصلحي، وزير الاستخبارات الأسبق في حكومة

انتصار مكلف خلف الويلات على العراق

محمود أحمدي نجاد، في العام نفسه «إيران تسيطر فعلًا على أربع عواصم عربية».

ترك غياب استراتيجية عربية لمواجهة طهران، هذه الدول وحيدة أمام الضغوط الإيرانية، فقد انتشر النفوذ الإيراني في مؤسسات لبنان وسوريا والعراق واليمن، ليس على مستوى ضمان الولاء السياسي العام، بل على صعيد الرقابة اليومية على سير أمور قد تبدو من اختصاص الدول المعنية. وبات الحضور الأمني الإيراني في هذه الدول بمثابة تحصيل حاصل.

ويقول المراقبون، إن الراصد لأداء النظام الإيراني وعلاقته بالمنطقة العربية على مدار العقود الأربعة الماضية، يجد أن لدى هذا النظام تصورًا وبرنامجًا وخطة عمل للدخول والانتشار في دول المنطقة، من خلال فكرة «تصدير الثورة» ونشر الفكر الشيعي، كوسيلة لاختراق المجتمعات العربية، ومن خلال انتهاج آليات وأساليب متعددة ومختلفة، انطلاقًا من مبدأ «الغاية تبرر الوسيلة»، ومنها نشر الإرهاب الدموي والبلبلة والتفكك الاجتماعي والسياسي، ومحاولة الاستحواذ على بعض الفعاليات الاقتصادية في بعض الدول العربية، وبالذات

■ المشروع الاستعماري الإيراني تجاه المنطقة بلغ مدى سياسيًا خطيرًا خلال 44 عامًا من عمر الثورة

البلدان الخليجية ودول شمال أفريقيا.

ويقول الدكتور محمد عباس ناجي، الخبير في الشؤون الإيرانية بمركز «الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية»: من الواضح أنه كانت هناك منذ عهد الشاه محاولات لاستعادة الإرث الإمبراطوري لإيران، وهذا التوجه لم ينقطع حتى بعد الثورة، كل ما حدث هو تغيّر الأدوات لا السياسات. وعلى العكس نستطيع القول إن ما يسمى «الثورة الإسلامية» التي قامت في إيران عام 1979، والتي تحدثت بوضوح تام عن «نصرة للمستضعفين في العالم»، هي إعلان سياسي صريح عن عدم التقيد بحدود إيران الجغرافية، بل إن هذا المشروع التوسعي الطموح «المؤدلج» شيعيًا هو مهمة نظام الملالي الأولى.

يضيف د. ناجي، إن هذه بعض ملامح وركائز المشروع الاستراتيجي النظام الإيراني للسيطرة على المشرق العربي، وتزعم العالم الإسلامي، وهو مشروع لا يزال فيما يبدو في مرحلة الصمود، رغم الانتكاسات التي مُني بها في اليمن، يساعده في ذلك فراغ عربي كبير على مستوى الاستراتيجيات والتكتيك لمواجهة المشروع الإيراني المستمر على مدار أكثر من أربعة عقود.■

■ المصادر:

1- النفوذ الإيراني في المنطقة العربية... سياقاته وماضيه وراهنه، موقع العربي الجديد، 5 أكتوبر/تشرين الأول 2022.

2- دول تدخلت فيها إيران... وهذا ما حل بها، موقع النهار، 24 يونيو/حزيران 2021.

3- التمدد الإيراني باق مع استمرار «تصدير الثورة»، موقع الشرق الأوسط، 31 مارس/آذار 2019.

استهدفت السعودية والكويت والبحرين

«أيادي إيران الغادرة» تعبث بأمن الخليج

المغدور أبو مهدي المهندس هو أحد المتورطين في محاولة اغتيال أمير الكويت الراحل الشيخ جابر الأحمد رحمه الله

سحر عزوز

■ لجأ «الحرس الثوري» منذ إنشائه عام 1979، إلى تجنيد الخلايا الإرهابية النائمة، التي تعتمد في المقام الأول على الشيعة المحليين الموالين لإيران، لتنفيذ أعمال إرهاب وتخريب واغتيالات، وذلك بهدف زعزعة الأمن والاستقرار في دول الخليج العربية، وخاصة مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية والكويت.

وتمتلك إيران في هذا الصدد سجلًا حافلًا بالأعمال الإرهابية، ففي أغسطس/آب 1982، قام عميل عراقي لـ «الحرس الثوري» متنكر بصفة صحفي، باستهداف القائم لدى سفارة دولة الإمارات محمد إبراهيم الجويد في الكويت، وقد أصيب الجويد في كلتا يديه وفكه، وتم اعتقال الجاني.

ويومها، زعمت إيران أن العراق هو المسؤول عن هذه الحادثة، فيما أعلن العراق، من جانبه، أن إيران تمارس دورها المعتاد في تأزيم المنطقة، وتغطية أعمالها الإرهابية باتهام الآخرين.

■ عملاء «الحرس الثوري» استهدفوا موكب أمير الكويت الراحل الشيخ جابر الأحمد الصباح بالمتفجرات

وفي حادث إرهابي آخر، وقع في مايو/أيار 1985، قاد سائق انتحاري سيارته المحملة بالمتفجرات إلى موكب أمير الكويت الراحل الشيخ جابر الأحمد الصباح، ونجا الأمير من المحاولة مع إصابات طفيفة، لكن أربعة أشخاص بعضهم من مرافقيه بالإضافة إلى السائق الانتحاري، قتلوا في الحادث، و12 شخصًا أصيبوا.

وفي عام 1986 قامت إيران بتحريض حجاجها للقيام بأعمال شغب في موسم الحج، مما نتج عنه تدافع الحجاج ووفاة 300 شخص.

وتم توقيف مجموعة من الحجاج الإيرانيين أثناء دخولهم المطارات السعودية، كانوا يحملون مواد لصنع المتفجرات ومنشورات وكتب وصور دعائية، كما قامت المجموعة بالتظاهرة، وتم

سرايا الأشتر.. ميليشيا طائفية زعزعت أمن البحرين بتمويل إيراني

التحقيق مع هذه المجموعة ومصادرة ما تحمله، وتم تفتيش حقائب الحجاج الإيرانيين على متن تلك الطائرة.

وكانت المفاجأة أن جميعها تحوي مخازن سفلية ملبسة بمادة شديدة الانفجار، إذ بلغ وزنها 51 كيلوجرام، واعترف كبير ركاب تلك الطائرة محمد حسن علي محمد دهنوي أنه ومجموعته كلفوا من قبل القيادة الإيرانية باستخدام تلك المتفجرات في الحرمين الشريفين والمشاعر المقدسة، ولكن معظم ركاب تلك الطائرة لم يكونوا على علم بما في داخل حقائبهم، إذ قدمت لهم عند السفر دون أن يعلموا ما بداخلها.

وفي عام 1987 تم إحراق ورشة بالمجمع النفطي برأس تنورة شرق السعودية، من قبل عناصر «حزب الله الحجاز» المدعوم من النظام الإيراني، وفي العام ذاته هجمت عناصر «حزب الله الحجاز» على شركة «صدف» بمدينة الجبيل الصناعية شرق السعودية.

اختطاف «طائرة الجابرية»

جرى في عام 1988 اختطاف «طائرة الجابرية» الكويتية، وهي أطول عملية اختطاف طائرة في التاريخ، حيث قام عملاء من «حزب

■ البحرين ضبطت عشرات الخلايا الإرهابية المسلحة المرتبطة بـ «حزب الله» اللبناني و«الحشد الشعبي» العراقي

الله» اللبناني وحزب «الدعوة» العراقي، بأوامر من إيران، بخطف طائرة الخطوط الجوية الكويتية التي كانت تقوم برحلة رقم 422 في الأجواء العمانية متجهة إلى الكويت قادمة من مطار بانكوك في تايلاند.

وقاد الخاطفون الطائرة إلى مطار مشهد، شمال شرق إيران، ومن ثم طالبوا بإطلاق سراح سجناء لهم ممن جندتهم إيران في الكويت، والذين تم اعتقالهم بعيد تفجيرات استهدفت البنية التحتية لدولة الكويت، إضافة لسفارتي فرنسا والولايات المتحدة.

وفي عام 2011 أحبطت الولايات المتحدة الأمريكية محاولة اغتيال السفير السعودي في واشنطن، وقتها، وثبت تورط النظام الإيراني في تلك المحاولة، وحددت الشكوى الجنائية التي كُشف النقاب عنها في المحكمة الاتحادية في نيويورك اسم الشخصين الضالعين في المؤامرة، وهما الإيراني منصور اربابسيار، والذي تم القبض عليه وإصدار حكم بسجنه 25 عامًا، والآخر غلام شكوري وهو ضابط في «الحرس الثوري» متواجد في إيران، ومطلوب من القضاء الأمريكي.

وفي عام 2015 تمكنت القوات الأمنية الكويتية من كشف أكبر خلية إرهابية مرتبطة بإيران، ومدعومة من «حزب الله» اللبناني، عرفت باسم «خلية العبدلي»، حيث ضبط مع الخلية 19 ألف كيلوجرام من الذخيرة و144 كيلوغرامًا من المتفجرات و68 سلاحًا متنوعًا و204 قنابل يدوية، إضافة إلى صواعق كهربائية و56 قذيفة «آر بي جي»، وهي ترسانة الأسلحة الأكبر في

سياسة إيران الإرهابية.. إفساد الحج بالقتل والمظاهرات والتفجيرات

تاريخ الكويت التي تضبط لدى جماعة إرهابية.

وبدأت محكمة الجنايات في الكويت محاكمة المتهمين في 15 سبتمبر/أيلول 2015، وهم 25 كويتيًا وإيراني واحد، ووجهت لهم النيابة العامة الكويتية تُهم التخابر مع إيران و«حزب الله» بقصد القيام بأعمال عدائية ضد دولة الكويت، من خلال جلب وتجميع وحيازة أسلحة نارية وذخائر وأجهزة تنصت.

وقضت محكمة الجنايات الكويتية بإعدام إيراني هارب وكويتي بتهم منها التخابر لصالح إيران و«حزب الله» اللبناني وحيازة متفجرات، كما قضت المحكمة أيضًا بمعاقبة متهم واحد بالمؤبد ومعاقبة آخرين بفترات سجن مختلفة بين خمس سنوات و15 سنة.

وفي عام 2019، أدرجت الكويت أسماء شخصيات مرتبطة بإيران ومصنفة على «لائحة داعمي الإرهاب» وقوات «الباسيج» الإيرانية، وهم: شبل محسن الزيدي مولود في العراق، ومرتبط بـ«الحرس الثوري» الإيراني وبقوات القدس وحزب الله اللبناني، ويوسف هاشم، مولود في لبنان، ومرتبط بحزب الله اللبناني، ومحمد عبدالهادي فرحات مولود في الكويت، ومرتبط بحزب الله اللبناني، وعدنان حسين كوثراني، مولود في لبنان، وجواد نصر الله لبناني الجنسية، ومرتبط بحزب الله اللبناني، وقاسم عبدالله علي.

خلايا «الحرس الثوري»

أما في البحرين، اكتشفت قوّات الأمن البحرينية عام 2015 منشأةً لصناعة القنابل تابعة لإحدى خلايا «الحرس الثوري»، احتوت المنشأة على 1.4 طن من مواد «السي فور (C4)»، و«الآر دي أكس (RDX)» و«التي أن تي (TNT)» المتفجّرة، بالإضافة إلى كميّات كبيرة من السلائف لتطوير متفجّرات محلية الصنع تقوم على نترات الأمونيوم. كما اكتشفت في الموقع نفسه مكبس صناعي منتج لعبوات ناسفة، ومكوّنات عبوات ناسفة، وست قنابل أنبوبية كبيرة، ورؤوس حربية من نوع «كلايمور»، وقنبلة على شكل مطفأة حريق، وعددًا من أسلحة الهاون وقاذفات الصواريخ يدوية الصنع، وأربعة بنادق هجومية من طراز «AK-47»، وأربعة مسدّسات، وعشرين قنبلة يدوية.

وضبطت سلطات البحرين عشرات الخلايا الإرهابية المسلحة المرتبطة بـ «حزب الله» اللبناني و«الحشد الشعبي» العراقي، ففي مارس/آذار 2018 أعلنت السلطات عن اعتقال 116 شخصًا، على خلفية اتهامهم بالانتماء إلى مجموعات تابعة لـ «الحرس الثوري»، كانت تخطط لاغتيال قيادات كبيرة في الأجهزة الأمنية البحرينية.

وفي يناير/كانون الثاني 2018 أعلن وزير الداخلية البحريني السابق الشيخ راشد بن عبد الله آل خليفة، عن تفكيك خلايا إرهابية مرتبطة بـ «الحرس الثوري» وميليشيات «حزب الله» اللبناني، و«الحشد الشعبي» العراقي، قوامها أكثر من 350 شخصًا، لافتًا في الوقت ذاته إلى أن أهم العمليات الأمنية الوقائية التي تم تنفيذها، أسفرت عن إلقاء القبض على (47) عنصرًا إرهابيًا من العناصر الرئيسية، ينتمي أغلبهم إلى ثلاثة تنظيمات إرهابية، تمت إدارتها وتمويلها من العناصر الموجودة في إيران.■

■ المصادر:

1- الخلايا الإيرانية والموقف الوطني، موقع الأيام، 5 مارس/آذار 2013.

2- تفكيك عشرات الخلايا الإرهابية الإيرانية في البحرين عام 2017، موقع سكاي نيوز عربية، 21 يناير/كانون الثاني 2018.

3- إيران مصدر التهديد الرئيسي للأمن الخليجي والعربي، مجلة درع الوطن، 1 يونيو/حزيران 2019.

4- تاريخ متفجرات حزب الله وإيران.. من مكة إلى بيروت، موقع الرياض، 6 أغسطس/آب 2020.

متهمون بارتكاب «جرائم حرب»

جناية الملالي و«حزب الله» على سوريا

أحمد النعماني

■ ارتكب النظام الإيراني وعملاؤه من «حزب الله» اللبناني والميليشيات الشيعية الأخرى، إثر تدخلهم في الصراع السوري، «جرائم حرب» ضد السوريين، وخصوصًا في المناطق السنية المعارضة لحكم بشار الأسد، التي تعرض سكانها لمذابح دموية وتصفيات جسدية طائفية، فضلًا عن التهجير من مناطقهم إلى مناطق أخرى، لإحلال سكان شيعة محلهم.

وفي مايو/أيار من العام الماضي 2022، قدم محامون وحقوقيون طلبات للمحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، لبدء تحقيق أولي في دور إيران وميليشياتها الموجودة في سوريا، في «جرائم الحرب» التي ارتكبت خلال عشر سنوات هناك.

وقالت المحامية في الفريق القانوني الذي قدم هذا الطلب، ورئيس مركز توثيق حقوق الإنسان الإيراني، جيسو نيا: «رغم التدخل الكبير للمسؤولين الإيرانيين في الشؤون السورية وارتكاب المآسي، لم يتم إيلاء اهتمام كبير للمسؤولية القانونية لجمهورية إيران الإسلامية خلال عقد من الصراع السوري».

■ سكان المناطق السنية المعارضة لحكم بشار الأسد تعرضوا لمذابح دموية وتصفيات جسدية طائفية

مذابح «القصير» الدامية

في أكتوبر/تشرين الأول 2013، كشف مقطع فيديو قيام عناصر من «حزب الله» بإعدام جرحى سوريين بدم بارد عقب المعارك التي جرت آنذاك في مدينة القصير السورية، وانتهت بسقوط المدينة في أيدي الجيش السوري النظامي وعناصر الحزب. واتضح من خلال الأصوات حديث بعض عناصر «حزب الله» باللهجة اللبنانية خلال تنفيذ الإعدامات الميدانية للجرحى.

جرائم إيران فى سوريا

وكانت أبرز محطات مذابح الحزب بسوريا في عام 2013؛ عندما قاد الهجوم البري على «القصير»، وهي بلدة «سُنيّة» في المقام الأول بمحافظة حمص، وهي ليست بعيدة عن الحدود مع لبنان.

التدخل الفاعل لـ«حزب الله» بسوريا كان منذ معركة القصير في مايو/أيار 2013، حينما أوشكت فصائل المعارضة السورية على السيطرة على مساحات واسعة ممتدة على الشريط الحدودي بين سوريا ولبنان.

ومنذ دخولها على خط القتال مباشرةً في «القصير»، ارتكبت عناصر «حزب الله» عددًا من المجازر المروّعة في صفوف السوريين، حيث اعتمد الحزب في عملياته على القصف المدفعي والصاروخي العنيف، كما عُرف بمجازره التي ارتكبها بحق السوريين في كل منطقة احتلها.

وأبرز المجازر التي تسربت مقاطع مصورة عنها، كانت في بلدة العتيبة بريف دمشق، حيث نفذ عناصر ميليشيا الحزب مجزرة استُشهد فيها أكثر من 175 مدنيًا كانوا يحاولون مغادرة الغوطة المحاصرة.

وشارك «حزب الله» في ارتكاب مجزرة دير عطية في القلمون، وأسهم بفعالية في مجازر ريف دمشق، لا سيما بلدة «الذيابية» الواقعة جنوب العاصمة السورية، والتي راح ضحيتها 130 قتيلًا.

وفي 16 أكتوبر/تشرين الأول 2013 اتهم تقرير صادر عن لجنة التحقيق الدولية في أحداث القصير في سوريا «حزب الله» بارتكاب «جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية» في سوريا. ومن المعروف أن السبب الأول لانسحاب المدافعين عن القصير، كان بسبب منع الجيش السوري و«حزب الله» إخلاء نحو ألف جريح من المدنيين والثوار. وبالانتقال إلى الشمال السوري فقد أسهم الحزب بارتكاب مجزرة في قرية رسم النفل في ريف حلب الشرقي، راح ضحيتها 191 من سكانها حرقًا ورميًا في الآبار.

جرائم «التغيير الديموغرافي»

سعت إيران منذ عدة أعوام بكل السبل لتنفيذ مخططات تستهدف إحداث «تغيير ديموغرافي» واسع النطاق في سوريا، من خلال تهجير السكان السُنة لصالح نظرائهم الشيعة في كل من البلدين، وتوطينهم في البلدات والقرى السنية، بحيث ينتج عن هذه العمليات الطائفية في المحصلة النهائية تفريغ منطق بعينها من سكانها، في إطار استراتيجية «الهلال الشيعي» التي تمتد من بغداد إلى صنعاء، مرورًا بدمشق وبيروت.

بدأت ماكينة «التغيير الديمغرافي» في سوريا المدعومة إيرانيًا عملها بعد أشهر قليلة من اندلاع الثورة ضد نظام الأسد، تطبيقًا لخيار اتخذه النظام في إطار تقديره للممكنات في مواجهة الثورة، حيث ارتأى النظام ضرورة إفراغ «الحواضن الثورية»، أي المناطق التي أنتجت الثورة في بدايتها، من سكانها السنة لتسكين عناصر شيعية موالية بدلًا منهم في هذه المناطق.

وكان الجنرال المغدور قاسم سليماني، هو العقل المدبّر وراء معظم الانتهاكات الإيرانية في سوريا، حيث قام بتوجيه تدخلات «حزب الله» في الصراع ضد الحكومة السورية. ومنذ بداية النزاع، وفّرت إيران و«حزب الله» قروضًا، ونفطًا، ومساعدات مالية، وأسلحة، وتدريبًا في ساحة المعركة، ومقاتلين للحكومة السورية بتوجيه من المرشد الأعلى لإيران.

المنطقة الأهم في هذا الصدد بالنسبة لإيران، كانت العاصمة دمشق، نظرًا لدلالاتها الدينية والسياسية، وأن طهران تعمل جاهدة

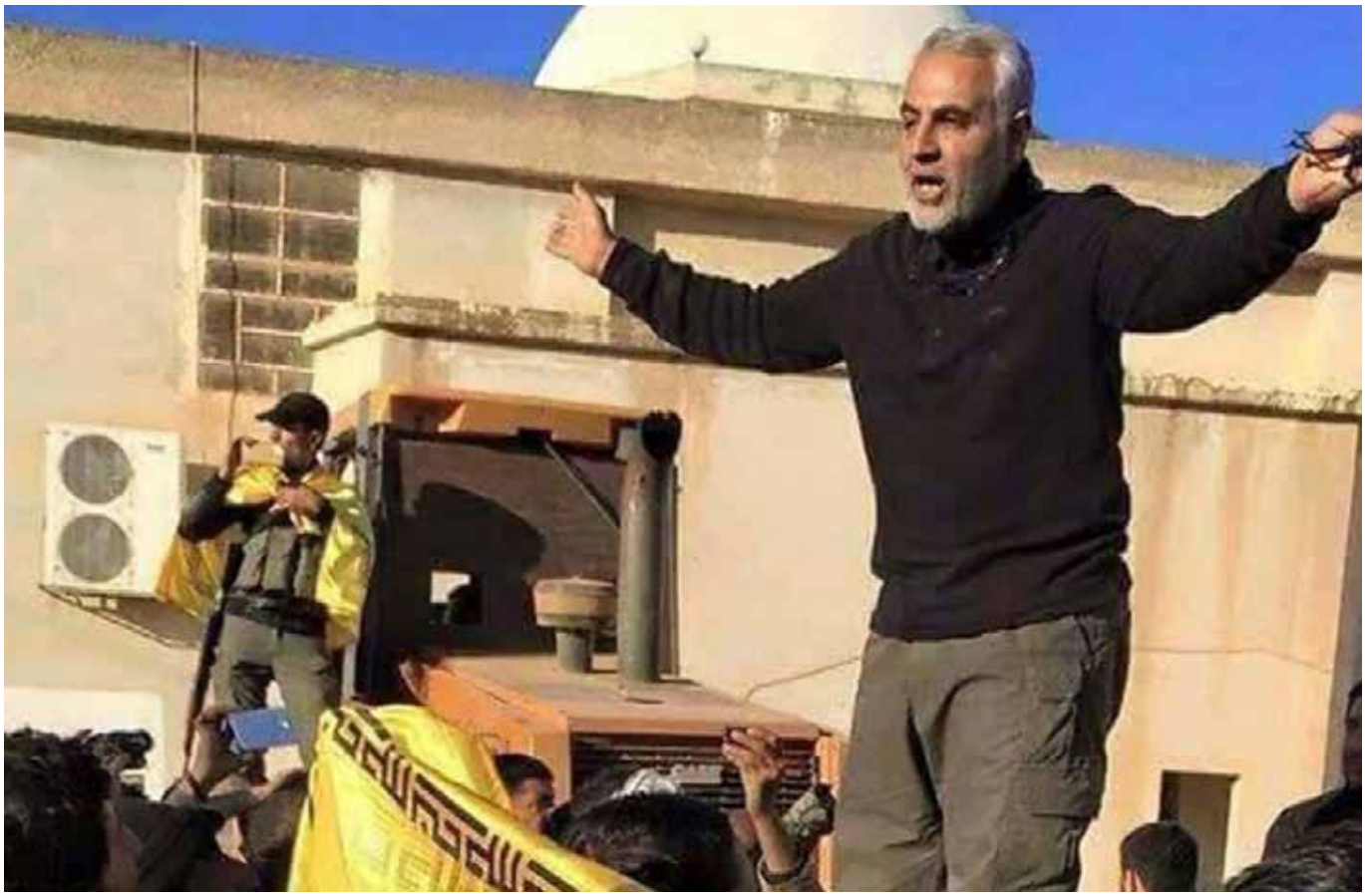

حلب.. إحدى جرائم المغدور سليماني وإيران في المنطقة

على تعزيز نفوذها في دمشق عبر إنشاء المزيد من «الحسينيات» وتعظيم المظاهر الشيعية في المدينة التي تعرض الآلاف من سكانها لعمليات تهجير ممنهجة.

وبات في دمشق الآن أحياء ومناطق كاملة يغلب عليها الطابع الشيعي تمامًا، ومنها أحياء «الأمين، وزين العابدين، والجورة والسيدة زينب». ويتحدث سكان العاصمة عن أن دمشق بات «يكسوها السواد» بشكل ملفت خلال العامين الأخيرين، حيث تنتشر الأعلام السود التي تعد رمزًا للشيعة، إضافة إلى انتشار «اللطميات» في أسواق دمشق ومنها «سوق الحميدية» الشهير.

وتعيش مئات العائلات السورية السنية في العاصمة دمشق على أعصابها خوفًا من مصير مجهول ينتظرها، وقد يزيدها بؤسًا على بؤسها الحالي، إذ باتت مهددة بأن تصبح بلا منازل، إثر مضي سلطات نظام الأسد في تطبيق المرسوم الوزاري رقم 66، والقاضي بتهجير السنة لمصلحة أبناء الطائفة «العلوية» الشيعية، وما سينجم عنه من هدم للبيوت في العديد من أحياء المدينة.

وبدأت أولى التطبيقات العملية المعلن عنها للتفريغ الطائفي في الظهور بشكل فج وعنيف في مناطق «جبلة وبانياس»، كمنطقة ذات أولوية يتوجب إفراغها من سكانها، وبدت هذه مهمة مستعجلة يتوجب إنجازها بأسرع وقت ممكن للوقوف على خيار «الدويلة الطائفية» بمعنى الكلمة.

وفي سبيل ذلك، استخدم النظام حزمة من الأساليب كان أخطرها على الإطلاق المجازر التي ارتكبت في حق سكان تلك المناطق، ومنها «البيضا وبانياس»، بالإضافة إلى التنكيل بأحياء اللاذقية السنية. وفي ظل انشغال العالم، عمد النظام إلى اعتقال الآلاف من شباب تلك المناطق وتغييبهم في السجون، الأمر الذي سيشكل إنذارًا صريحًا للغالبية السنية في تلك المناطق بأن استمرار بقاءهم سيكلفهم حياة أبنائهم».

كما شهدت العديد من المدن السورية - بدورها- حالات موثقة تعكس حدوث «تغيير ديموغرافي» واسع النطاق، ففي مدينة القصير بريف حمص تم تهجير آلاف السكان السنة بعد سيطرة قوات النظام والميليشيات الطائفية المدعومة إيرانيًا وعلى رأسها «حزب الله» على المدينة منتصف عام 2013، ولم تخف هذه الميليشيات سعيها إلى تحويل المدينة إلى «ملاذ للشيعة».

وفي تسجيل مصور نُشر على موقع «يوتيوب» ظهر مسلحون شيعة مدججون بالسلاح وهم يرددون عبارات طائفية ويرفعون راية سوداء كتب عليها «لبيك يا حسين» على أحد المساجد في المدينة.

التغيير الديموغرافي الذي تسعى إليه إيران في سوريا، يتركز في مناطق غرب البلاد، بحيث يجري خلق «منطقة نفوذ إيرانية» جغرافية، تضم المؤيدين للنظام وأصحاب الولاءات لإيران من العلويين والشيعة، بما يساعد طهران على توسيع رقعة النفوذ هذه إلى الأراضي اللبنانية.■

■ المصادر:

1- لا يمكن إغفال جرائم إيران في سوريا، موقع المركز السوري للعدالة والمساءلة، 23 يناير/كانون الأول 2020.

2- «جرائم حرب» إيران في سوريا أمام «الجنائية الدولية»، موقع اليوم، 18 فبراير/ شباط 2022.

3- تقرير دولي: إيران ارتكبت جرائم حرب في سوريا، موقع حضارات، 23 فبراير/شباط 2022.

بدأ بعد الغزو الأمريكي عام 2003

خفايا «الاحتلال الإيراني» للعراق

وكلاء إيران في العراق

مروان محمود

■ احتلت إيران، العراق، فعليًا منذ الغزو الأمريكي عام 2003، حيث أوصل ملالي إيران أكثر السياسيين الشيعة فسادًا إلى سدة الحكم، ليصبح العراق «حديقة إيران الخلفية»، مستغلين انهيار المؤسسات الأمنية والعسكرية في البلاد بعد الغزو الأمريكي.

واتبعت إيران في العراق، سلوك «الدولة المهيمنة والحامية»، من خلال تبني سياسات تهدف إلى نشر القوة وممارستها عبر نقل قيمها ومعاييرها، للتأثير في الشأن العراقي من خلال التحكم في التفضيلات والخيارات السياسية بما يتناسب والمصالح الإيرانية، كما وظفت أدوات «القوة الناعمة» مثل الأيديولوجيا الشيعية، وأدوات «القوة الصلبة» كالمساعدات الاقتصادية والعسكرية، فضلًا عن خلق نخبة عراقية رسمية وغير رسمية وشبه عسكرية

■ الملالي أوصلوا أكثر السياسيين الشيعة فسادًا إلى الحكم ليصبح العراق «حديقة إيران الخلفية»

على صلة قوية بها، بالإضافة إلى بناء نظام سياسي عراقي يشكل علاقتها بالنخبة العراقية الجديدة التي ظهرت بعد 2003 على النحو الذي يجعل السياسات العراقية لا تتعارض مع مصالحها.

وجرى زرع بذور التفكك والاقتتال الطائفي في العراق، فقد تم الانتقام من السُنة، وجرى إحراق المنازل والتهديد بوقف عودة السُنة إلى مدنهم، فتضخم دور الميليشيات الشيعية واعتماد الحكومة العراقية عليها في الحرب ضد «داعش»، ونتيجة إلى ذلك قامت تلك الجماعات بأفعال انتقامية من السكان السنة، فتمت عمليات قتل وتعذيب للسكان السنة من العراقيين، وفُرغت ودُمرت المدن والقرى العربية السنية في عام 2014.

العراق بعد عشرين عامًا على احتلاله

بغداد.. نقطة الانطلاق

عملت إيران على دفع قياداتها داخل الهياكل العراقية، في محاولة للسيطرة على كل الجوانب السياسية، والاقتصادية، والثقافية، وأيضًا الدينية والخيرية؛ ومن ثم تصبح بغداد نقطة الانطلاق الإيرانية، التي تستطيع من خلالها طهران التمدد والانتشار إلى باقي الدول العربية.

وتمثلت الاستراتيجية الأهم، في إطار تعزيز النفوذ الإيراني في العراق، ليس فقط من خلال علاقاتها بالطبقة السياسية الشيعية العراقية، ولكن أيضًا من خلال دعم طهران تأسيس ميليشيات شيعية موالية لها. فقد تمثلت إحدى الاستراتيجيات المبكرة التي تبناها الجنرال المغدور قاسم سليماني في استنساخ «الحرس الثوري» من خلال إنشاء قوات «الحشد الشعبي» في العراق، بذريعة محاربة تنظيم «داعش».

وفي سبيل ذلك، اتخذت إيران البُعد العقائدي المذهبي ذريعة لتدخلها إلى جانب الحكومة العراقية الشيعية الموالية لها، في حربها ضد «داعش». وذلك بحجة حماية الأماكن والمزارات الدينية الشيعية في العراق، والزوار الإيرانيين الوافدين إليها، وهو ما أوجبته فتاوى أطلقتها المرجعية الدينية الشيعية العراقية فيما يسمى بـ «الجهاد الكفائي» ضد «داعش».

حتى تنجح إيران في تحقيق هذه الغايات، ركزت منذ 2003 على عامل المجتمع في العراق، والذي يمثل الشيعة نسبة كبيرة منه ذات علاقة بإيران، لكي تخلق لها قاعدة شعبية مؤيدة لتوجهاتها بحجة وحدة المذهب وضرورة التزام الشيعي بـ«ولاية الفقيه»، بناء على تفسيرات دينية استغلتها طهران سياسيًا.

وعلى المستوى الاقتصادي، تمثل الاحتلال الإيراني للعراق في التغلغل الكبير داخل مختلف القطاعات الاقتصادية والصناعية وقطاعات الاستثمار والسياحة الدينية والقطاعات التجارية، وتسهيل منح التأشيرات للتجار والمستثمرين الإيرانيين، وإقصاء التجار من أهل السنة، وإغراق الأسواق العراقية بمنتجات وسلع إيرانية استهلاكية ورخيصة، حتى تمكنت إيران من أن تكون الشريك التجاري الرئيس للعراق، ومن أكبر المستثمرين فيه منذ عام 2003، إذ وصلت الاستثمارات الإيرانية في العراق إلى ما يقارب 12 مليار دولار.

تدشين «الأذرع الإعلامية»

لم يغفل نظام الملالي عن تدشين أذرع إعلامية تابعة له في بلاد الرافدين، لكي يستطع صناعة رأي عام موالٍ له، ونشر ما يخدم أهداف إيران ومصالحها، ويروج للفكر المتطرف، ولثقافة «تصدير الثورة» الإيرانية إلى دول الجوار.

وتدير الأحزاب والميليشيات الشيعية قرابة 27 محطة فضائية، منها «قناة العهد، والنجباء، والمسار، والبينة»، يضاف إليهم 11 محطة إذاعية، أبرزها إذاعة «ثأر، وميسان، والحشد، والوعد»، وصحف مختلفة جميعها ناطقة باسم تلك الميليشيات والأحزاب أو تتبنى منهجها.

وتملك «ميليشيا بدر» وحدها؛ ثلاث محطات فضائية، وتسع محطات تلفزيونية أرضية، وإذاعات محلية يُشرف عليها رئيس لجنة الأمن والدفاع في البرلمان «هادي العامري»، بالتعاون مع كادر مخابراتي إيراني وفنيين معظم أصولهم إيرانية، ويأتي من أهمها قناة «الغدير».

ولكن النفوذ الإيراني في العراق لم يكن نابعًا من قوة إيران الإعلامية فحسب، بل نتيجة الظروف والمتغيرات الداخلية العراقية

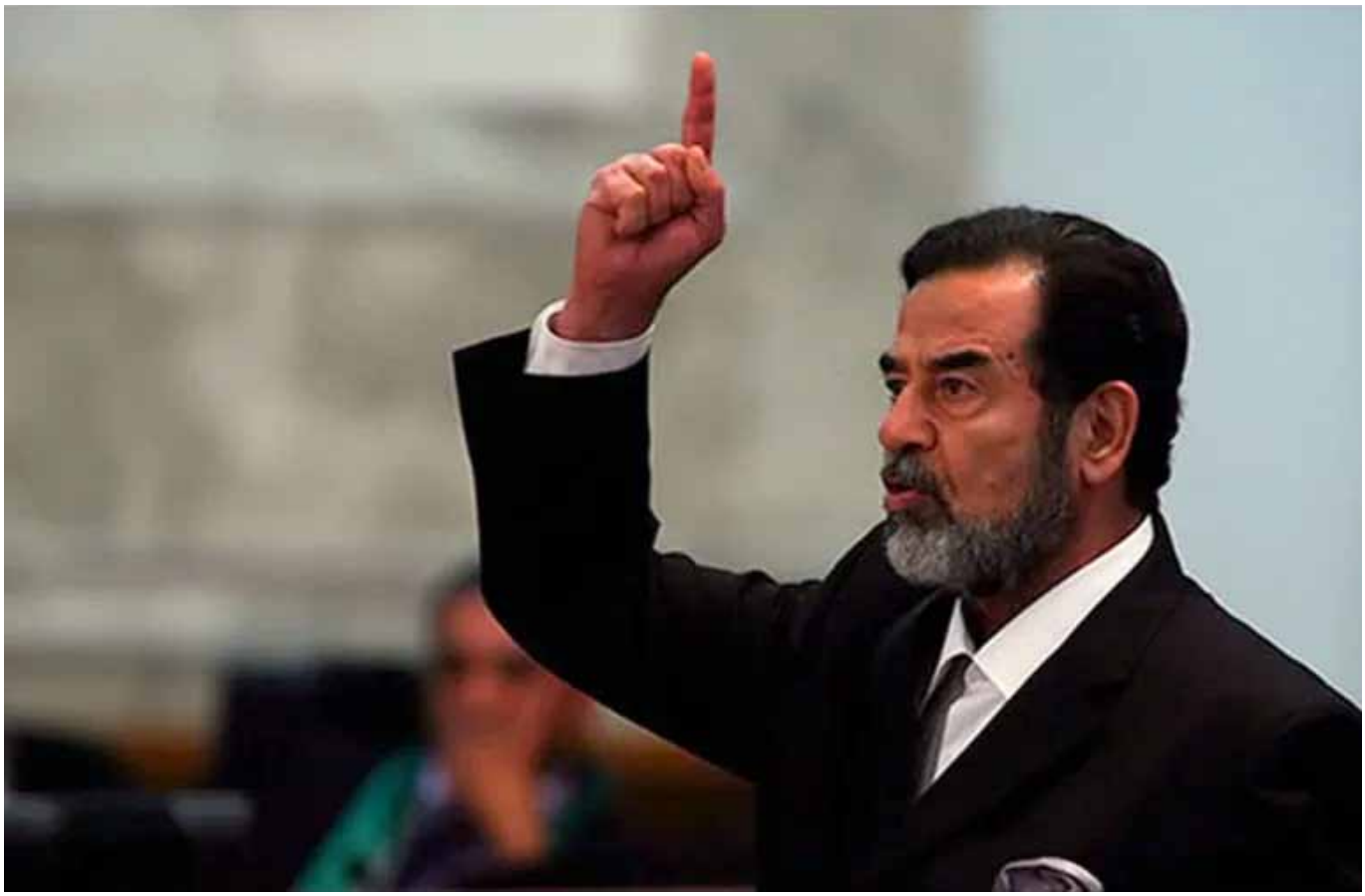

الرئيس الراحل صدام حسين

والإقليمية والدولية، وقد استغلتها إيران ورقة ضغط تستخدمها بوجه أهل السنة في العراق، وإن دورها في العراق كان سببًا في عزل العراق عن حاضنته العربية والإسلامية.

سبل مواجهة الاحتلال الإيراني للعراق، لا تتوقف على أهل السنة في العراق وحدهم، بل تتعدى إلى الدول العربية والإسلامية، فهم جميعًا كركّاب سفينة إن نجت نجوا وإن غرقت غرقوا جميعًا، مشيرًا إلى أن من أبرز صور مجابهة هذا النفوذ، المواجهة الإقليمية، وذلك بالتنسيق بين أهل السنة ومحيطهم من الدول العربية والإسلامية، ومحاولة الضغط على هذا المد الإيراني وتحجيم نفوذه في العراق، وإعادة العراق إلى حاضنته العربية والإسلامية بدلًا من الارتماء بأحضان المشروع الصفوي الفارسي في المنطقة، وإقناع المجتمع الدولي عبر الطرق الدبلوماسية بضرورة حل الميليشيات الشيعية، وإعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس مهنية، تحقق التوازن وتحفظ لأهل العراق سلمهم الاجتماعي.

ويقول المحلل السياسي العراقي زكي رضا، «إن الخطر الأكبر للاحتلال الإيراني للعراق ليس احتكارها للقرار السياسي اليوم على الرغم من خطورته، وليس من تعداد ميليشياتها الولائية وغير الولائية التي لا تستطيع الخروج عن الإجماع الشيعي برعاية إيران، وليس كون العراق سوقًا لبضائعها وبقية بلدان الجوار، بل يكمن الخطر باستعمار شعبنا فكريًا وثقافيًا ومذهبيًا. فإيران اليوم تفرض ثقافتها الدينية الطائفية على العراق من خلال مراكزها الثقافية والدينية ومدارسها المنتشرة في محافظات الجنوب حيث المدن الشيعية وخصوصًا مدينة البصرة الحدودية، كما تقوم وعن طريق أذرعها العسكرية بالتغييرات الديموغرافية في بلدات محيط بغداد ومحافظتي ديالى وصلاح الدين، بل أنها قامت بغزو فكري ثقافي لبلدات مسيحية في سهل نينوى!

وقامت إيران، عن طريق التسهيلات المقدّمة لها من قبل السلطات العراقية الشيعية، بتجنيس عشرات الآلاف إن لم يكن أكثر من الإيرانيين بالجنسية العراقية لسببين، أولهما هو التغيير الديموغرافي في البلاد، والآخر هو أنّ المتجنسين هؤلاء لهم ثقل انتخابي وميليشياوي وتجسّسي وتخريبي.

ويضيف رضا: «ومن خلال الغزو الفكري والثقافي والمذهبي الإيراني للعراق، فإنّ الاستعمار الإيراني للبلاد يعتبر استعمارًا طويل الأمد وذا آثار تفوق ضرر كل أشكال الاستعمار الحديث منه والقديم. ولنخرج من هول كارثة هذا الاستعمار، فإننا بحاجة لنهضة فكرية ثقافية في ظل حكم سياسي رشيد، وقد يمتد تعافينا من آثار هذا الغزو لعقود، خصوصًا وأنّ نسبة الوعي انحسرت كثيرًا أمام شيوع مفاهيم الجهل والتخلف وخصوصًا الدينية منها، والتي تغذّيها إيران عن طريق وكلاؤها بشكل منظّم ومدروس». ■

■ المصادر:

1- هل يمثل مشروع «المشرق الجديد» بادرة لتقليل نفوذ إيران في العراق؟، موقع إندبندنت عربية، 28 يونيو/حزيران 2021.

2- النفوذ الإيراني في العراق، موقع مجلة البيان، 12 مارس/آذار 2020.

3- إيران تملأ فراغًا في العراق وأمريكا تشيح بوجهها، موقع المركز العربي للدراسات، 25 مايو/أيار 2021.

4- الاستعمار الإيراني للعراق أخطر أشكال الاستعمار، موقع ميدل إيست أون لاين، 12 يناير/كانون الثاني 2022.

29 ألف عمل تخريبي خلال 10 أعوام

«الإرهاب الإيراني» يضرب البحرين

4 عقود من الإرهاب الإيراني في البحرين

أحمد النعماني

■ تعرضت مملكة البحرين على مدار أربعة عقود، لتدخلات إيرانية عدوانية في شؤونها الداخلية، عبر استهداف زعزعة أمنها واستقرارها وإنشاء تنظيمات إرهابية وتمويلها وتسليحها، بهدف الإضرار بالأمن القومي البحريني.

وكشفت المنامة تورط طهران في دعم الميليشيات الإرهابية بالأسلحة والمتفجرات والتحريض في ارتكاب العديد من حوادث العنف والتخريب والإرهاب، بلغ عددها أكثر من 29 ألف عمل تخريبي خلال عشر سنوات، نتج عنها استشهاد 35 مدنيًا ورجل أمن، وإصابة 3500، منها إصابات بعاهات مستديمة، وتخريب العديد من المنشآت والممتلكات العامة والخاصة من محطات كهرباء وأبراج اتصالات ومؤسسات تعليمية ومصرفية وقطع الطرق.

واستهلت إيران تدخلاتها في البحرين عام 1996 عندما اكتشفت المملكة الخليجية تنظيمًا سريًا باسم «حزب الله البحرين»، وتبين أن هدف التنظيم التآمر لقلب نظام الحكم، وأن أعضاءه تلقوا تدريبات في طهران.

■ النظام الإيراني أوعز لعملائه في البحرين بتشكيل جماعات إرهابية منها «سرايا الأشتر» و«سرايا المختار»

مسلسل الإرهاب الإيراني

توالى مسلسل الإرهاب الإيراني، ففي عام 2011 تزايدت وتيرة الإرهاب الإيراني في البحرين بشكل كبير، خصوصًا مع محاولات طهران المستمرة لإثارة الاضطرابات هناك، والتي تراوحت ما بين استهداف الأمن الداخلي، وضرب مسيرة الاستقرار باستخدام الأسلحة والمتفجرات، وصولًا لزعزعة النظام والإضرار بالمصالح الاقتصادية والتنموية.

وشكلت إيران خلايا إرهابية عنقودية في البحرين، بتوجيه مباشر من علي خامنئي، مرشد النظام، بالإضافة إلى أذرع إيران الإرهابية

الإرهاب المدعوم من إيران في البحرين

الضاربة في المنطقة، وفي مقدمتهم «حزب الله» اللبناني والميليشيات الشيعية العراقية، حيث قام «الحرس» بتوفير وسائل الدعم اللوجستي والاستخباري والعسكري والمالي والإسناد بالأسلحة والمتفجرات، بالإضافة إلى دعم بناء «مصانع مصغرة» للمتفجرات والقنابل لتعزيز قوة هذه الخلايا الإرهابية، ما نتجت عنه أعمال إجرامية مروعة ما بين عامي 2011 – 2015، ومن ثم تزايدت وتيرة التآمر الإيراني على البحرين بشكل غير مسبوق، وأخذ هذا التآمر بعدًا نوعيًا، ما دل على أن المنامة باتت على سلم أولويات إرهاب دولة «الولي الفقيه».

وتم خلال ذلك، استهداف أكثر من 200 مؤسسة تعليمية ومنشآت حيوية في البلاد، ومنها محطات الكهرباء وأبراج الاتصالات والحدائق العامة والبنوك التجارية، وقطع الطرق. كما عملت إيران على زرع الكراهية على أساس طائفي مقيت من خلال خلاياها الإرهابية والقنوات الفضائية التي استهدفت البحرين بشكل ممنهج.

واستمر أسلوب «العمل السري» من خلال شركاء بحرينيين وبدعم من «الحرس الثوري» الإيراني، خصوصًا أن تفضل خطة «اللعب بالوكالة»، ممَّا يمنحها فائدة عملية، ومخاطرة وظهورًا أقل، وإنكارًا أكبر. فإيران تمول وتدعو وتجند وتدرب في معسكرات إيرانية، وتسلح العديد من الفاعلين في مملكة البحرين.

وأعلنت السلطات البحرينية في مارس/ آذار 2018، عن إحباط مخططات إرهابية كبرى مدعومة من إيران، وإلقاء القبض على 116 عنصرًا تابعين لـ «الحرس الثوري» الإيراني، ضمن جهود مكافحة الإرهاب وحفظ أمن الوطن والتصدي للتدخلات الإيرانية المستمرة في الشؤون الداخلية لمملكة البحرين.

وألقت الأجهزة الأمنية البحرينية القبض على الـ 116 عنصرًا إرهابيًا، الذين تنوعت أدوارهم في الخطط الإجرامية بين التخطيط والإعداد وتنفيذ الأعمال الإرهابية، وبين ناقل للعبوات المتفجرة ومنفذين ميدانيين، فضلًا عن تولي عدد منهم مسؤولية تصنيع ونقل وتخزين المواد المتفجرة.

«شهداء» الحرس الثوري!

كشفت التحريات التي أجريت في حينه بمعرفة السلطات، عن أن العناصر المقبوض عليها مؤخرًا تنتمي إلى تنظيم إرهابي، عمل «الحرس الثوري» على تشكيله عبر توحيد عدة تنظيمات إرهابية وجمعها في إطار واحد، إثر نجاح الأجهزة الأمنية البحرينية في توجيه ضربات لهذه التنظيمات، كان من نتيجتها إضعافها وإرباك حركة عملاء طهران في البحرين، حيث وقف «الحرس» وراء دعم وتمويل وتدريب عناصر هذا التنظيم الإرهابي، من خلال تكثيف عمليات تجنيد العناصر الشيعية في الداخل والترتيب والتنسيق لتدريبها في المعسكرات وتزويدهم بالأموال والأسلحة النارية والعبوات الناسفة.

وكان التنظيم الإرهابي يخطط لاستهداف قيادات ومنسوبي الأجهزة الأمنية والدوريات وحافلات نقل رجال الأمن، بالإضافة إلى استهداف منشآت نفطية وحيوية، بغرض الإخلال بالأمن والنظام العام وضرب الاقتصاد الوطني وتعريض أمن وسلامة البلاد للخطر.

كما أظهرت التحقيقات الأمنية أن هذه المجموعات الإرهابية، كانت تعمل في إطار خلايا عنقودية منفصلة، ضمن التنظيم الإرهابي المذكور، وتدار بإشراف مباشر من حيث التمويل والتخطيط والتنفيذ من جانب قيادات إرهابية بحرينية هاربة إلى إيران

جانب من العمليات الإرهابية في البحرين

والعراق ولبنان، من أبرزها «عقيل الساري ومرتضى السندي وقاسم المؤمن»، حيث تولى هؤلاء تكثيف عمليات تجنيد العناصر الإرهابية بالداخل والترتيب والتنسيق، لتدريبها في المعسكرات الإرهابية على تصنيع واستخدام العبوات المتفجرة والبنادق، فضلًا عن إعداد المستودعات والمخابئ السرية، وتزويد العناصر الإرهابية بالأموال والأسلحة النارية والعبوات الناسفة لتنفيذ الأعمال الإرهابية.

وعلى الرغم من النفي الإيراني الرسمي لضلوع طهران في المؤامرة الأخيرة ضد البحرين، شُيع في مدينة «قم» جثامين 3 إرهابيين بحرينيين لقوا مصرعهم على يد قوات الأمن البحرينية.

واعتبرت طهران الإرهابيين الثلاثة، وهم سيد قاسم خليل درويش، وميثم علي إبراهيم، وسيد محمود سيد عادل كاظم، الذين عُثر على جثثهم في المياه الدولية بالخليج العربي «شهداء»!

البحرين تتهم إيران رسميًا

أعلنت وزارة الداخلية البحرينية في فبراير/شباط 2018 عن القبض على مجموعة إرهابية فجرت أنبوبًا نفطيًا، مشيرة إلى أن المجموعة تلقت تدريبًا على يد عناصر «الحرس الثوري» في العراق ولبنان.

وأوضحت الوزارة، في بيان رسمي صدر وقتها، أنه تم القبض على مجموعة إرهابية تتبع تنظيم ما يسمى بـ«ائتلاف 14 فبراير» الإرهابي، قامت بالتخطيط والإعداد وتفجير أحد أنابيب النفط بالقرب من قرية «بورى» في نوفمبر/تشرين الثاني 2017.

وحصل معتقلان من المضبوطين على تدريبات أمنية مكثفة في إيران في معسكرات تابعة لـ «الحرس الثوري» بالتنسيق مع قيادات إرهابية هاربة من البحرين إلى إيران، تولت تجنيد العناصر الإرهابية، وتمويل سفرهم إلى إيران تحت غطاء الزيارات الدينية، للتدريب على كيفية تصنيع واستخدام العبوات المتفجرة واستخدام مختلف الأسلحة النارية، ودورات خاصة بالأمن الشخصي على يد المخابرات الإيرانية.

ومن بين الأعمال الإرهابية التي نفذتها الخلية الإجرامية استهداف دورية شرطة بمنطقة سترة في 12 فبراير/شباط 2017 وأخرى في 14 من الشهر نفسه بذات المنطقة عن طريق عبوات ناسفة، قامت الخلية بتصنيعها، حيث تضررت 3 سيارات مدنية بجانب عدد من الممتلكات العامة والخاصة.

ورصدت الخلية دورية شرطة واستهدفتها في 13 أغسطس/آب 2017 باستخدام عبوة متفجرة، نتجت عنها أضرار مادية، فضلًا عن التخطيط وتجهيز العبوة الناسفة وتفجيرها في الديه في 2 أكتوبر/تشرين الأول 2017 مما أسفر عن إصابة 5 من رجال الشرطة أثناء تأمين موسم عاشوراء.

وفي نهاية يناير/كانون الثاني 2021، حكمت المحكمة الجنائية البحرينية على ثمانية متهمين بالسجن المؤبد؛ لإدانتهم بتشكيل خلية إرهابية باسم «قاسم سليماني»، سعت إلى الانتقام لمقتله بدعم من «الحرس الثوري» من خلال تنفيذ عدة عمليات إرهابية في البحرين.

وقضت المحكمة بالسجن 15 عامًا على متهمَين، و10 أعوام على متهمين، والسجن 5 أعوام على خمسة متهمين، و7 أعوام لمتهم، في قضية ضمت 18 شخصًا بينهم فارّون خارج البلاد.■

■ المصادر:

1- تاريخ من الإرهاب الإيراني في البحرين، موقع الشرق الأوسط، 17 ديسمبر/كانون الأول 2018.

2- خلايا إيران تتساقط بالبحرين.. رسائل مهمة من المنامة، موقع العين، 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2021.

3- مستقبل الإرهاب الإيراني في البحرين، موقع الرياض بوست، 11 فبراير/شباط 2020.

نفذها عملاء تابعون لـ «الحرس الثوري»

خفايا مؤامرات «التجسس والتخريب» في الكويت

12 محكوماً بخلية العبدلي المرتبطة بإيران

مروان محمود

■ تعد الكويت إحدى أهم الدول الخليجية المستهدفة من قبل إيران، منذ قيام ثورة 1979 حتى الآن، وذلك لأسباب عديدة، يأتي في صدارتها أن الإمارة الغنية بالنفط تتسم بأجواء خاصة مقارنة بالدول الخليجية الأخرى، من حيث الانفتاح السياسي وحرية الصحافة والإعلام، مع حضور جالية شيعية فاعلة، لذلك كانت الكويت وجهة رئيسية لعمليات التجسس والتخريب المدعومة من إيران.

وفي فبراير/شباط 2020، قال محسن رضائي، أمين «مجمع تشخيص مصلحة النظام» الإيراني، في حوار لقناة «الميادين» اللبنانية الشيعية، «إن جميع القواعد الأمريكية في المنطقة تحت مراقبتنا وحاملات الطائرات تحت سيطرتنا ونعلم كم سفينة يمتلكون. وحين يذهب الجنود الأمريكيون إلى الفنادق في الكويت والبحرين فإننا نراقبهم».

■ محسن رضائي: حين يذهب الجنود الأمريكيون إلى الفنادق في الكويت والبحرين فإننا «نراقبهم»

خلايا تجسس إيرانية

عقب احتلال العراق للكويت عام 1990، أبدت إيران موقفًا مدافعًا عن استقلال الكويت بسبب العداء التقليدي بين الملالي ونظام الرئيس العراقي الراحل صدام حسين، ودعت طهران بغداد لسحب قواتها من الكويت. غير أن الموقف الإيراني لم يستمر طويلًا، واتخذته طهران ذريعة لتمديد شبكات التجسس في الكويت، التي سرعان ما اكتشفت في عام 2010 خلية للتجسس داخل البلاد، ضمت عددًا كبيرًا

السفارة الإيرانية في الكويت تدعم أنشطة التجسس

من العملاء الإيرانيين.

وكان من بين الذين تمّ إلقاء القبض عليهم في هذه القضية الشهيرة، شخص كويتي يعمل في جهاز عسكري كويتي، تمّ تطويق منزله واعتقاله، ومصادرة أكياس عُثر بداخلها على معدات وأغراض كانت تستعملها الخلية في أعمالها التجسسية، ومن ضمنها أجهزة اتصالات متطورة مع مسؤولهم في «الحرس الثوري» الإيراني.

وفي عام 2011 أقدمت الكويت على طرد دبلوماسيين إيرانيين بتهمة التورط في قضية تجسس. جاءت شبكة التجسس الإيرانية في إطار التدخلات الإيرانية والخلايا التي سعت طهران إلى زرعها في دول المنطقة لتحقيق أهدافها التوسعية في منطقة الخليج العربي.

وعملت استخبارات «الحرس الثوري» على تجنيد مواطنين عرب في هذه الشبكات، كما جندت مجموعات من «البدون» عديمي الجنسية، كانوا يعملون في الجيش ومؤسسات أمنية كويتية.

شبكة التجسس الإيرانية التي تمت محاكمتها في 31 مارس/آذار 2011، كانت واحدة من أصل ثماني شبكات أخرى في البلاد، اثنتان منها مسلحتان وتدرب عناصرها على التفجيرات وأعمال التخريب.

في ذلك الوقت، أبلغ نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي السابق الشيخ محمد الصباح، نظيره الإيراني بأن «العلاقات بين الكويت وإيران دخلت منعطفًا خطيرًا لخطورة الشبكة التجسسية على أمن الكويت واستقرارها».

مؤامرات «اللوبي الشيعي»

على مدار العقود الماضية، أسس الشيعة الموالون لإيران في الكويت لوبي ضخمًا، استطاع تأسيس صحف ومجلات وقنوات تلفزيونية، فضلًا عن امتلاك مؤسسات تجارية عديدة، بدعم مباشر من طهران، للسيطرة على مقدرات الدولة الكويتية.

وبالتوازي مع ذلك، انتشرت المكتبات الشيعية في مناطق عدة بالكويت، من بينها «بنيد القار والرميثية والسالمية والجابرية»، حيث كان يتم نشر الكتب والأشرطة الشيعية على نطاق واسع خاصة على الوافدين من الدول العربية، فضلًا عن انتشار «الحسينيات» بشكل كبير، وإنشاء بعض القنوات الفضائية الشيعية والتي تعد من أقوى القنوات مثل قناة «الأنوار» والتي يرأسها النائب البرلماني صالح عاشور، وقناتي «المعارف وأهل البيت».

ورغم ذلك التمدد الشيعي الملحوظ، لم تتورع أصابع الملالي عن العبث بأمن الدولة الكويتية التي أعطت للشيعة حرية غير مسبوقة في أي دولة خليجية، وفي مايو/أيار عام 1985 تعرّض موكب الشيخ جابر الأحمد الصباح، أمير الكويت الراحل، لمحاولة اغتيال نفذها الشيعة، وقُتل في الحادث عسكريّان وجُرح آخرون، بينما نجا أمير الكويت من محاولة الاغتيال وتعرّض لإصابات طفيفة.

وبين تآمر وتجسس ومحاولات استهداف مباشرة، سعت إيران إلى تحقيق أهدافها في اختراق الكويت، ضمن إطار أهدافها التوسعية في المنطقة واستهدافها للخليج العربي ككل، وكشفت الخلايا التجسسية الإيرانية عن حجم المكائد والمؤامرات التي حاكتها إيران ضد الكويت، سعيًا لتمزيقها وإرباك الأوضاع فيها.

وفي 13 أغسطس/آب 2015 أعلنت وزارة الداخلية عن ضبط خلية إرهابية ومصادرة كميات كبيرة من الأسلحة في منطقة «العبدلي» شمال العاصمة الكويت، ووجهت النيابة العامة للمتهمين في الخلية، وهم 26 كويتيًا وإيرانيًا واحدًا، تُهم التخابر مع إيران و«حزب الله» اللبناني، وارتكاب أفعال من شأنها المساس بوحدة وسلامة أراضي الدولة. وشملت المضبوطات 19 طنًا من الذخيرة، و144 كغم من المتفجرات، و68 سلاحًا متنوعًا، و204 قنابل يدوية.

متفجرات وأسلحة وذخيرة عثر عليها أثناء تفكيك خلية العبدلي

وكشفت التحقيقات التي أجرتها السلطات الكويتية عن ضلوع إيران في القضية، من خلال تشكيل خلية «العبدلي»، وتدريب عناصرها، وفجرت حيثيات حكم محكمة التمييز النهائي القاضي بإدانة جميع المتّهمين في «خلية العبدلي»، عن أدلة أكدت أن المتهمين الذين هرب معظمهم إلى طهران، كانوا يتدرّبون في لبنان ويجتمعون في السفارة الإيرانية لدى الكويت، وكان ذلك بتخطيط من دبلوماسي إيراني يعمل في البلاد وضابط آخر تابع لـ «الحرس الثوري».

وفي يونيو/حزيران 2017، شهدت العلاقات الكويتية- الإيرانية فصلًا جديدًا من فصول التآمر والتجسس والتخريب، حيث أعلنت الكويت عن طرد السفير الإيراني و14 دبلوماسيًا من أراضيها على خلفية اتهامات بـ«التجسس والإرهاب».

التحريض الإيراني ضد الكويت

يقول الكاتب السعودي سلمان الدوسري، إنه لا توجد حكومة تجاوزت «المطبات» في علاقتها مع إيران كما الكويت، ولا توجد دولة تحملت الإرهاب الإيراني كما الكويت، ومع ذلك لم تسلم من الإساءة المباشرة والتحريض على استهدافها، ولعل في ادّعاء مسؤولين إيرانيين ضلوع الكويت في عملية اغتيال قائد «الحرس الثوري» الجنرال الدموي قاسم سليماني والقيادي في «الحشد الشعبي» العراقي أبو مهدي المهندس في يناير/كانون الثاني 2020، انعكاسًا طبيعيًا للسياسة الإيرانية المتعجرفة التي لا تفرق بين العدو والصديق، بعد أن قال أمير علي حاجي زادة قائد القوات الجوية التابعة لـ«الحرس الثوري»، إنّ الطائرة المسيّرة «إم كيو 9» التي استخدمتها القوات الأمريكية في قتل سليماني أقلعت من قاعدة علي السالم، في تحريض واضح وانتهاك فاضح للعلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

ويضيف الدوسري، أن هذا الأمر يكشف إلى أي مدى أن النظام في طهران لا يعدم الأسباب لتعزيز انعدام الثقة مع جيرانه، حتى مع الكويت الحريصة جدًا على تجنب القطيعة مع الجار الإيراني، رغم كل السلوكيات العدوانية التي كان مصدرها الجانب الإيراني.

الموقف الإيراني كان مفاجئًا للمراقبين ولأولئك الحريصين على إبقاء «شعرة معاوية» في علاقات طهران والكويت صامدة لأطول مدى ممكن، باعتبار أن تلك التصريحات الإيرانية بشأن تورط الكويت في اغيال «سلماني والمهندس» كان هدفها واضحًا، وهو تحريض الميليشيات الشيعية التي تمتلئ بها الساحة العراقية على استهداف المصالح الكويتية.

ولم يكن التحريض الإيراني الخطير ضد الكويت إلا مثالًا واحدًا من مئات الأمثلة، على الكيفية التي تدير بها إيران دبلوماسيتها، فمن يظن أنه يمكن مهادنة السلوك الإيراني ومسك العصا «من المنتصف» مع إيران لا شك أنه سيكون مخطئاً ألف مرة، فدول الخليج، مثل السعودية والإمارات والبحرين، جربت هذه الدبلوماسية سنوات طويلة، ولم ينتج منها إلا المزيد من الاستعداء والاستهداف والتدخل في شؤونها الداخلية وتحريك خلاياها النائمة.■

■ المصادر:

1- إيران.. تاريخ من التجسس والتآمر على الكويت، موقع البيان، 31 أكتوبر/تشرين الأول 2017.

2- لماذا التجسس الإيراني داخل الكويت؟، موقع إيلاف، 25 مايو/أيار 2010.

3- ما حقيقة تجسس إيران على الكويت؟، موقع بي بي سي عربي، 12 فبراير/شباط 2020.

4- إيران وابتزاز الكويت، موقع العربية، 29 يناير/كانون الثاني 2020.

مخطط تنفذه طهران منذ عام 1982

حزب الله.. «وكيل إيران» يحكم لبنان

■ في يناير/كانون الثاني الماضي، أكد النائب ووزير العدل اللبناني السابق اللواء أشرف ريفي، أن «النظام الإيراني لا يتدخل في شؤون بلاده فحسب، لكنه يحتلها، ويتحكم بمقدرات القرار السياسي فيها».

وتوجه «ريفي»، برسالة إلى أمير عبد اللهيان، وزير خارجية طهران، عبر حسابه على موقع «تويتر»، جاء فيها: «نقول للوزير عبد اللهيان أن يخفّف من التعفّف الدبلوماسي المرادف للدجل»!

■ وزير لبناني سابق: نقول لـ «عبد اللهيان» أن يخفّف من التعفّف الدبلوماسي المرادف للدجل!

إسراء حبيب

وأضاف الوزير اللبناني السابق: «إيران لا تتدخل في لبنان لكنها تحتله وتتحكم بمصيره وتُهيمن على قراره. وسيكتب التاريخ أن سقوط نظام هيمنتكم واستكباركم على دولنا لم يعد بعيدًا، فاتّعظوا».

وعلى مدار الأعوام الماضية، قاد المشروع الإيراني الذي يجري تنفيذه في لبنان منذ سنوات طويلة بأيدي «حزب الله»، إلى أكبر كارثة اقتصادية ومالية وأمنية في تاريخ هذا البلد العربي. وكانت موجة الاغتيالات التي أعقبت التخلص من رفيق الحريري، الأكثر دمويةً في تاريخ البلد. وتكفلت هذه الموجة بتطويع النظام العام وربطه بالقرار الإيراني. فيما انصرف من تبقى من الطاقم السياسي التقليدي إلى ترتيب أموره في ظل السيطرة الجديدة، ونشأ ما يُسمى تحالف «الميليشيا والفساد»، الذي أفرغ سلطة المؤسسات الشرعية ودولة القانون اللبنانية من أي مضمون، وقاد في النهاية إلى الانهيار الشامل الذي يعيشه لبنان حاليًا.

انطلاق «المشروع الإيراني»

كان لبنان هو نقطة انطلاق المشروع الإيراني في المنطقة العربية، عبر تأسيس

حزب الله وكيل ايران في لبنان

ميليشيات «حزب الله» الشيعية عام 1982، حيث تشكّل على أساس أنه «حزب الثورة الإسلامية في لبنان»، أي كفرع من «الحرس الثوري» الإيراني، الذي جاء إلى لبنان إثر اجتياح صيف 1982 وأقام قاعدة عسكرية له في بعلبك أطلق عليها اسم «عشاق الشهادة»، قامت فعليًا بتوحيد وتدريب وتأطير وتنظيم المجموعات التي صارت لاحقًا «حزب الله».

وجاء في بيان تأسيس الحزب: «إننا أبناء أمة حزب الله، نعتبر أنفسنا جزءًا من أمة الإسلام في العالم. إننا أبناء أمة حزب الله التي نصر الله طليعتها في إيران وأسست من جديد نواة دولة الإسلام المركزية في العالم، نلتزم أوامر قيادة واحدة حكيمة عادلة تتمثل بالولي الفقيه الجامع للشرائط... كل واحد منا يتولى مهمته في المعركة وفقًا لتكليفه الشرعي في إطار العمل بولاية الفقيه القائد».

وتطور النفوذ الإيراني في لبنان بعد «اتفاق الطائف» عام 1989، والذي أدى إلى إنهاء الحرب الأهلية ونزع السلاح من كل الميليشيات المسلحة عدا «حزب الله»، حيث لم ينزع منه السلاح تحت دعوى أنه «حركة مقاومة»، ولكنه تمكن من التحكم في القرار اللبناني يومًا بعد يوم، حتى بات اللعب الأساسي على الساحة السياسية.

وهكذا، صعد «حزب الله» ليصبح أكثر المنظمات السياسية نفوذًا في لبنان، وبات يتمتع بالشرعية داخل الدولة اللبنانية، وقادرًا على العمل دون مساءلة، سواء من الدولة أو المسؤولية تجاه الشعب اللبناني. ولم يترك مكانًا داخل لبنان إلا وفرض سيطرته عليه في سبيل تحقيق نفوذه والحفاظ على مكاسبه لمصلحة إيران فقط.

وظل لبنان يعاني من حالة تشرذم سياسي، نتيجة سيطرة «حزب الله» على مفاصل الدولة سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا، بدعم إيراني، حتى أصبح مهيمنًا على الثقافة الدينية والمسؤول السياسي الأول في الطائفة الشيعيّة، وهو ما جعل النفوذ الإيراني يقوى ويتسع في لبنان، خصوصًا في المناطق ذات الأغلبية الشيعيّة في الجنوب والبقاع والضاحية الجنوبية في بيروت، والاستفادة من ضعف الدولة اللبنانية ومن عدم بسط سلطتها على أراضيها بالكامل.

وبدا واضحًا أن هناك «علاقات خاصة» وفق منهج مذهبي يجمع «حزب الله» بالنظام الإيراني، وعلى أعلى مستوى في التنسيق تجاه قضايا المنطقة العربية كافة، حتى بات كلا الطرفين المتحدث باسم الآخر فيما يتعلق بالمواقف السياسية المؤثرة، فإيران تدافع سياسيًا عن الحزب إقليميًا ودوليًا، وفي المقابل يأتمر الحزب بأوامر النظام الإيراني في إبقاء تشرذم لبنان سياسيًا وطائفيًا، وتخلفه اقتصاديًا وتنمويًا.

وأحدث الاحتلال الإيراني للدولة اللبنانية تأثيرات مصيرية كبيرة على مجمل الأوضاع الداخلية في البلاد، لا سيما مع حالة عدم الاستقرار التي يعيشها لبنان، وقد اتضح ذلك في جملة من الأمور منها حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني، حيث باتت الدولة رهينة لميليشيا «حزب الله»، وبات القرار السياسي للدولة مرهونًا بمدى رضاء هذه الجماعة من عدمه، بل إن الجماعة صارت بمثابة «دولة داخل الدولة».

وأصبحت أسلحة «حزب الله» أداة ابتزاز يستعملها في وجه الدولة اللبنانية، التي يُفترض أن لها جيشًا وطنيًا هو الوحيد الذي يكفل له القانون الاحتفاظ بالأسلحة الثقيلة، ولا أحد يشكّ في أن ولاء «حزب الله» لإيران مقدَّم على ولائه للدولة اللبنانية، وأن الجنوب اللبناني هو

ميليشيات حزب الله تحكم لبنان

ولاية إيرانية، وإن «حزب الله» هو حزب إيراني بامتياز، قبل أن يكون لبنانيًا.

من جهة ثانية، تقدم طهران الدعم المالي والمعنوي للصحف والقنوات التي تسعى إلى نشر الثقافة الإيرانية ومبادئ الخميني ونشر المذهب الشيعي في لبنان والتي تساند سياسات «حزب الله». ومن تلك القنوات التي ساعدت إيران في تأسيسها وتقدم لها كل أوجه الدعم المالي والمعنوي قناة المنار التابعة لحزب الله، وقناة إن بي إن التابعة لحركة أمل. ومن الصحف التي تمولها إيران داخل لبنان صحيفة بيت الله التابعة لجمعية المعارف الإسلامية، صحيفة الحياة الطيبة التابعة لمعهد الرسول الأكرم.

كما قامت إيران بتمويل عدد من القنوات الفضائية التي تبث من لبنان برعاية «حزب الله»، لدعم المكونات الشيعية في العالم العربي، مثل قناة «المسيرة» الحوثية، والاتجاه المؤيدة لميليشيات «الحشد الشعبي في العراق وقنوات «الثبات والقدس وفلسطين اليوم والميادين».

لبنان.. «رهينة» لإيران

أدى إفساح الساحة اللبنانية أمام اللاعب الإيراني، إلى عزلة لبنان عن عمقه العربي والمجتمع الغربي، حيث أصبحت الدولة رهينة لترسانة سلاح خارج سلطتها يملكها «حزب الله»، ولدولة خارجية طائفية تعتاش على إضرام النار في دولة عربية وإسلامية.

وعانى لبنان الواقع تحت الاحتلال الإيراني، من انهيارات سياسية واقتصادية واجتماعية غير مسبوقة في تاريخ هذا البلد، نتيجة تدهور علاقاته مع الدول العربية لصالح العلاقة مع طهران. وطالت الأزمة الخانقة كافة القطاعات، وتجلت في فقدان سلع أساسية أو تضخم أسعارها بحيث أصبحت فوق طاقة اللبنانيين الاستهلاكية، بسبب انهيار العملة الوطنية «الليرة» وفقدانها نحو 90% من قيمتها مقابل الدولار.

كما أدى ارتهان لبنان للقرار الإيراني إلى تدهور علاقته بمحيطه العربي عمومًا، والخليجي بشكل خاص. ومن المعلوم أن 75% من الاستثمارات الأجنبية في لبنان كان مصدرها دول الخليج، ويأتي 60% من تحويلات اللبنانيين العاملين في دول الخليج، في حين أن هذه النسبة تشكل بدورها 20% من الدخل القومي اللبناني.

وبسبب الاحتلال الإيراني، يعيش 55% من المواطنين اللبنانيين، وفق الأمم المتحدة، تحت خط الفقر، في حين ارتفعت نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع إلى 23%. وتجاوز معدل التضخم في أسعار السلع الغذائية عتبة 400%، وبعضها فاق الـ 1200 في المائة. أما البطالة فتجاوزت الأربعين في المائة في حين انخفض الحد الأدنى للأجور إلى 45 دولارًا.■

■ المصادر:

1- الأبعاد والتداعيات: النفوذ الإيراني في لبنان، موقع المركز العربي للبحوث والدراسات، 15 مارس/آذار 2016.

2- الدور الإيراني في المعادلة اللبنانية.. المؤشّرات والدلالات، موقع رصانة، 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2016.

3- لماذا تستقطب بيروت التدخّل العربي؟، موقع مالكوم كير- كارنيجي للشرق الأوسط، 29 أبريل/نيسان 2021.

4- وزير لبناني سابق: إيران تحتل البلد وتتحكم بمصيره، موقع اليوم، 15 يناير/كانون الثاني 2023.

«الحوثيين» احتلوا صنعاء بقرار من طهران

اليمن.. «شوكة إيرانية» في ظهر الخليج العربي

اتهامات للفريق الأممي بالتواطؤ مع الحوثيين

سحر عزوز

■ قبل نحو تسع سنوات عجاف، وفي 21 سبتمبر/أيلول 2014، احتلت جماعة «الحوثي» الانقلابية العاصمة اليمنية صنعاء، بقرار من طهران، واستولت الجماعة على مقاليد الحكم في البلاد، التي وقعت منذ ذلك التاريخ تحت الاستعمار الإيراني، وباتت بمثابة «شوكة إيرانية» في ظهر جيرانها العرب.

ومثّل الاحتلال الإيراني لليمن، إحدى حلقات النفوذ الفارسي المتصاعد في المنطقة العربية، فقد تدخل نظام الملالي في هذا البلد العربي المنكوب بشكل سافر لدعم جماعة «الحوثي»، التي تتبنى أفكارًا هي الأقرب إلى نظرية «ولاية الفقيه»، ومن ثم اندرج الدعم الإيراني لها تحت إطار السعي لتحقيق المصالح

■ المراقبون: الهيمنة الإيرانية على صنعاء هي إحدى حلقات «النفوذ الفارسي» المتصاعد في المنطقة العربية

الإيرانية في المنطقة ككل.

ووصل النفوذ الإيراني في اليمن إلى درجة أن صنعاء كانت تُدار من طهران، ففي إحدى المرات أراد الرئيس اليمني السابق عبد ربه منصور هادي إقناع «الحوثيين» بالموافقة على تنفيذ أحد قرارات مؤتمر «الحوار الوطني»، فما كان منه إلا أن أرسل وزير الخارجية إلى العاصمة العمانية مسقط، لكي تتوسط سلطنة عمان لدى طهران بالضغط على «الحوثيين» للموافقة على القرار!

مخطط إيران القديم

لم يكن تدخل إيران في اليمن وليد الأعوام الأخيرة، بل هو مسعى قديم يعود إلى سنوات

جرائم الحوثي لم تتوقف منذ 2014

طويلة مضت، ففي إطار تركيز إيران على منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية، عُدّت اليمن إحدى أهمّ نقاط الاهتمام الرئيسية بالنسبة إلى إيران، التي من شأنها أن تساعدها في تعزيز مكانتها في الإقليم، وتدعيم موقفها سواء في مواجهة الأطراف الإقليمية الأخرى، أو في مواجهة بعض القوى الدولية، وخصوصًا الولايات المتحدة الأمريكية. لذلك سعت إيران إلى ممارسة دور نشط في اليمن مستندةً إلى مزيج من الاعتبارات المصلحية البراجماتية والاعتبارات الطائفية.

حاول ملالي طهران في البداية تكوين «جيوب انفصالية» في محافظة صعدة منذ عام 1979، وهو ما دعا الرئيس اليمني الراحل علي عبد الله صالح إلى التدخل الرسمي المكثف في الحرب العراقية .الإيرانية عن طريق إرساله لواءين عسكريين تحت مسمى «ألوية العروبة»، قاتلا في الخطوط الأمامية إلى جانب الجيش العراقي في حرب السنوات الثماني؛ دعمًا للرئيس صدام حسين ونكاية في إيران التي شرعت حينها في زعزعة استقرار البلاد بكل السبل.

وبدأت العلاقة بين إيران و«الحوثيين»، منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي. ولم تقتصر على دراسة الطلبة الحوثيين في

ضعف الحكومة المركزية أسهم في تنامي الدور الصفوي وساعد على التغلغل الإيراني في شؤون اليمن

حوزات بلاد فارس، بل شملت التمويل والتدريب العسكري، وقام «الحرس الثوري» الإيراني، بمد الجماعات الحوثية المتمردة، بالأسلحة المتطورة، كما أقام «حزب الله» اللبناني الموالي لطهران، معسكرات تدريب للحوثيين، في إطار المخطط الإيراني لإقامة دولة شيعية، تمتد من صعدة شمال اليمن لتصل إلى موانئ البحر الأحمر.

ولم تخف طهران دعمها اللوجستي والعسكري والسياسي والإعلامي لجماعة «الحوثي» الإرهابية، من أجل احتلال اليمن، والتحكم في مقدراته، بغية تطويق الخليج العربي من الجنوب، وزعزعة استقرار المنطقة برمتها، لخدمة أهداف المشروع الاستعماري الإيراني.

شهد التدخل الإيراني تغيّرًا واضحًا منذ عام 2011، إذ اتخذ هذا الدعم طابعًا سافرًا مع تزايد الاضطرابات في اليمن، في ظل الأوضاع الفوضوية التي رافقت وأعقبت اندلاع ما يسمى بـ«الربيع العربي»، وهو ما أتاح لإيران مجالًا رحبًا لتعزيز دورها وتوسيع نفوذها على الساحة اليمنية، وأدى إلى تخريب البلاد وإفقار العباد، واندلاع الحرب الأهلية على نطاق واسع.

وتقول الباحثة د. سالي شعراوي إنه على مدار سنوات طويلة قبل عام 2011، كان هناك العديد من المؤشرات على أن إيران تتدخل في الشأن اليمني الداخلي، سواء عبر دعم «الحوثيين» في صراعهم مع الحكومة المركزية في صنعاء، أو عبر دعم بعض أجنحة «الحراك الجنوبي» الساعية لفك الارتباط مع الشمال اليمني، من أجل تفكيك البلاد وإعادتها إلى مرحلة ما قبل الوحدة.

وتضيف الباحثة أن إيران تلعب دور الطرف

ميليشيات الحوثي الإرهابية

الخارجي الذي يوظف الصراع الداخلي في اليمن لصالحه، وهي وإن لم تكن الطرف الأساسي الذي فجر الصراع اليمني؛ لكنها ساهمت في ترسيخه مما لا يحتمل الكثير من الجدل، كذلك فالدور الإيراني في اليمن يمكن أن ينطبق عليه «التوصيف الاستعماري»، من منطلق كونه أحد الثوابت الحالية المسيطرة على الكثير من مقدرات الأحداث والصراعات في البلاد.

تخريب البلاد وإفقار العباد

أتاح الفراغ السياسي الناشئ عن هشاشة الدولة اليمنية لإيران فرصًا كبيرة لتعزيز نفوذها وتحقيق أهدافها في البلاد، وتمكين حلفائها «الحوثيين» من بلوغ قمة السلطة في اليمن، مع الدفع بالدولة اليمنية نحو مزيد من الفوضى، التي من شأنها أن تتيح لإيران مجالًا أوسع لدورها وتأثيرها على الساحة اليمنية، كما من شأنها الإضرار بأمن واستقرار الجوار الإقليمي.

ويرى المراقبون أن ثمة علاقة سلبية بين الدور الإيراني في اليمن والأمن والاستقرار الإقليميّن، إذ إن هذا الدور يتجاوز القنوات والأساليب المؤسسية الطبيعية المرتبطة بالعلاقات السياسية الرسمية بين إيران واليمن، ويعتمد بالأساس على التعامل مع فاعلين دون الدولة، من خلال استقطاب بعض الجماعات والفصائل على أسس مذهبية في الغالب، على نحو معزّز للانقسامات، ومخلّ بالتوازنات السياسية، ومقوّض للاستقرار.

وساعد دعم إيران للحركة الحوثية في الوقت الحالي على توتير الأجواء وتعطيل تنفيذ بنود مبادرة التسوية الخليجية، والتي تم من خلالها حلحلة الأزمة اليمنية، ولذلك فإن إيران تعتبر الورقة الحوثية أداة في يدها وتعتبرها جزءًا جوهريًا لحركتها وصراعها الإقليمي والدولي، على أساس أن اليمن هي امتداد لمشروع إيران الإقليمي.

وسعت طهران إلى إعادة رسم الخريطة السياسية في اليمن، على اعتبار أنه دولة استراتيجية من وجهة النظر الإيرانية؛ لتكون خريطة طائفية مثلما هي الحال في لبنان والعراق، علاوة على استنساخ نموذج «حزب الله» جديد في اليمن من خلال جماعة «الحوثي»، خاصة أن التطورات في اليمن أظهرت ميزان قوى جديد على المشهد الإقليمي.

ويؤكد المراقبون، أن التدخل الإيراني السافر والسلبي في اليمن يحمل في طياته مخاطر عدة يمكن أن تتجاوز حدود اليمن إلى غيرها من دول الجوار، لاسيما دول الخليج العربية، وبالأخص المملكة العربية السعودية، كما أن هناك مؤشرات خطيرة على تهديد يمس المجتمع الدولي إذا ما تم إحكام السيطرة على باب المندب والممرات البحرية على البحر الأحمر، شريان التجارة الدولية عبر العالم أجمع.■

■ المصادر:

1- الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على الأمن الإقليمي، موقع معهد رصانة، 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2017.

2- سيطرة الحوثيين: لماذا تسعى إيران إلى تفكيك الدولة اليمنية؟، موقع المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 16 أكتوبر/تشرين الأول 2014.

3- التدخل الإيراني في اليمن ومآلات الأزمة اليمنية، موقع العربية، 15 فبراير/شباط 2020.

4- النفوذ الإيراني في اليمن: الأدوات، الواقع، المستقبل، موقع منتدى العلاقات العربية والدولية، 30 يناير/كانون الثاني 2023.

تغيير ديموغرافي ممنهج في سامراء السنية

العراق: مخططات إيرانية للسطو على المسجد الكبير وضمه للوقف الشيعي

جامع سامراء الكبير على يمين الصورة بالقرب من ضريح الإمامين العسكريين في سامراء

محمود رأفت

■ تستمر مخططات إيران الاستراتيجية للسيطرة على سامراء السنية بلا هوادة عبر ما يسمى «ميليشيا السلام» و«الحشد الشعبي»، وبتواطؤ من الحكومة العراقية والوقف الشيعي ومقتدى الصدر، وآخرها إعلان ضم جامع سامراء الكبير والمدرسة العلمية السنية إلى الوقف الشيعي والعتبة العسكرية (إدارة مرقد الإمامين العسكريين)، وتغيير اسم المسجد إلى مسجد «صاحب الأمر»، ذلك المسجد الذي درس فيه المئات من الأئمة الشافعية على مر التاريخ.

أهل السنة في العراق قالوا بأنهم لن يتركوا مسجدهم الذي يعود للعصر العباسي والمدرسة العلمية السنية التي شيدت بأمر السلطان العثماني عبدالحميد الثاني، وأكدوا على اختلاف تياراتهم أن «مساجد وممتلكات أهل السنة خط أحمر»، وأنهم لن يسمحوا بتمرير أي مخططات.

هيئة علماء المسلمين

بدورها رأت هيئة علماء المسلمين في العراق أن ما جرى هو خطوة خطيرة في مشروع الاستيلاء الممنهج على الأوقاف الإسلامية (السنية) في العراق، وفرض الوصاية الطائفية بسطوة القوة العسكرية.

وأضافت أن ديوان الوقف الشيعي مارس بسطوة الميليشيات وأجهزة الأمن الحكومية حملة استيلاء على عقارات أبناء المناطق الغربية من سامراء المحيطة بالمرقد والجامع والمدرسة، سواء بوضع اليد عليها دون وجه حق أو بفرض البيع على مالكيها تحت طائلة التهديد والاعتقال، وفي بعض الأحيان بالإغراءات مقابل مبالغ مالية خيالية. مشيرة إلى أن كثيرًا من الشهود أكدوا على أن العقود التي كانت تبرم في بيع هذه الأملاك؛ كان الحقل الذي يدوّن فيه اسم الشاري فارغًا.

وشددت الهيئة على أن مجاورة الجامع الكبير والمدرسة العلمية للمرقد، لا تعطي

جمهورية العراق
تحالف السيادة

Republic of Iraq
The Alliance of Sovereignty

تحالف السيادة

العدد: 19
التاريخ: 2023/03/07

بيان

يرفض تحالف السيادة رفضا قاطعا ما اقدمت عليه ادارة العتبة العسكرية في سامراء من اجراء غير مسبوق ولا يتمتع بأدنى درجات الحكمة؛ بتغيير إسم قبة جامع سامراء الكبير التاريخي الى (صاحب الامر) والسيطرة عليه وعلى المدرسة الدينية الملاصقة للجامع والذي كان لمئات السنين ولا زال مملوكا الى ديوان الوقف السني ولاهل السنة والجماعة والى يومنا هذا.

ان الاجراء المرفوض الذي لجأت اليه ادارة العتبة يعبر عن رغبة في احداث التغيير الديمغرافي وارباك العلاقة المتينة بين مكونات الشعب العراقي ومحاولة خائبة في دق اسفين بين مكونات شعبنا، كونها تهديد صريح للسلم المجتمعي والتعايش السلمي بين العراقيين.

ويطالب تحالف السيادة دولة رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني بالتدخل العاجل لايقاف محاولات ايقاد الفتنة والتي لجأت الى هذا الفعل الغير قانوني بلا ادنى شعور بالمسؤولية وكذلك اعادة الجامع الكبير والمدرسة الدينية في سامراء الى عهدها الذي كانت عليه ونهجها المعروف بالوسطية والاعتدال والله من وراء القصد.

تحالف السيادة

بيان تحالف السيادة بشان جامع سامراء الكبير التاريخي

جمهورية العراق
ديوان الوقف السني
الإعلام والاتصال المؤسسي

بسم الله الرحمن الرحيم

ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه وسعى في خرابها أولئك ما كان لهم أن يدخلوها إلا خائفين لهم في الدنيا خزي ولهم في الآخرة عذاب عظيم

سورة البقرة الآية ١١٤

استنكار

يستنكر ديوان الوقف السني الخطوة الاستفزازية التي حدثت اليوم بافتتاح جامع سامراء الكبير وتغيير اسمه إلى اسم جديد تحت مسمى "صاحب الأمر".
إن ديوان الوقف السني يرفض أشد الرفض ما تتعرض له أوقافه من اغتصاب علني خلال السنوات الماضية دون حسيب ولا رقيب.
ويعد الديوان هذا الإجراء من الأخطاء الدينية والشعبية والمجتمعية التي لا بد من استدراك مخاطرها، وهي خطوة نحو التصعيد والاستفزاز للمكون السني في سامراء بصورة خاصة والعراق بصورة عامة.
ويطالب ديوان الوقف السني الجهات ذات العلاقة بالتدخل ووقف هذه الفتنة، والضغط لمالتها المحمومة على البلد، والتحقيق مع مفتعلي الأزمة التي طالت الجامع الكبير في سامراء الذي له مكانة كبيرة في نفوس أهلها.
كما يطالب الديوان الحكومة العراقية والمراجع الدينية بالوقوف ضد هذا الإجراء لإطفاء الفتنة وحفظ السلم المجتمعي بين مكونات الشعب العراقي.

نسأل الله تعالى أن يحفظ العراق وأهله من كل فتنة وسوء.

الإعلام والاتصال المؤسسي

E-mail: sunniaffairsiraq@gmail.com
E-mail: wakfsuny_iraq@yahoo.com
@Sunniaffairsiq
IRAQ . BAGHDAD

استنكار ديوان الوقف السني

حقًا للعتبة ولا لغيرها في الاستحواذ عليهما تحت ذريعة الإعمار، وأن (ديوان الوقف السني) هو المسؤول عنهما، وهو أيضًا المسؤول في المقام الأول عن التفريط بحمايتهما، ولا سيما وأن له سوابق في التخاذل عن القيام بمهامه، ومنها تسليمه نظيره (الشيعي) المرقد دون قيد أو شرط ونقل ملكيته إليه بعد أحداث سنة (2006م). لافتة إلى هذه المسؤولية يشارك في تحمّلها من يسمّون بالسياسيين (السنّة) الذين رضوا لأنفسهم أن يكونوا أوراقًا على طاولة العملية السياسية تتلاعب بها الأيدي كيفما شاءت.

المواقف السنية الأخرى

وسريعًا احتشد علماء وأهالي سامراء في مؤتمر صحافي وأعلنوا تغيير اسم جامع سامراء الكبير وطالبوا بفتح أبوابه، كما رفضوا مخططات أدوات نظام خامنئي في العراق، وهم أنفسهم تحدثوا مرارًا وتكرارًا عن محاولات استيطانية واسعة، حيث تقوم ميليشيات الحشد ومقتدى الصدر (ميليشيا السلام) بنقل مئات الشيعة من مدن جنوبية وإسكانهم محل المهجرين العراقيين السنة.

بدورها استنكرت رابطة أهل السنة والجماعة في العراق في بيان لها جريمة اغتصاب الجامع الكبير والمدرسة الدينية في مدينة سامراء، وقالت إن على عقلاء الشيعة أن يعوا أنهم يعيشون وسط بحر سني، وأن مثل هذه المظالم نهايتها ستكون وخيمة.

أما رئيس الوقف السني سعد كمبش، فقال إن الجامع يتمتع بالحجة الوقفية ولا أحد يستطيع أن يتحكم بها وعائديتها لديوان الوقف السني حصرًا، ولم يختلف عنه موقع المجمع الفقهي العراقي.

في سياق متصل، قال تحالف السيادة (السني) إنه يرفض رفضًا قاطعًا تصرفات العتبة العسكرية في سامراء، وأكد أن هذا الإجراء يُراد منه تغيير ديموغرافي ودق إسفين بين مكونات الشعب العراقي وتهديد واضح للسلم المجتمعي والتعايش السلمي.

من جهته، رأى الإعلامي محمد الجميلي أن الخطيئة الكبيرة كانت بتنازل الوقف السني عن المرقدين في سامراء للوقف الشيعي، بذريعة أنها مراقد آل البيت رضي الله عنهم، وكأن أهالي سامراء ليسوا من أحفاد أولئك الرجال (أهالي سامراء سنة بنسبة 100% وهم من أحفاد الإمامين)، ورعايتهم لها معروفة معلومة، فشجع ذلك العتبة العسكرية الشيعية على اغتصاب جامع سامراء الكبير ومدرسته الدينية لاحقًا.

مخططات لا تتوقف

الكارثة أن المخطط الطائفي لتغيير هوية مدينة سامراء هو جزء من مخطط لتغيير هوية المدن السنية العراقية، فالأمر ليس متعلق فقط بالمسجد الكبير والمدرسة العلمية، بل بجميع المحافظات السنية، وفي المقدمة حزام بغداد.

وحجة قيادات في فيلق القدس الإيراني وميليشيات الحشد الإرهابية في السنوات السابقة، التي كانوا يرفعونها دائما في وجه العرب السنة العراقيين «إننا نواجه داعش»، وديوان الوقف الشيعي يشارك الحشد في الجريمة حيث يقومان بالاستيلاء على ممتلكات أهالي سامراء العامة والخاصة، ويقوم الحشد بأوامر إيرانية بشن حملات اعتقالات وقتل مسعورة مستمرة تستهدف جميع فئات المجتمع من أبناء سامراء المضطهدين.

بدورها، أكدت اللجنة العليا للميثاق الوطني العراقي أن قضاء سامراء في محافظة صلاح الدين يتعرض إلى استهداف ممنهج، متنوع بين التطهير العرقي والتغيير الديموغرافي، وأضافت اللجنة أن استمرار استهداف قضاء سامراء هو مشروع إيراني خطير؛ يجري بتواطؤ حكومي وميليشياوي مع بعض سياسيي محافظة صلاح الدين، مؤكدة أن استهداف سامراء جريمة مدانة ومستنكرة تدل على تجرد مرتكبيها من كل معاني الإنسانية والرحمة.■

إيران واحدة من أغنى دول العالم

حكم الملالي.. 44 عامًا «تحت خط الفقر»

أكثر من نصف المجتمع الايراني في فقر مدقع

يوسف شرف الدين

■ كانت إيران قبل وصول الملالي إلى الحكم عام 1979 واحدة من أغنى دول العالم، حيث تمتلك موارد طبيعية هائلة، كان من شأنها تحسين حياة جميع الإيرانيين، فهي تمتلك 7 بالمئة من مناجم العالم، وكذلك أكبر مصادر النفط والغاز في العالم، و9.3 بالمئة من نفط العالم، و18 بالمئة من الغاز العالمي، فإيران وحدها تمتلك موارد طبيعية أكثر من تلك الموجودة في منطقة الاتحاد الأوروبي بأسره.

وبعد 44 سنة على حكم الملالي، يعيش حوالي نصف الإيرانيين «تحت خط الفقر»، ويشهد الاقتصاد انهيارًا متواصلًا، وتراجعًا حادًا في الناتج القومي الإجمالي لإيران بنسبة 47.9% خلال العشرين سنة الأخيرة، حسب مقارنة أجراها صندوق النقد الدولي على أبرز اقتصادات دول المنطقة بين عامي 1990 و2022، إذ كان الناتج القومي الإجمالي لإيران

■ المراقبون: النظام بددّ ثورات الشعوب الإيرانية على حلفائه وميليشياته الطائفية ومغامراته العسكرية

في عام 1990 قرابة 575 مليار دولار، وتراجع في 2022 ليصل إلى 333 مليار دولار.

وفيما يخص مستوى رفاهية المواطنين، تحتل الشعوب الإيرانية المرتبة 108 من بين 149 دولة. كما أن جمهورية الملالي على رأس قائمة الدول التي تعاني من غسيل الأموال الذي تديره الدولة، وهذه واحدة من الأسباب التي جعلت النظام يحتل المرتبة 138 في العالم ضمن مؤشرات الفساد العالمية.

سوء إدارة الاقتصاد

خلال عهد الملالي، كانت ثروات الشعوب الإيرانية التي تعاني من شظف العيش، إما ضائعة بسبب الفساد المتفشي على أوسع نطاق في مؤسسات النظام، أو مسلوبة بين الإنفاق غير المدروس والهدر والفساد والمصادرة، حيث تُنفق إيران المليارات سنويًا، على تمويل الآلة

الشعب الإيراني تحت خط الفقر

العسكرية، وعلى دعم الميليشيات الطائفية التابعة للنظام التي تقاتل دفاعًا عن مشروع الملالي التوسعي في دول متعددة، دون الالتفات إلى مراعاة الوضع الاقتصادي الصعب، وتأمين حاجات الشعب الإيراني، نتيجة التضخم، وانعدام الاستثمارات الأجنبية، والمعاناة من الفساد والهدر الذي يصيب المؤسسات المالية والاقتصادية الإيرانية في مقتل.

وكان سوء إدارة الاقتصاد الإيراني سببًا رئيسيًا وراء حالة من الاستياء الجماهيري، وانتشار الاحتجاجات الشعبية خلال العقود الماضية، احتجاجًا على الأوضاع المعيشية والاقتصادية والفساد المستشري في البلاد، فالشعوب الإيرانية ترى دائمًا أنها تستحق الأفضل، وأن الملالي أفقروا البلاد، وأضاعوا ثرواتها الطائلة على مغامراتهم العسكرية الخارجية وحلفائهم السياسيين.

وأدى وجود طبقة سياسية متخمة ماليا من الملالي في سدة الحكم، في مقابل طبقات اجتماعية عريضة بالكاد تجد لقمة العيش، إلى انفجار الشعوب الإيرانية في وجه النظام الحاكم مرارًا.

ومن المعلوم أن البنوك الحكومية أطلقت

سوء إدارة الاقتصاد كان سببًا وراء حالة من الاستياء وانتشار الاحتجاجات الشعبية على نطاق واسع

خطوط ائتمان بلغ مجموعها 4.6 مليار دولار لدعم النظام السوري، خلال الفترة ما بين 2013 و2015، كما كانت طهران تدفع أجورًا شهرية لنحو 50 ألف مرتزق من مسلحي الميليشيات الشيعية، ناهيك عن إمدادات السلاح اليومية وتكاليف المستشارين العسكريين، الأمر شكّل ضغطًا ماليًا كبيرًا على الاقتصاد الوطني، وأضاع أموال الإيرانيين إلى الأبد.

ويؤكد الخبراء أن ثمة تداخلًا في الحراك الاقتصادي الإيراني بين ما هو شرعي، وما هو غير شرعي، فأغلبية المسارات الاقتصادية تصب في وعاء «الحرس الثوري»، وهذا الأخير يتعرض لعقوبات متجددة. والمؤسسات لا ترغب في خوض صراعات قضائية مع حكوماتها بهذا الخصوص، ولا سيما أنها تعرف استحالة الفوز في هذه الصراعات.

وبسبب سياسات النظام الخارجة عن الشرعية الدولية، فإن لدى إيران ما يقرب من 100 مليار دولار «مجمدة» في حسابات خاصة بنوك في كوريا الجنوبية والهند واليابان، ولكن ليس بالإمكان استعادتها في الوقت الحاضر، بسبب الحظر المفروض على هذه الأموال من قبل الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين.

وانعكس انخفاض الاحتياطي المركزي من النقد الأجنبي، وانخفاض قيمة الريال الإيراني، خلال الأربعة عقود الماضية، على حجم السيولة في السوق المحلي، إذ ترافق ذلك مع تضخم في حجم السيولة من ناحية، وتدهور القطاع المؤسساتي والمصرفي نتيجة نقص السيولة من ناحية أخرى. وبلغ حجم السيولة النقدية

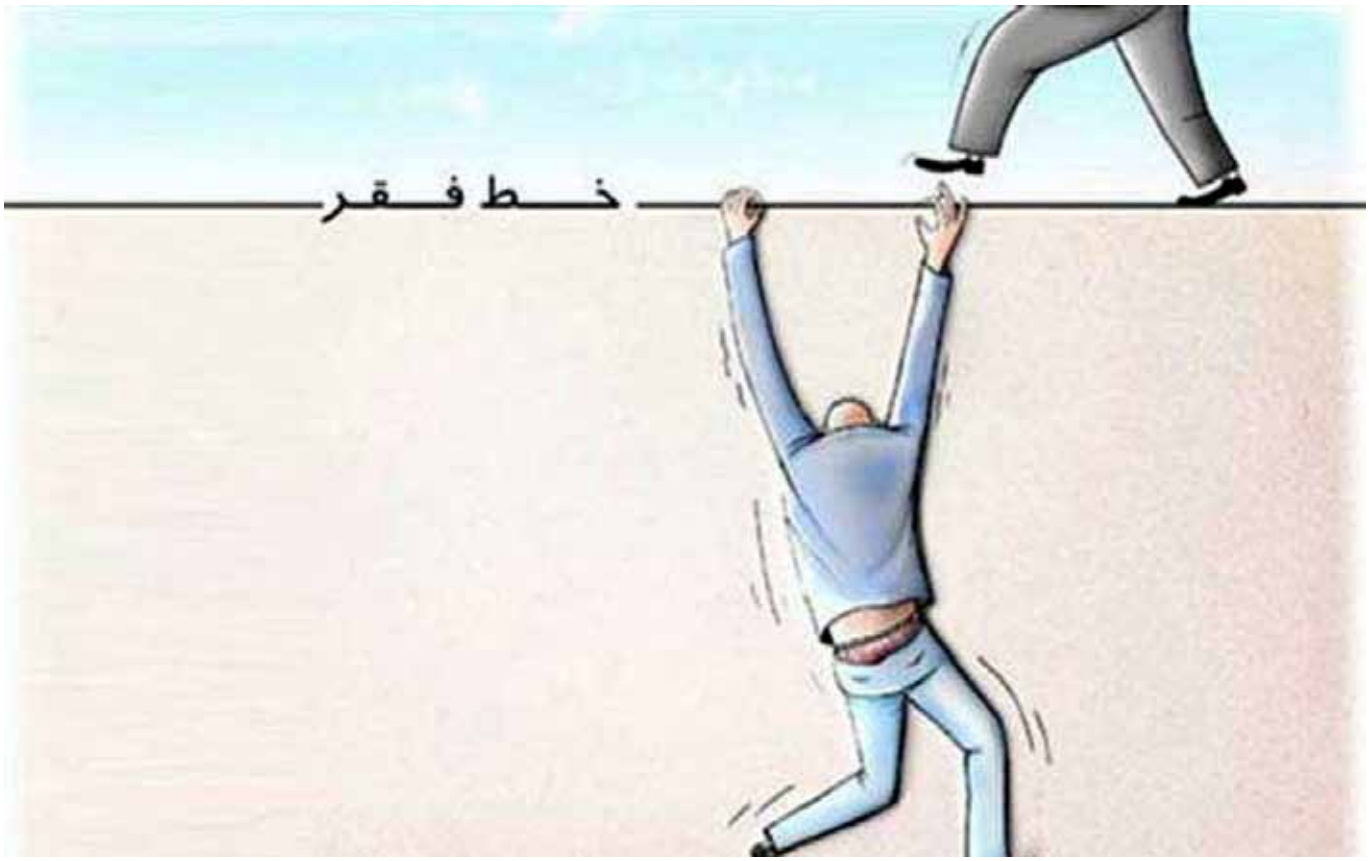

خط الفقر في إيران يتجاوز 18 مليون تومان حسب مسؤول بمجلس العمل

في البلاد 500 ألف مليار تومان، فيما تجاوزت نسبة التضخم 40%، ومازال معدل التضخم ينمو بوتيرة تصاعدية. وهو ما انعكس على العملية الإنتاجية في البلاد، خصوصا أن مراكز الإنتاج تعاني من قلة السيولة، وحسب أحدث البيانات، فإن 68% من مراكز الإنتاج تواجه مشكلة رئيسية، وهي قلة السيولة والاستثمار.

سلاح العقوبات المدمر

شهد الاقتصاد الإيراني بعض التغيّرات الإيجابية في عدة مؤشرات اقتصادية، بعد توقيع الاتفاق النووي مع واشنطن عام 2015، والذي رُفعت بموجبه عقوبات عن طهران بدءًا من مطلع عام 2016، إذ كان التضخم قد وصل عام 2012 إلى نحو 40%، فتقلص بعد رفع العقوبات خلال عامي 2016 و2017 إلى نحو 8%، كما تدنى النمو الاقتصادي عام 2012 إلى نحو 5-%، ثم ارتفع عام 2016 و2017 إلى نحو 4%، وبعد الاتفاق النووي وصلت قيمة الاستثمارات التي استطاعت إيران جلبها نحو 50 مليار دولار، غير أن ما تم تنفيذه من هذه الاستثمارات فعليًا لم يزد عن 13 مليار دولار.

وواجهت إيران في عام 2018، بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي، مجموعةً من التهديدات السياسية والاقتصادية والبيئية، لم يسبق لها مثيل منذ تأسيس الجمهورية الإسلامية قبل 44 عامًا. فقد استمرت الاضطرابات العمالية على مستويات متفاوتة، وشملت احتجاجات من قبل النساء اللواتي يسعين إلى مزيد من المساواة بين الجنسين، والنقابات العمالية التي أزعجها الركود في الأجور والتضخم. كما أدى نقص المياه والزلازل التي ضربت إيران إلى إرهاق قدرات حكومة الرئيس السابق حسن روحاني.

وأدت العقوبات إلى توقف 90% من الصناعات النسيجية في البلاد، وهي صناعة أساسية بالنسبة للاقتصاد الوطني، وبشكل متوسط فإن ما يقارب 50% من مصانع البلاد الإجمالية، إما أنها متوقفة عن الإنتاج أو أنها غير فعالة. وقد تم تسريح نصف مليون عامل من أعمالهم، أضيفوا إلى 5 ملايين عامل عاطل. في حين يشهد سوق العمل دخول مليون عامل سنويًا، تلتحق الغالبية العظمى بجيش العاطلين.

وهناك مؤسسات اقتصادية غربية كبرى، من بينها شركة «بيجو» الفرنسية للسيارات، سحبت استثماراتها من إيران. في حين لم تُقدم مؤسسات أخرى أصلاً على العودة للساحة الإيرانية خوفًا من العقوبات الأمريكية، وأعلنت شركة «توتال» عملاق النفط عن أنها ستلغي عقودًا مقترحة في إيران. وذلك أن عقوبات واشنطن حرمت الشركات الأوروبية من ملايين الدولارات المودعة في البنوك الأمريكية، مع منعها من العمل في أراضي الولايات المتحدة.

ويقول فريد كاجان، مدير مشروع التهديدات الحرجة في معهد أمريكان إنتربرايز: إنّ التراجع الحاد للعملة الإيرانية خلال الأعوام الماضية أدّى إلى تضخم غير مسبوق، ممّا ضع ضغوطًا خطيرة على النظام المصرفي، وأدى إلى شلل اقتصادي كبير في البلاد.■

■ المصادر:

1- الموت الاقتصادي الإيراني.. صنع بأيدي الملالي، موقع سكاي نيوز عربية، 29 أبريل/نيسان 2018.

2- 40 سنة على الثورة الإسلامية: كيف يعيش الشعب الإيراني تحت حكم ولاية الفقيه؟، موقع كيوبوست، 21 مايو/أيار 2022.

3- الختم السابع يرسم مصير حكم الملالي في إيران، موقع حفريات، 16 يناير/كانون الثاني 2023.

مأساة إنسانية عمرها 44 عامًا

اضطهاد النساء.. «سياسة دولة» في إيران

اضطهاد النساء بالمحاكمات والتمييز

إسراء حبيب

■ يقول موسوي الخميني، مؤسس نظام الملالي، في كتابه المسمى «تحرير الوسيلة»: «إن النساء مخلوقات شريرات. وإذا تمنعت المرأة عن توفير محيط مناسب لإرضاء زوجها، فللزوج حق في ضربها، وله الحق في زيادة الضرب كل يوم حتى تستسلم له المرأة».

لذلك، لم يكن شعار «امرأة، حياة، حرية» الذي يرفعه المتظاهرون في إيران منذ اندلاع الاحتجاجات الشعبية في منتصف سبتمبر/ أيلول 2022، يعبر فقط عن واقعة مقتل الشابة مهسا أميني داخل مقر «شرطة الأخلاق» في طهران، وإنما عن أوضاع المرأة الإيرانية المأساوية والمروعة في ظل حكم الملالي خلال أربعة عقود.

ولم تكن مهسا أميني هي الضحية الأولى التي تلقى حتفها عقابًا على عدم التزام قواعد الحجاب أو الملابس، فمنذ ثمانينيات القرن الماضي اعتقلت سيدات كثيرات وتعرضن للضرب أو حتى الموت في مراكز الاحتجاز، ضمن سياسة تضييق الدولة على النساء بشكل عام.

■ كراهية المرأة جزء لا يتجزأ من سياسة الدولة الإيرانية منذ استيلاء الملالي على السلطة عام 1979

أيديولوجية كراهية النساء

كراهية النساء جزء لا يتجزأ من «سياسة الدولة» الإيرانية منذ أن استولى نظام الملالي على السلطة عام 1979. ونتيجة لذلك، تدهورت أوضاع المرأة الإيرانية بشكل ملحوظ خلال العقود الأربعة الماضية، الأمر الذي يبرر مشاركة النسوة الإيرانيات بقوة في الاحتجاجات الشعبية الراهنة.

وعندما وصل نظام الملالي إلى السلطة، كان لهذا النظام سمتان مميزتان، هما: مناهضته للديمقراطية، ومناهضته للنسوية، اللتان تسببتا في معظم المعاناة والضغط

القمع ومعاناة المرأة الإيرانية على يد نظام الملالي

والإكراه بالنسبة إلى المرأة الإيرانية، حتى هذه اللحظة.

وسعت السلطات الإيرانية إلى تهميش النساء في الحياة العامة. رغم التمييز، تتمتع النساء الإيرانيات بمستوى عال. كما حاربت النساء القوانين والسياسات التمييزية، مثل قانون اللباس والتحرش الجنسي، وحققن بعض الإصلاحات. لكنهن واجهن الاعتقال، والتعذيب، والسجن، وحتى أحكام الإعدام.

وجاء في تقرير نشرته منظمة «إيران هيومن رايتس» الحقوقية، في أكتوبر/تشرين الأول 2021، أن 164 امرأة على الأقل أعدمن في إيران بين 2010 وأكتوبر/تشرين الأول 2021. كما ارتفع عدد عقوبات الإعدام المنفذة ضد النساء بعد تسلم إبراهيم رئيسي رئاسة البلاد في عام 2021، واندلاع الاحتجاجات الشعبية الأخيرة.

ولفتت منظمة «إيران هيومن رايتس»، ومقرها النرويج، إلى أن ثلاث نساء أعدمن في يوم واحد هو 27 يوليو/تموز 2022، في سجون مختلفة، لقتلهن أزواجهن في قضايا منفصلة، ما يرفع عدد النساء اللاتي أعدمن في إيران في عام 2022 إلى 10 على الأقل.

ومن أجل فرض «الحجاب الإجباري» على النساء، قام المسؤولون في النظام الإيراني بإنشاء 26 وزارة ومؤسسة قمعية، خصيصًا لذلك. وفي كل يوم كان يتم اعتقال أكثر من 2000 امرأة بتهمة مخالفة «قانون الحجاب»، قبل تعليقه مؤخرًا تحت ضغط الاحتجاجات الشعبية.

وتضع المنظمات الدولية المعنية بشؤون المرأة، إيران على رأس قائمة الدول التي سجلت أعلى معدلات للعنف الأسري ضد النساء، حيث تتعرض 66% على الأقل من الإيرانيات للعنف المنزلي في حياتهن، ولا توجد منازل آمنة في إيران اليوم، فقد أعلن رئيس هيئة الطب الشرعي، عباس مسجدي آراني، أن 85420 امرأة عانين من سوء المعاملة الزوجية في العام الماضي.

ووفق الإحصائيات المعلنة، شهدت إيران ما يقارب 4992 حالة انتحار في عام 2017، وكان ثلثا هذه الحالات من النساء، أي أن أكثر من 3300 امرأة إيرانية انتحرن في السنة، بما يعادل 9 حالات انتحار في اليوم الواحد.

وبدلًا من علاج أسباب معاناة المرأة، التي تدفعها إلى الانتحار، تحاول السلطات الإيرانية إجبار النساء على الزواج المبكر وإنجاب المزيد من الأطفال لزيادة عدد سكان البلاد، حيث يعد «زواج القاصرات» أحد أوضح الأمثلة على العنف ضد المرأة. ويتم تشجيع زواج الأطفال في ظل حكم الملالي في إيران. ولم يعد زواج القاصرات مجرد قضية ثقافية. لقد تحول إلى كارثة اجتماعية بسبب سياسات نظام الملالي الذين يشجعون مثل هذه الممارسة المعادية للمرأة.

وكان علي كاظمي، المستشار القانوني للسلطة القضائية في نظام الملالي، قد أقر في وقت سابق بأن ما بين 500 إلى 600 ألف فتاة إيرانية تحت سن 14 عامًا، يتزوجن طوعًا أو كرها كل عام.

لم يصادق مجلس الشورى الإيراني حتى الآن على قانون منع العنف ضد المرأة منذ طرحه قبل بضع سنوات، وذلك من أجل التبني العاجل لمشروع حظر الزواج للفتيات دون 13 عامًا، الذي لم يتوصل بعد إلى نتيجة نهائية، مع أن الإحصائيات الحكومية أظهرت أن هناك ما يقارب 24 ألف أرملة دون سن الـ 18 في البلاد.

ويعد النظام الإيراني صاحب الرقم

شرطة الأخلاق

القياسي العالمي في إعدام النساء. منذ عام 2013، تم إعدام 15 امرأة في المتوسط في إيران كل عام. والمثال المروع على ذلك هو حالة زهرا إسماعيلي (42 عامًا)، التي حكم عليها بالإعدام شنقًا في فبراير/شباط 2021، في سجن كوهردشت، لكنها أصيبت بجلطة قلبية أثناء مشاهدتها إعدام 16 آخرين أمامها، وتوفيت حتى قبل أن تصل إلى حبل المشنقة.

حرص النظام على إبعاد المرأة عن المشاركة السياسية الفاعلة، وعن تولي أي مناصب تنفيذية هامة، وترويج ثقافة مكوثها في بيتها، وقمع الناشطات النسويات اللاتي يطالبن بأدنى حقوق المرأة، وإيداعهن في السجون والمعتقلات.

الأكثر قمعًا في العالم

على مدار الأعوام الماضية، تكررت حوادث إلقاء مادة «الأسيد» (ماء النار) على وجوه النساء في إيران من قِبل المتشددين الدينيين، الذين يستهدفون الضحايا لعدم التزامهن بقواعد الحجاب والزي الإسلامي. ويُسمى هؤلاء «حراس الإسلام» الذين يحاولون تخويف النساء لدفعهن إلى الالتزام بقواعد زي المرأة وصورتها في إيران.

ويقول عبد الرحمن مهابادي، الخبير في الشؤون الإيرانية، إن الحكومات الديكتاتورية في إيران منذ عام 1979، فرضت معاملة دونية وعنيفة ضد النساء، حيث يعشن تحت حكم الملالي وضعًا يعد من الأكثر قمعًا في العالم. وفي الموت لديهن حصة الأسد بالمقارنة بالحياة.

وفي عُرف الملالي، تم إنكار مساواة المرأة والرجل، فكان التمييز الشديد ضد المرأة بشكل هستيري، فهم يعرفون المرأة وفقًا للاختلافات الفيزيولوجية بالمقارنة بالرجال. ووفقًا لهذا الأساس يدعون أن المرأة خلقت ضعيفة وتتبع لأحاسيسها وغرائزها، ولهذا السبب يجب أن تتقبل الهيمنة الأبدية للرجل.

ومن جانبه، يقول الدكتور محمد الموسوي، إن المرأة في إيران اليوم تتعرض للقتل الحكومي تحت مسمى «الإعدام»، وتترك ورائها أيتامًا لا حول لهم ولا قوة، دون النظر في قضاياها بشكل عادل يُنصفها ويُعلي كلمة الحق إن كان لدى من يحكمها ذرة إيمان بالحق.

ويضف الموسوي، أن الملالي يظلمون المجتمع الإيراني بالحروب العبثية الخارجية، والقتل والإعدامات والسجون والتشريد والفقر والفساد، ثم يدفعون بالمرأة الضعيفة منزوعة الخيارات نحو تحمل المسؤوليات مضطرة بلا تجارب وغير محصنة بالوعي. وفي أول إخفاق لها يدفعون بها نحو مقاصل الإعدامات الهمجية الجائرة، وإن خرجت تطالب بحقوق مواطنة وتقول «لا للظلم»، فلن تجد أمامها سوى القمع والقتل والسجون والاغتصاب والإعدامات.■

■ المصادر:

1- المرأة الإيرانية في طليعة الاحتجاجات منذ أعوام، موقع إندبندنت عربية، 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2022.

2- المرأة الإيرانية.. أيقونة شجاعة في غابة الملالي، موقع الرياض، 9 مارس/آذار 2019.

3- المرأة في ظل نظام الملالي... نقمة تستحق اللعنة!، موقع النهار، 8 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية

تهتم «شؤون إيرانية» بتعريف قرائها بجديد إصداراتنا العربية التي تهتم بالشأن الإيراني. وتدعو قرائها لمراسلة المجلة أو المركز للحصول على إصدارات مركز الخليج من خلال الموقع الإلكتروني أو من خلال صفحات التواصل الاجتماعي.

■ **التقرير السنوي**
بلاد المشانق المُعلّقة
حالة حقوق الإنسان في إيران 2021
تحرير: شريف عبد الحميد
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.أولى 2022، 220 صفحة

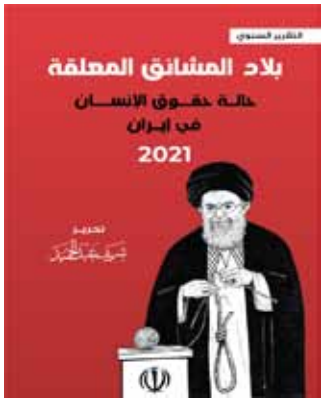

■ **الاجتياح الفارسي: دراسات في التدخلات الإيرانية في الدول العربية ما بعد عام 2011**
د. عبد القادر نعناع
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.أولى 2022، 395 صفحة

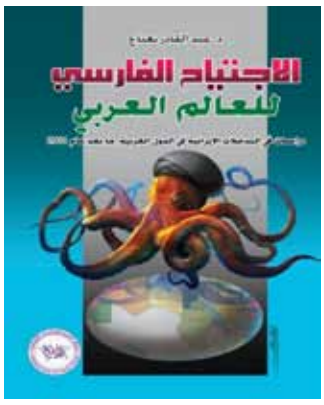

■ **إيران: انهيار في الداخل**
«دراسات في تفكك البنى الداخلية للدولة الإيرانية»
د. عبد القادر نعناع
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.أولى 2022، 281 صفحة

■ **التقرير الاستراتيجي السنوي**
«الحالة الإيرانية 2021»
تحرير: شريف عبد الحميد
تقديم: د. جهاد عوده
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.أولى 2022، 336 صفحة

■ **التقرير الاستراتيجي السنوي**
«الحالة الإيرانية 2019»
تحرير: شريف عبد الحميد
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.ثانية 2022، 384 صفحة

■ **طابور إيران الخامس في الوطن العربي**
«متشيعون مدفوعو الأجر»
شريف عبد الحميد
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.ثانية 2021، 292 صفحة

مقاطعة المنتجات الإيرانية باتت أبسط الواجبات..

«قاطع طهران لتقطع يد الإرهاب»

■ لا جدال أن كل من يشتري منتجا إيرانيا، فهو يدفع بذلك ثمن «الرصاص» الذي تقتل به إيران وأعوانها من عُصبة الشر إخواننا في سوريا والعراق واليمن. وكل من يتعامل في منتج إيراني، يصب مزيدا من الوقود على الحريق الطائفي الذي أشعله نظام «الملالي» في منطقة الشرق الأوسط برمتها، كما يدعم مساعي التخريب المستمرة التي تنفذها طهران ضد كل ما هو عربي، حقدا وغُلوا وعدوانا.

وبناء على ذلك، فإن مقاطعة المنتجات الإيرانية باتت أبسط الواجبات التي يمكن يقوم بها المواطنون العرب، من الخليج إلى المحيط، لكي يسهم في إضعاف آلة الحرب الطائفية التي تشنها طهران ضد دول المنطقة، لهذا علنا كمواطنين عرب ومسلمين أن نرفع شعار «تقاطع إيران لتقطع يد الإرهاب».

وفي إبريل 2015، دشن نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي وسماً (هاشتاغ) تحت اسم «حملة مقاطعة المنتجات الإيرانية». تضمن الوسم أكثر من 19 ألف مشاركة وتغريدة، شدد معظمها على أن طهران لا تصدر للمنطقة العربية إلا السموم الزُعاف، وأن مقاطعة المنتجات والسلع الإيرانية باتت أمرا واجبا على كل عربي مسلم.

وأكد النشطاء أن المواجهة الراهنة بين إيران على كافة الأصعدة، في كل المحافل، لم تعد حكرا على الأنظمة والحكومات فحسب، أو على السياسة والأمن والحدود فقط، حيث دخل الشعب العربي على خط المواجهة، وهو ما عكس حجم الغضب الكبير في الشارع العربي من ممارسات إيران، فالمغردون بحثوا عن مختلف المنتجات التي تصدرها إيران وشهّروا بها، ونشروا الرمز الدال على المنتج الإيراني، وبشّروا بأن انتشار هذه الحملة سيؤدي إلى انهيار الاقتصاد الإيراني،كما بدأوا يرصدون المنتجات الإيرانية التي تباع في الأسواق الخليجية، داعين المواطنين إلى تجنب هذه السلع والدعوة إلى مقاطعتها، مشيرين إلى

أن «الباركود» الخاص بهذه المنتجات يبدأ بالأرقام 626.

وقال أحد النشطاء على موقع «تويتر» إن إيران «دولة جاهزة للانهيار، ادعموا الحملة»، مؤكدا أن «الحرب الاقتصادية لا تقل أهمية عن الحرب العسكرية والإعلامية، لذلك وجب علينا مقاطعة المنتجات الإيرانية بجميع أنواعها».

وعن هذا الوسم الإلكتروني قال الأكاديمي والكاتب الكويتي عبد الله الشايجي إن «هذا الهاشتاغ تطور شعبي يؤكد عمق الحرب الباردة بيننا».

وإلى ذلك، طالب حساب «خطر إيران» على «تويتر» مواطني كل الدول العربية بمقاطعة جميع المنتجات الإيرانية. وذكر الحساب أن «البعض يكره إيران ويعلم عن عداوتها للإسلام، لكنه ضعيف أمام منتجاتها مقاطعة المنتجات الإيرانية قوية في الخليج ويجب تعميمها في المنطقة العربية».

منتجات «لا يشرّفنا بيعها»

بدأت حملة مقاطعة المنتجات الإيرانية تؤتي ثمارها ليس في داخل المملكة فحسب، بل في عدة دول خليجية منها الكويت، وتتوسع أكثر فأكثر، حيث انضمت إليها الكثير من الجمعيات التعاونية الكويتية، انطلاقا من دوافع وطنية وقومية، ولجهة أنه بقيمة هذه المنتجات والأرباح الناتجة عنها، يتم الإنفاق على أتباع إيران وذيولها في الكويت وجميع دول الخليج، وشراء الذمم في وسائل الإعلام المختلفة، ومنها الفضائيات والصحف والمراكز الإخبارية، وغير ذلك مما يشكل خطرًا على الوطن العربي برمته وأمنه ويجعله لقمة سهلة في يد إيران، فضلا عن الدافع الصحي لكون هذه المنتجات إمّا ملوث، أو محقون بمواد مسرطنة أو سيئ الصنع أو منتهي الصلاحية، وغير ذلك.

وطالب سالم الشعشوع، الناطق الرسمي باسم حركة إصلاح العمل التعاوني في الكويت، رؤساء وأعضاء مجالس إدارات الجمعيات التعاونية بمقاطعة المنتجات الإيرانية. وقال «الشعشوع» إن «مبيعات المنتجات الإيرانية تقدر بمئات الملايين من الدولارات، وأن الجمعيات التعاونية لها نصيب 85% من تجارة التجزئة في الكويت»، وتمنى أن «تنجح مقاطعة المنتجات الإيرانية 100%، لكي لا يتم محاربتنا بأموالنا».

فيما دعا فهد العذاب، رئيس مجلس إدارة «جمعية الرقة التعاونية»، التعاونيين الكويتيين إلى «المشاركة في حملة مقاطعة البضائع الإيرانية التي يتم تخصيص ريعها لقتل أهلنا اليمنيين والسوريين والعراقيين، وقصفهم وتدمير بيوتهم وذبح نسائهم وأطفالهم وشيوخهم على مرأى ومسمع من العالم المتآمر على الشعب المغلوب على أمره».

وقال «العذاب»: «إن ما تقوم به ظهران من دعم مكشوف بالسلاح والمال وتزويد حزب الشيطان الإيراني بصنوف الدعم لذبح المسلمين بالسكاكين تحت شعارات تكفيرية، لا تخرج إلا من أفواه زمرة باغية فاسدة العقيدة، هي أمور مستنكرة ومذمومة تستوجب منا أن نقف في وجه إيران بكل السبل، وعلى رأسها مقاطعة السلع الإيرانية».

وعلى المستوى التجاري الرسمي، قال المهندس عمر باحليوه، الأمين العام للجنة التجارة الدولية في مجلس الغرف التجارية السعودية: «ستؤثر المقاطعة على الصادرات الإيرانية التي تتم بالطريق غير المباشر، لأن إيران تعتمد على إعادة التصدير عن طريق الإمارات، وهذه غالبا طريقة دخول المنتجات الإيرانية، إضافة إلى تأثر حركة الاستيراد والتصدير الشخصي عبر التجار، لذا ستجد إيران أن منتجاتها قلّ تصديرها لدول الخليج، من خلال وقوف الصف الخليجي أولا والعربي ثانيا والإسلامي ثالثا، لذلك سيكون هناك تأثير بعيد المدى على التجارة البينية وعلى الاستثمارات داخل إيران أيضا، وبالتالي سيتأثر الاقتصاد الإيراني بشدة».

فيما أعلن يوسف محمد القفاري، الرئيس التنفيذي لشركة «أسواق العثيم» التجارية، عن أن الشركة ستقاطع المنتجات الإيرانية في استجابة لحملة شعبية واسعة على مواقع التواصل الاجتماعي في المملكة. وقال «القفاري» عبر حسابه الشخصي في موقع «تويتر»، إن «كل منتج يحتوى على باركود يبدأ بالرقم 626 لا يشرّف أسواق العثيم بيعه مهما كان ربحه».

وتتضمن قائمة السلع والمنتجات والوكالات التجارية الإيرانية التي كانت متداولة في المملكة قبل إطلاق حملة المقاطعة الشعبية، ما يلي:

أولا، المواد الغذائية:

- مؤسسة «المطرود لتموين الأغذية الوطنية» ومن أشهر المنتجات «خبز الشرائح -الدونات - كورن فليكس- كيك بريما»
- منتجات مصنع الري للعصائر، ومؤسسة الري للمواد الغذائية ومقر المصنع الرئيسي بالأحساء .
- مصانع الريان للألبان والعصائر
- مخابز وحلويات «العيد» في مدن «الدمام وسيهات والقطيف».
- مخابز أبو خمسين الآلية.
- مخابز الخرس بالأحساء.
- مصنع الجواد للمواد الغذائية.
- مياه «الشفاء» المعبأة.
- مياه «نجران» المعبأة. لصاحبها علي المسلم وهو شيعي إسماعيلي.
- ألبان وعصائر ومربى «نجران».
- مشروب «زمزم كولا».

ثانيا، الملبوسات:

- محلات «الصالح» للأقمشة والأزياء ب«الدمام والخبر والأحساء».
- عبايات «بوكنان».
- «بو حليقة» للعبايات.
- محلات «الرواد الصغار» لملابس الأطفال.
- «البن سعد» للأقمشة.
- «القطان» للمشالح.
- «البغلي» للمشالح.
- محلات «العوفي» لبيع جميع أنواع الملابس.

ثالثا، المفروشات والأثاث:

- مفروشات العصفور «طريق الخُبر- طريق الجبيل»
- مفروشات بو كنان.
- عبد الستار البراهيم لأعمال الديكور.
- الرميح للأثاث

رابعا، المصوغات والمجوهرات:

- محلات مجوهرات «غسان النمر - ياسر النمر للمجوهرات- حسن النمر».
- مؤسسة «ماسة النمر» للمجوهرات.
- مجوهرات «بوخمسين».
- «أريج» للمجوهرات.
- مجوهرات «الحرمين».
- محلات «المهنا».
- مؤسسة «لؤلؤة الناصر».
- مؤسسة «الأربش للمجوهرات».
- مجوهرات الأمير.
- مجوهرات الصبايا

الإصدار
من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية

عملت إيران بكل السبل منذ عقود طويلة، على تأسيس أذرع سياسية وعسكرية لها في عدد من بلدان العالم، ذات الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية بالنسبة لها، وخصوصًا الدول العربية المجاورة، لكي تكون أداة في تمرير وتنفيذ مخططات طهران الهادفة إلى السيطرة عبر «تصدير الثورة» إلى محيطه العربي الإقليمي أولًا، وكان الجيران العرب هم أول المستهدفين!

وغيّرت الميليشيات المسلحة الشيعية، المشهد الاجتماعي والسياسي والعسكري في الشرق الأوسط. واعتبارًا من عام 2019، باتت هذه الميليشيات التي تعمل في العراق ولبنان وسوريا، المحرك الرئيسي لمد النفوذ الإيراني إلى خارج الحدود، ضمن مخطط «إيران الكبرى».

ولا يُخفي الإيرانيون حقيقة مشروعهم الذي يرمي إلى بسط نفوذهم العلني من طهران إلى شواطئ البحر المتوسط عبر جغرافية متصلة من طهران مرورًا بالعراق وسورية وصولًا إلى البحر المتوسط؛ ونفوذ آخر أقل علانية يتجه نحو دول الخليج العربي بالانطلاق من العراق الذي تسيطر عليه قوى سياسية وأمنية موالية لإيران.

مقاطعة المنتجات الإيرانية باتت أبسط الواجبات

«قاطع طهران لتقطع يد الإرهاب»

لا جدال أن كل من يشتري منتجًا إيرانيًا، فهو يدفع بذلك ثمن «الرصاص» الذي تقتل به إيران وأعوانها من عُصبة الشر إخواننا في سوريا والعراق واليمن. وكل من يتعامل في منتج إيراني، يصب مزيداً من الوقود على الحريق الطائفي الذي أشعله نظام «الملالي» في منطقة الشرق الأوسط برمتها، كما يدعم مساعي التخريب المستمرة التي تنفذها طهران ضد كل ما هو عربي، حقدًا وغُلوًا وعدوانًا.

وبناءً على ذلك، فإن مقاطعة المنتجات الإيرانية باتت أبسط الواجبات التي يمكن أن يقوم بها المواطنون العرب، من الخليج إلى المحيط، لكي يسهم في إضعاف آلة الحرب الطائفية التي تشنها طهران ضد دول المنطقة، لهذا علّنا كمواطنين عرب ومسلمين أن نرفع شعار «تقاطع إيران لتقطع يد الإرهاب».